الأمم المتحدة

A/71/PV.17

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ١٧

الجمعة، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الساعة ٠٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون . . . . . (فيجي)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بالي (الكونغو)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٠.

خطاب السيد بوجار نيشاني، رئيس جمهورية ألبانيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ألبانيا.

اصطحب السيد بوجار نيشاني، رئيس جمهورية ألبانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بوجار نيشاني، رئيس جمهورية ألبانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس نيشاني (تكلم بالإنكليزية): أشعر بسعادة خاصة، بصفتي رئيس دولة جمهورية ألبانيا، أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين.

في البداية، أود أن أرحب وأشيد بانتخاب رئيس الجمعية العامة، السيد بيتر تومسون، وأتمنى له حظاً سعيداً وكل النجاح في الوفاء بجدول الأعمال والالتزامات الطموحة التي تم قطعها.

وبالإضافة إلى شرف وامتياز مخاطبة الجمعية، أشعر أيضا بأنني أتحمل مسؤولية محددة عن تقديم إسهام متواضع، خاصة خلال هذه الفترة الهامة من التطورات الإقليمية والعالمية في الوقت الذي ينصب اهتمامنا على ضمان تحقيق التنمية المستدامة

وأود أن أعرب عن تقديري العميق لرؤية الأمين العام الجوهرية ودوره الكبير وما يقدمه من إسهام على رأس الأمم المتحدة بلفت انتباهنا إلى القضايا الأساسية المرتبطة بالقيم وكرامة الإنسان وإلى المسائل المتصلة بالسلام والأمن على كوكبنا المشترك.

احتفلت ألبانيا في هذا العام بالذكرى السنوية الحادية والستين لعضويتها في الأمم المتحدة، ويسرني بحق أن أشدد

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

1629665 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

على أن بلدي لا يزال مخلصا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويقدم أقصى مساهمة ممكنة، مستخدما جميع الإمكانات والقدرات، من أجل كفالة السلام والأمن وتحسين حقوق الإنسان.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد للجمعية أن بلدي يتعامل بالقدر اللازم من الحساسية مع التحديات التي تواجه العالم اليوم ويقوم بدعم جميع الجهود المشتركة للتصدي لها، مع الإيمان الراسخ بأن منع نشوب الصراعات وضمان السلام والأمن العالميين، مع التركيز على إيلاء الاهتمام للناس والمجتمع البشري، يتطلبان تعاونا وتنسيقا وثيقين .

ولمواجهة هذه التحديات، تنخرط ألبانيا بشكل شامل وكامل في منع الأزمات. وتركز مشاركتها على تقديم المعونة الإنسانية؛ وإسهامها في الاستقرار والأمن الإقليميين؛ والتنمية المستدامة؛ والتصديق على اتفاق باريس وإيداع صكوك التصديق لدى الأمين العام؛ وتنفيذ جميع التزاماتها في مجال الأمن وما تقدمه من إسهامات تحظى بالتقدير على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ والاضطلاع بدور استباقي في المنابر الدولية من أجل تعزيز حقوق الإنسان والنهوض بها.

وترى ألبانيا أيضا أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يمثل منبرا دوليا لتعزيز الصلة بين التنمية والأمن، إيمانا منها بأن الخطة ستكون بمثابة دليل لإجراءاتنا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة على مدى الـ ١٥ سنة المقبلة من أجل الشعوب والكوكب والسلام والشراكة والازدهار.

وألبانيا بلد رائد في تصميم المؤشرات العالمية لتنفيذ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة من أجل السلام والعدالة وبناء مؤسسات قوية وموحدة. وأغتنم هذه الفرصة لأعلن أن ألبانيا مصممة على المشاركة بنشاط في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، الذي يتيح فرصة فريدة لاعتماد خطة عالمية جديدة للمناطق الحضرية من أجل تعزيز العلاقات وأوجه التآزر بين التوسع الحضري والتنمية المستدامة وتغير المناخ.

وتُعتبر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس عن حق فرصا لتهيئة حياة أفضل للأجيال الحالية والمقبلة. وتنفيذ هاتين الوثيقتين الدوليتين، في السياق الذي تعمل فيه ألبانيا على نحو استباقي، يعتبر بحق استراتيجية عالمية رئيسية للتعامل مع تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة ومعالجة مسائل المساعدة الدولية وصنع السلام وبنائه.

وكانت ألبانيا من بين البلدان التي صدقت بسرعة على اتفاق باريس، بهدف وحيد هو المساهمة في تسريع بدء نفاذه وتفعيله في أقرب وقت ممكن.

وفي أيار/مايو، حضرتُ ورحبتُ بمؤتمر القمة العالمي الأول للعمل الإنساني، الذي نظم تحت رعاية الأمين العام في اسطنبول. وأود أن أشير بصفة خاصة إلى دعم ألبانيا لخطة العمل من أجل الإنسانية والرأي القائل بأن ثمة حاجة ماسة للتحول من إدارة دائمة للأزمات إلى إدارة فعالة لجهود منع نشوب النزاعات والتحرك المبكر. وأنا مقتنع بأن هذه الخطة ستساعدنا في ترجمة المبادرة إلى عمل يخدم خير البشرية والأجيال القادمة.

وتنضم ألبانيا إلى جهود المجتمع الدولي في التعامل مع تدفقات الهجرة واللاجئين بطريقة متسقة ومنسقة. وفي الوقت الراهن، فإن الحقائق على أرض الواقع وعلى مستوى السياسات تؤدي بنا بل وتجبرنا على تغيير نهجنا على الصعيد الإقليمي وما وراءه من أجل اتخاذ خطوات نوعية إلى الأمام في عملنا ونهجنا وتعاوننا بشأن الهجرة.

وألبانيا، بوصفها أحد البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي لحين بدء مفاوضات الانضمام، تنضم إلى الاتحاد الأوروبي في جميع مواقفه والتزاماته عند الطلب وعند اللزوم. وتؤيد ألبانيا، حتى في إطار خطة العمل من أجل الإنسانية، مواقف الاتحاد الأوروبي وستساهم بكل إمكاناتها وقدراتها في الوفاء بتلك الالتزامات.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بالأمين العام مرة أخرى على التقرير المنشور في وقت سابق من هذا العام، المعنون ”إنسانية واحدة: مسؤولية مشتركة“ (A/70/709)، فضلا عن تأكيد بلدي على دعمه للمبادئ الأساسية الواردة في هذا التقرير. وهو يقدم لنا صورة كاملة عن الحقيقة المحزنة للمجتمع البشري والحالة الإنسانية وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

ويتمثل التحدي الأساسي الآخر للقيم المشتركة للمجتمع البشري في المعركة ضد الإرهاب الدولي والتطرف العنيف. وقبل بضعة أيام، شعر سكان نيويورك، المدينة التي نجتمع فيها اليوم، وسائر المواطنين الأمريكيين بالألم والحزن في مناسبة إحياء ذكرى ضحايا الهجمات الإرهابية التي وقعت قبل ١٥ عاما.

إن الهجمات الإرهابية، ولا سيما تلك ذات الدوافع الدينية، تصاعدت في السنوات الأخيرة، مستهدفة بوحشية وهمجية المدن الرئيسية في فرنسا وبلجيكا وتركيا والكويت ومصر وتونس ولبنان والعديد من البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم، بهدف تخويف مجتمعاتنا وتركيعها.

وفي هذا السياق، تقدر ألبانيا الدور المحوري الذي تؤديه الأمم المتحدة في الكفاح العالمي ضد الإرهاب ومنع التطرف المصحوب بالعنف، حيث نعتبر المنظمة جهة فاعلة رئيسية. وتدعم ألبانيا أيضا خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674) والدور النشط الذي تضطلع به الأمم المتحدة في إيجاد حلول سياسية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في المناطق المتضررة من ذلك.

وتؤكد ألبانيا من جديد على تأييدها لقرارات مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، التي تقتضي من الدول أن تتخذ التدابير اللازمة لكفالة احترام ودعم حقوق الإنسان، فضلا عن معالجة مسألة ما يسمى بالمقاتلين الأجانب وتمويل الإرهاب الدولي.

و في الوقت الحاضر، فإن ألبانيا منخرطة في التنفيذ الكامل للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وهي ملتزمة بذلك، شأنها شأن غيرها من البلدان التي تعمل بصورة استباقية. وبالنظر إلى الخبرة التي اكتسبناها خلال قرون عديدة من التعايش الديني المتناغم والسلمي، وكذلك من ضرورة التصدي لهذا التحدي على الصعيد المحلي، تقوم ألبانيا بتنفيذ برنامج ريادي لمنع الإرهاب والتطرف العنيف ومكافحتهما من خلال التعليم، طامحة بذلك إلى تحويل هذا البرنامج إلى منبر ذي أبعاد أوسع نطاقا من البعد المحلي المحض. وألبانيا على استعداد لتبادل خبرتها مع البلدان والشعوب الأخرى.

وبالنظر إلى السياسات التي اتبعتها على مدى العقدين الماضيين، أصبحت ألبانيا نشطة بشكل متزايد في إسهامها في المسائل الأمنية على الساحة الدولية. ويكفل بلدي دوره ويعززه من خلال إسهامه بصورة استباقية بوصفه عضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي، ودعمه الواضح لتنفيذ آليات السياسة المشتركة للأمن والدفاع للاتحاد الأوروبي والتزامه الملموس بها، ومن خلال دعمه لعمليات الأمم المتحدة وبعثات المساعدة الاستشارية في مجال السياسات التي نُفذّت في أفغانستان والسودان ومشاركته فيها. وعلاوة على ذلك، عززت ألبانيا دورها من خلال المشاركة في بعثات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتحسين شراكتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والانخراط بجدية في مكافحة الإرهاب والأخطار التي تهدد السلام والأمن في العالم.

ومنذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، ساهمت ألبانيا بـ ٦ ٥٢٨ من الأفراد العسكريين في عمليات حفظ السلام الدولية. وتعتقد ألبانيا أنه من الممكن مواصلة عملية السلام في الشرق الأوسط من خلال المفاوضات، وأنه ينبغي للأطراف المعنية الاستفادة مما تكرسه العناصر الفاعلة في المجتمع الدولي من طاقة واهتمام من أجل إيجاد حل نهائي ودائم لهذه المسألة.

وتؤكد ألبانيا أيضا دعمها للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتيسير عملية السلام في سورية، وقد أشادت بالتعهدات الرامية إلى إحلال السلام في سورية وفتح طرق المعونة والمساعدة الإنسانية وتأمينها، ومكافحة تنظيم داعش وجبهة النصرة بعزم. ولكن التطورات التي تكشّفت في الأيام وفي الساعات الأخيرة مقلقة للغاية. فالهجمات على قوافل المعونة الإنسانية إلى السكان المدنيين ووقف هذه القوافل يقوضان الجهود الرامية إلى التوصل إلى هدنة وإلى وضع حد للعنف.

تابعت ألبانيا بقلق مؤخرا التجارب النووية التي أُجريت في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأدانتها بوصفها أعمالا استفزازية منهجية بشكل صريح، تنتهك قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتؤثر هذه الأعمال على السلام والأمن في شمال شرق آسيا، كما وفي جميع أنحاء العالم. ولذلك، تطالب ألبانيا هذا البلد بالامتثال للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة والعمل لتنفيذها.

وتكرس ألبانيا اهتماما خاصا للتعاون الإقليمي برمته. وسياستنا الخارجية موجهة إلى أقصى حد نحو تعزيز علاقات حسن الجوار مع جميع بلدان المنطقة ونحو عملية إدماجها بالكامل في العمليات الأوروبية – الأطلسية. ومشاركة ألبانيا النشطة في هذا السياق ودورها النشط والبنّاء في جميع المبادرات الإقليمية يساعدان في تعزيز التنمية السياسية والاقتصادية والبشرية في جميع البلدان الشريكة في المنطقة، بهدف وضع خطة تكامل بين تلك البلدان وبين الاتحاد الأوروبي وبلدان غرب البلقان، كجزء من المسيرة المشتركة للبلدان الإقليمية نحو الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي.

وتدعم ألبانيا مشاركة كوسوفو في جميع الأنشطة المتعددة الأطراف والإقليمية والدولية استنادا إلى المبدأ الأساسي المتمثل في أنه ينبغي لجميع البلدان في المنطقة أن تشارك بصورة نشطة في عملية التعاون الإقليمي وأن تساهم فيها. وأحرزت كوسوفو إنجازات استثنائية في توطيد مؤسساتها الديمقراطية وفي مجالي الحوكمة الرشيدة والتعايش المتعدد الأعراق للأديان، وبخاصة، التقدم المحرز في العمليات الأوروبية الأطلسية. وساعد استقلال كوسوفو على تعزيز السلام والاستقرار والأمن، وكان مصدر إلهام لعملية المصالحة في المنطقة. وبهذه الروح، ندعم ونشجع – ودون تردد – التقدم المحرز في الحوار الجاري بين كوسوفو وصربيا، والذي يقوم الاتحاد الأوروبي بالتوسط فيه وتيسيره والذي تدعمه الولايات المتحدة. ونحن نعتبر تلك المحادثات منبرا مناسبا جدا لتسوية جميع المسائل المعلّقة بحيث يمكن للجانبين وضع المستقبل نصب عينيهما.

وستواصل ألبانيا دعمها القوي لتوسيع الاعتراف الدولي بكوسوفو وللدور النشط الذي يمكن أن تضطلع به بوصفها عضوا كاملا في جميع المنظمات الإقليمية، تماما كما نؤيد العملية الحتمية لعضويتها في المنظمات الدولية. وتدعم تلك العملية السياسات الدولية الشاملة للجميع وإسهام كوسوفو في العمل السياسي العالمي، وهي تعزز أيضا السلام والأمن والتنمية في منطقة البلقان. واليوم، فإن كوسوفو معترف بها من قبل ١٠٩ دول أعضاء في الأمم المتحدة، وأنا على اقتناع بأن الأعضاء الآخرين في المنظمة سيعترفون بها قريبا، مساهمين بذلك في زيادة تعزيز السلام والاستقرار في منطقة جنوب شرق أوروبا وخارجها.

وألبانيا ملتزمة التزاما تاما بعملية التكامل الأوروبي، ونحن نعتبر احتمال الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي حافزا لا غنى عنه من أجل تحقيق الإصلاحات البعيدة الأثر التي تصب في مصلحة تعزيز سيادة القانون وتحقيق التنمية المستدامة في بلدي. ويواجه الاتحاد الأوروبي تحديات صعبة، ولا سيما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد، ولكن ألبانيا مصممة على المضي في طريق تحقيق الإصلاحات، إذ أنها ترى أن التكامل الأوروبي هدفها الرئيسي والبديل الأفضل والوحيد لها.

في الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى عزم ألبانيا على مواصلة دعمها لخطة الأمم المتحدة، ولا سيما خطة التنمية

المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تسعى إلى كفالة التنمية المستدامة في جميع البلدان، ونؤيد أيضا الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز وتحسين دور المنظمة على المستوى العالمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ألبانيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد بوجار نيشاني، رئيس جمهورية ألبانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غينيا.

اصطُحب السيد ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كوندي (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يبدأ بتهنئة السيد تومسون على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة، وأود أن أؤكد للرئيس أنه سيحظى بدعمنا الكامل من أجل دورة ناجحة.

ويسعدني أيضا أن أشيد إشادة مستحقة بالرئيس السابق، السيد ماغتر ليكتوفت، على نهجه الذي اتسم بالشفافية والدينامية والذي أدار به أنشطة الجمعية العامة خلال دورتها السبعين.

في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وضع قادة العالم في هذه القاعة رؤيتهم الجماعية لعالم للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٣٠ باعتمادهم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها الـ ١٧ لتحقيق التنمية المستدامة. وفي صميم تلك الخطة يكمن طموح المجتمع الدولي للعمل الدؤوب لأجل القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بغية إيجاد مجتمعات مزدهرة عادلة شاملة عادلة ومراعية للبيئة وحقوق الإنسان. ومن الواضح أن طموحا كهذا يشكّل تحولا في نهج التنمية، وهو أمر ضروري ليس بسبب التحديات المتعددة التي تواجه البشرية فحسب، بل أيضا بسبب علاقات الترابط التي لا رجعة فيها.

ولا يوحي النظر إلى العالم الذي نعيش فيه اليوم بتفاؤل يذكر. فما تزال الفجوة بين الأغنياء والفقراء في ازدياد،وكذا حالات التشريد الجماعي للسكان،وفي الوقت نفسه تظهر الأزمات والنزاعات التي تستمر أحيانا، ما جعل كوكبنا أكثر ضعفا وتأثرا بتغير المناخ. وهذه تطورات مثيرة للقلق، وتتطلب مواجهتها بنهج عالمي متكامل متماسك ومتضافر يتطابق فيه القول بالعمل بحيث يؤدي ذلك إلى الشروع في بذل جهد جماعي يقوم على اتخاذ إجراءات حازمة ومستمرة تهدف إلى تحقيق الرخاء المستدام للبشرية بأسرها. ونود في ذلك الصدد، أن نرحب باختيار الرئيس موضوع هذه الدورة: ”أهداف التنمية المستدامة: زخم متجدد من أجل تحويل عالمنا“ونأمل أن يؤدي هذا الموضوع إلى إيجاد الأسس اللازمة التي يمكّننا المضي قدما، استنادا إليها، صوب تحقيق تلك الأهداف.

وتبعث ندرة الموارد المالية المتاحة للتنمية على إعادة تقييم المساعدة الإنمائية الرسمية كي تصبح أكثر فعالية، لا سيما بالنسبة لأشد البلدان ضعفا. ومن شأن مساعدة إنمائية كهذه أن تساعد على جعل تلك البلدان أكثر مقاومة للصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل حدودها وخارجها على حد سواء. وفي ذلك الإطار، فإن أفريقيا هي القارة التي لديها أعلى نسبة من السكان الشباب على نطاق العالم، غير أنها تضم أكثر البلدان ضعفا، وهو أمر ينبغي الأخذ به بعين الاعتبار على وجه الخصوص أثناء تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفي سبيل الحد من ضعفها وتعزيز مقاومتها للصدمات، فإن أفريقيا بحاجة إلى إحداث تحول هيكلي عميق يمكّنها من

تطوير قطاع خاص دينامي – ليصبح قوة دافعة للتنمية .وينبغي أن يشمل وضع وتنفيذ السياسات العامة تماما خلق فرص العمل والفرص الاقتصادية لفئات السكان الأكثر ضعفا، ولا سيما النساء والشباب، كي يتسنى إشراكها بصورة فعالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتمكينها من تنمية إمكاناتها. وهناك ضرورة للاستثمار الهائل في جعل المرأة والشباب أكثر استقلالا، خاصة بسبب ويلات الإرهاب والتطرف والتعصب، علاوة على الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، إذ أنها جميعا عوامل تؤدي إلى تكريس بؤس وهزال أشد فئات السكان ضعفا.

وهناك حاجة إلى إقامة الشراكات وخطط التمويل المبتكرة اللازمة لتسريع النمو الدينامي في أفريقيا. وعليه، يجب تسخير التكنولوجيات الجديدة لخدمة مصالح التنمية المستدامة. وليس ممكنا تغيير النموذج الاقتصادي في القارة الأفريقية بدون ضمان الوصول المستدام إلى الطاقة. وهذا يشكّل تحديا حقيقيا بالنسبة لأفريقيا. فاليوم، هناك سبعة بين كل عشرة أفارقة – ما مجموعه ٧٠٠ مليون من الأفارقة – لا يحصلون على الكهرباء. ولذلك السبب، قرر رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأفريقي العمل بدعم من المجتمع الدولي على وضع خطة فعالة لتسريع كهربة القارة بواسطة الطاقات المتجددة، كي نتمكن من الانتقال من نسبة ٢٥ إلى ٨٠ في المائة فيما يتعلق بالوصول إلى الطاقة على مدى الـ ١٠ سنوات المقبلة. وقد أنشيء صندوق مخصص لتمويل الطاقة المتجددة في أفريقيا بغرض جمع التبرعات لصالح القارة في إطار اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وأود بصفتي المتحدث باسم أفريقيا فيما يخص الطاقات المتجددة، أن أدعو المجتمع الدولي، ولا سيما المؤسسات المالية، إلى العمل مع قارتنا في تنفيذ تلك الأهداف كي نتمكن من بناء قارة أفريقية قوية وقادرة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة.

فلا يمكن أن تكون التنمية مستدامة إلا بتحقيق السلام والاستقرار،ولا يمكن ضمان السلام والاستقرار إلا بتحقيق التنمية. وبالتالي، فإننا بحاجة إلى التسليم بأن السلام – الذي يعتبر ميزة أساسية لتحقيق التنمية البشرية المتوازنة – لا يزال يواجه تحديات كبيرة .فقد انتشر الإرهاب في جميع أنحاء العالم، ما يشكل تهديدا للسلام والاستقرار الدوليين. وندين بشدة الأعمال الوحشية التي شهدتها مالي وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وفرنسا وتركيا وباكستان، على سبيل المثال لا الحصر. ونكرر الإعراب عن عميق تعاطفنا وتضامننا مع جميع البلدان المتضررة من هذه الحالات الظلامية. ونحن على اقتناع بأنه لا يمكن منع الإرهاب أو احتوائه إلا عن طريق الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة الرامية إلى الحد من التطرف بالرغم من احتمال سعي البعض إلى هزيمة الإرهاب باستخدام الوسائل العسكرية وحدها .

وفي الشرق الأوسط، فقد أدى الإرهاب والعنف الطائش إلى الدمار في سورية واليمن، في حين أن المجتمع الدولي لم يتمكن بعد من التوصل إلى حل مستدام للنزاعات في المنطقة .وتؤدي سلبيتنا الجماعية إزاء الجمود في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية أيضا إلى التقليل بشكل خطير من إمكانيات النجاح في حل النزاع .وما فتئت غينيا تعرب عن تضامنها غير المشروط والواضح مع القضية الفلسطينية العادلة، ونحن مقتنعون بأنه يجب أن يستند الحل المطلوب التوصل إليه في الشرق الأوسط إلى أساس دولتين تعيشان بسلام جنبا إلى جنب في حدود معترف بها دوليا .وفيما يتعلق بالحصار الذي ما تزال كوبا تعاني منه لفترة طويلة من الزمن، فإننا نناشد ببذل جميع الجهود الرامية إلى تطبيع العلاقات بين ذلك البلد والولايات المتحدة.

وفي القارة الأفريقية، ما تزال الأزمات الجديدة والقديمة بين الأشقاء تقوض الاستقرار في كثير من الأحيان. ونرحب

بالدعم الذي قدمته هذه المنظمة لأجل بناء السلام في أفريقيا، ولا سيما في أفريقيا الوسطى ومالي .وقد أسهمت غينيا بنشاط في الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بواسطة نشر كتيبة قوامها ٨٥٠ فردا في كيدال. غير أنها دفعت ثمنا باهظا لذلك بفقدان تسعة من جنودها في الهجمات العنيفة التي شنتها الجماعات الإرهابية التي تهدد استقرار المنطقة .ولذلك السبب، فإننا نطالب – مع الحفاظ على احترام سيادة الدول وولايات حفظ السلام – باعتماد إطار قانوني يمنح الأمم المتحدة سلطة أقوى فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب .ومن شأن ذلك أن يمكّن القوات الدولية من تحسين قدراتها الاستخباراتية بغية تحسين دفاعها وقدرتها على صد الهجمات الإرهابية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، قمتُ ورئيس ليبريا مؤخرا ببعثة إلى غينيا – بيساو. وفي ذلك الصدد، يبدو أن من الضروري اتباع نهج وقائي منسق متضافر على أساس يومي لكي نتمكن من فهم الأسباب العميقة لهذه الأزمات والعوامل التي تساعد على إدامتها.

ونرحب باتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) المتطابقين تقريبا في ٢٧ نيسان/أبريل بشأن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، مع التركيز بوجه خاص على المنع وإدماج المرأة والشباب في جميع قطاعات النشاط في مجتمعاتنا .وترى غينيا – التي أُدرجت بناء على طلبها في جدول أعمال لجنة بناء السلام في عام ٢٠١١– أن من شأن إطار كهذا أن يتيح لنا فرصة لتقييم طابع ونطاق تعاوننا مع اللجنة بغية الحفاظ على ملاءمته لاحتياجاتنا.

وأود إذا سمحتم لي، أن أتشاطر مع الجمعية بعض جوانب الحالة الراهنة في غينيا .فبعد مضي عامين مجهدين أصبحت غينيا خالية من عدوى فيروس إيبولا اعتبارا من ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥وقد كانت مكافحة فيروس إيبولا شاقة، غير أن جهودنا قد تمكنت – بدعم من المجتمع الدولي – من وضع حد لذلك المرض الفظيع. وأود أن أثني على التضامن الذي أبدته البلدان الأخرى المتضررة من الوباء. وينسب النصر على فيروس إيبولا للجميع وهو أمر ينبغي لنا جميعا أن نحتفل به .ومع ذلك، فإن الطريق أمامنا ما زال طويلا لأن الوباء قد قوض إلى حد كبير جميع الأنشطة الاقتصادية في بلدنا .وبسببه ازداد ضعف الفئات السكانية الأكثر ضعفا، وخاصة النساء والأطفال، في حين تكمن التحديات التي نواجهها في ضمان إعادة إدماجها اجتماعيا.

حددت شدة المرض أوجه ضعف نظم الرعاية الصحية لدينا والقطاعات التي تحتاج إلى اهتمام خاص لضمان قدرة شعبنا وقارتنا على الصمود.

لذلك، وفي سياق ما بعد التعافي من فيروس إيبولا، وضعت غينيا استراتيجيتها، التي قُدمت هنا جنبا إلى جنب مع استراتيجيتي ليبريا وسيراليون في المؤتمر الدولي بشأن التعافي من إيبولا الذي نظمه الأمين العام بان كي – مون. ونود أن نعرب عن امتناننا لشركائنا الذين أوفوا بالتعهدات التي قطعوها في المؤتمر، وندعو الآخرين الذين لم يفوا بوعودهم بعد إلى الوفاء بها، حتى تتمكن غينيا وليبريا وسيراليون من إعادة الارتباط بسرعة بالتنمية المستدامة.

وعلى الرغم من وباء الإيبولا، فقد أظهر شعب غينيا مرونة وتضامنا رائعين. وقد أتاح ذلك لنا متابعة العديد من الإصلاحات الرامية إلى تعزيز سيادة القانون ووضع إطار مؤات للاستثمار والحوكمة، يشمل جميع مكونات المجتمع. وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، بعد فترة طويلة من القيود المالية، اختتم البلد للتو استعراضه الثامن والأخير مع صندوق النقد الدولي.

وتبقى الأمم المتحدة البديل الوحيد الصالح من أجل تعزيز وظهور مجتمعات مزدهرة وجامعة تحترم حقوق الإنسان والبيئة. ومع ذلك، لا يمكننا أن ننكر أن منظمتنا يجب أن تقوم باستمرار بإصلاح أجهزتها وأساليب عملها لكي تتمكن من

التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن ومعالجة تحديات التخلف والمساعدة في التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة بالأمين العام بان ي – مون والإعراب له عن امتناننا الصادق على قيادته ومساهمته الهائلة في العالم الذي نصبو جميعا إلى بنائه. ونحن نشكره على جهوده الدؤوبة وتفانيه، ولا سيما فيما يتعلق باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ومن المؤكد أن هذين الاتفاقين يشكلان جزءا هاما من الإرث الذي سيخلفه الأمين العام بان كي – مون للأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غينيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد محمدو إيسوفو، رئيس جمهورية النيجر

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية النيجر.

اصطحب السيد محمدو إيسوفو، رئيس جمهورية النيجر، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمدو إيسوفو، رئيس جمهورية النيجر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس إيسوفو (تكلم بالفرنسية): مرت الآن ٧١ سنة منذ أنشئت منظمتنا، الأمم المتحدة، من أجل كفالة السلام والأمن والتعاون والتنمية الاقتصادية واحترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وخلال تلك السنوات الإحدى والسبعين، نجحت منظمتنا في تلك المجالات. هذا النجاح لم يكن ليتحقق لولا العمل والتفاني الثابت الذي أبداه عشرات الآلاف من النساء والرجال الذين يعملون اليوم لدى الأمم المتحدة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بهم.

كما أشيد بالأمين العام بان كي – مون، الذي قاد منظمتنا بشجاعة وحكمة طوال العقد الماضي. إنني أهنئه على عمله، ولا سيما فيما يتعلق باتفاق باريس بشأن تغير المناخ، حيث أثبت التزامه نجاعته، وأيضا على دوره في اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأخيرا، أود أن أعرب مرة أخرى عن امتناننا لالتزامه تجاه أفريقيا، وتجاه النيجر على وجه الخصوص. وقد أمكننا دائما التعويل على دعمه أثناء الأزمات المتعددة الأوجه التي شهدها بلدنا في السنوات الأخيرة.

وفي أيلول/سبتمبر من العام الماضي، اعتمدنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تهدف إلى القضاء على الفقر بحلول ذلك العام وعدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب في العملية. وفي صميم هذا المشروع يكمن التزامنا بوضع البشر في محور التنمية وتلبية الاحتياجات والقيود المفروضة على كوكبنا من حيث عادات الإنتاج والاستهلاك لدينا.

وبعد ذلك بشهرين، جاء اعتماد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لإتمام تلك الحملة الهامة من خلال حزمة من الإجراءات الهادفة، من جهة، إلى الحد من الزيادة في متوسط درجات الحرارة العالمية إلى ما دون درجتين مئويتين، بفضل تدابير جريئة للتخفيف من أسباب تغير المناخ، ومن جهة أخرى، اتخاذ تدابير لتعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. ولذلك، فإن موضوع هذه الدورة، ”أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا“، يتوافق إلى حد كبير مع الرؤية والمهمة التحوليتين لبرنامج تغير المناخ.

لقد أظهر تقييم الأهداف الإنمائية للألفية في أواخر عام ٢٠١٥ أنه على الرغم من عدم تحقيق جميع الأهداف، فقد أحرز بالفعل تقدم ملحوظ. ونلاحظ في هذا الصدد أنه

في مجال مكافحة الفقر، فإن الهدف المتمثل في خفض عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع قد تحقق في عام ٢٠١٠. وبالمثل، في مجال التعليم، فإن عدد الأطفال في سن الدراسة غير الملتحقين بالمدارس قد انخفض بمقدار النصف، وفي مجال الصحة، انخفضت أيضا وفيات الرضع والوفيات النفاسية إلى النصف. ومما يؤسف له أن هذه النتائج الإيجابية تخفي تباينات وتفاوتات هائلة. في الواقع، تأثرت تلك النتائج بشدة بالتقدم المحرز في آسيا وأمريكا اللاتينية بسبب معدلات النمو المرتفع والمستدام هناك خلال تلك الفترة. أما البلدان الأفريقية، وخاصة تلك الواقعة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى، فقد شهدت تقدما ضئيلا وما زالت تواجه تحديات كبيرة في مجال التنمية ومكافحة الفقر.

إن النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هي نقطة البداية التي نبدأ منها مسيرتنا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وسوف ترهن قدرتنا على تحقيق أهدافنا بحلول الموعد النهائي بقدرتنا على تغيير الظروف السياسية والاقتصادية، على مستوى فرادى البلدان وعلى نطاق عالمي على حد سواء. وسترهن أيضا بقدرتنا على الوفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها في مؤتمر باريس بشأن تغير المناخ.

وفيما يتعلق بالظروف السياسية والاقتصادية، فإن الحالة الراهنة لا توحي بالتفاؤل. ولذلك، من الضروري أن نقوم بإرساء نوع جديد من الحوكمة السياسية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم. وفي المجال الاقتصادي، من البديهي ضرورة إعادة تقييم أداء الاقتصاد العالمي. ونحن بحاجة إلى إيجاد توازن أفضل بين رأس المال المستخدم في المضاربات المالية، ورأس المال الذي يمول القطاع الصناعي، من خلال توجيه المزيد من رؤوس الأموال نحو الاقتصاد الحقيقي. ومن شأن مثل هذا النهج الجديد تمكين البلدان النامية من الحصول على المزيد من رأس المال والمزيد من الاستثمارات. ومن شأن ذلك بدوره، دعم تحقيق نمو اقتصادي أقوى، مما سيؤدي إلى نمو واستقرار الاقتصاد العالمي.

إن التدابير الدولية الداعمة للاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا هامة، وينبغي لنا أن نقوم بتنفيذها في أقرب وقت ممكن. وهي ذات أهمية حاسمة في إطار الدعم الذي تتطلبه تلك المجموعة من البلدان من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتكشف حقيقة سعي هذا البرنامج إلى تعزيز المساعدة المقدمة إلى البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها، ولا سيما أقل البلدان نموا، عن البعد الشامل للبرنامج. ونرحب على وجه الخصوص بالاستعداد للتعجيل بتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، الذي أعيد تأكيده في إعلان اسطنبول، وبرنامج العمل الصادر عن المؤتمر الاستعراضي لمنتصف المدة لبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا، الذي عقد في أنطاليا في تركيا، خلال شهر أيار/مايو الماضي.

وسيدخل بنك التكنولوجيا لصالح أقل البلدان نموا، الذي أقر مجلس إدارته خطته الاستراتيجية الأولى التي تستمر لفترة ثلاث سنوات في تموز/يوليه، الخدمة في عام ٢٠١٧ وسيكون أداة قيّمة لتعزيز تطوير الهياكل الأساسية، وتنويع الإنتاج، وتحقيق قيمة مضافة. وهذا أمر ضروري لتعزيز توليد الدخل وزيادة دخل السكان في تلك البلدان.

إن إصلاح النظام المالي الدولي، وتهيئة الإمكانيات الجديدة للوصول إلى مصادر التمويل، وإنشاء إطار مناسب لإعادة هيكلة الديون السيادية، كلها تدابير لا غنى عنها إذا ما أردنا تعزيز القدرات الاقتصادية للبلدان النامية في مجال تمويل التنمية المستدامة. وينطبق نفس الشيء على تعبئة القطاع الخاص، وتشجيع الحكومة على القيام بنصيب أكبر من العمل في اتجاه تحقيق أهداف التنمية الجماعية.

وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، فإننا نشجع التمركز الطويل الأجل لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها بحيث تكون داعمة للتنمية. ويتعلق هذا النهج بتعزيز الاتساق والتكامل، وهما أساسيان لتطوير عمل تلك الكيانات لكي تصبح فعالة. إن البرامج التي تقع في صميم أهداف التنمية المستدامة يجب أن تتيح لأفريقيا أن تصبح أفضل اندماجا في التجارة العالمية. ولكن لن يعود هذا الاندماج بالفائدة على القارة، إلا إذا قمنا بوضع حد لشروط التجارة غير المتكافئة. وأظهرت دراسات عديدة في الواقع بأنه إذا تمت زيادة حصة البلدان الأفريقية في التجارة العالمية بنسبة ١ في المائة فقط، فمن شأن ذلك توفير دخل سنوي يبلغ أكثر من ٢٠٠ بليون دولار، أي نحو خمسة أضعاف المبلغ الذي تلقته أفريقيا في شكل مساعدة إنمائية رسمية. وبشكل ملموس، ستتلقى أفريقيا موارد أكبر إذا تم وقف التبادلات التجارية غير المتكافئة.

ويتعين أيضا أن يتوفر لأفريقيا العزم السياسي القوي على تطوير التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، التي لا تمثل الآن سوى ١٠ في المائة من التجارة. ونحن بحاجة إلى أن تصل مستوى سيعزز موقفنا في التجارة العالمية. ولن يتسنى بلوغ أهداف التنمية المستدامة، إلا بزيادة تآزر الإجراءات، والتضامن القوي، والأهم من ذلك، احترام جميع الالتزامات التي تعهدت بها الشراكات العالمية من أجل التنمية.

وعلى الصعيد السياسي، فإن الأمم المتحدة بحاجة إلى إصلاح شامل. إن إدارة الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، بحاجة إلى إعادة النظر. وقد تأخر القيام بهذه العملية منذ وقت طويل. وينبغي جعل المنظمة فعالة ومشروعة في طريقة تناولها للمسائل الأساسية للسلام والأمن الدوليين. ويجب أن يصحح الإصلاح المفارقات التاريخية القائمة، سواء النظام الحالي للتمثيل الجغرافي في المجلس، أو الأساليب التي تتخذ بها القرارات. وتكون عواقب هذه الأساليب كارثية أحيانا، ولها آثار عكسية فيما يتعلق بما هو منشود.

وفيما يخص أساليب اتخاذ القرار في مجلس الأمن، من الضروري إشراك البلدان الأشد تأثرا بالقضايا المعروضة على المجلس، ولا سيما البلدان المجاورة للبلدان التي تعاني من حالات نزاع، والاستماع إليها خلال عملية تسوية النزاع. إن البلدان المجاورة، التي كثيرا ما تتقاسم نفس المجتمعات المحلية على جانبي الحدود، هي أول من يعاني من آثار الصراع. لذلك، يجب على المجلس أن يأخذ في الاعتبار تماما الشواغل التي أعربت عنها تلك البلدان، بغية تجنب الحالات من النوع الموجود حاليا في ليبيا.

ويكتسي مجال عمليات حفظ السلام أهمية خاصة بالنسبة للنيجر، وهي بلد منخرط تماما في التصدي للإرهاب وحماية أراضيه. واستنادا إلى التجربة والأدلة على عدم ملاءمة النُهج الحالية لحفظ السلام، التي أظهرت قصورها في مناسبات عديدة، فإننا مقتنعون بأن هذه النُهج يمكن وينبغي تحسينها. وفي هذا الصدد، يعتقد النيجر أن ولايات بعض بعثات الأمم المتحدة بحاجة ماسة إلى التنقيح، من أجل تعزيز قدراتها الهجومية، بهدف تحسين قدرتها على مواجهة التحدي المتمثل في حماية المدنيين. ويؤيد بلدي تأييدا كاملا إجراء تغيير استراتيجي كبير، لا سيما بالنظر إلى الاتجاه العام للهجمات التي تقوم بها الأطراف المتحاربة والمجموعات الأخرى من غير الدول ضد المدنيين. وبالنسبة للسكان المعنيين، فإنه من غير المتصور، في مواجهة الأعمال الإرهابية والاعتدادات التي يتعرض لها السكان المحليون، أن تكون بعثات حفظ السلام المنتشرة على أرض الواقع لحمايتهم، بلا حول ولا قوة لمنع وقوع المذابح الوشيكة ضد المدنيين في أكثر اللحظات الحاسمة. ويجب على البعثات أن تكون قادرة على اتخاذ إجراءات حاسمة وفعالة.

وفي الواقع، لا يمكن لأحد أن يتنبأ بما سيحدث من الآن وحتى عام ٢٠٣٠. وكل ما يمكننا قوله هو أننا لن نتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة ما لم يجر تغيير عميق في الحوكمة السياسية والاقتصادية. إننا نعيش في عالم غير قابل للتوقع.

ونعيش في عالم غير مستقر يواجه جميع أنواع التهديدات الظاهرة والخفية. ولذلك، يعد تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عالم غير مستقر وفوضوي، عملية متعرجة، وغير مستقرة وفوضية، يمكن أن تتأثر بأمور بسيطة. وأذكر بالمثل الشهير الذي يطلق عليه مفعول الفراشة، حيث يمكن لفراشة تخفق بجناحيها في البرازيل أن تؤدي إلى حدوث عاصفة في تكساس. ويتمثل مفعول الفراشة في النقطة التي أفاضت الكأس. وعلامات التوتر التي نراها هنا وهناك في العالم، يمكن أن تشكل مستصغر الشرر الذي يمكن أن يشعل حرائق واسعة النطاق.

إن أمارات التوتر هذه يحجبها حاليا الكفاح ضد الإرهاب، غير أن من أوجه التنافس وأشكال التسابق الأخرى بين الدول الكبرى يمكن أن تؤدي إلى عواقب لا يمكن تداركها.

وعادة ما تدفع البلدان الصغيرة كلفة التناحر بين الدول الكبرى وتعاني عواقب عدم مقدرتها على الفهم. وتقف الفوضى التي نشهدها حاليا في ليبيا وآثارها على البلدان المجاورة شاهدة على تلك الحقيقة. ويمكن لهذه الآثار ووجود المنظمات الإرهابية في شمال مالي وفي حوض بحيرة تشاد، حيث ترتكب جماعة بوكو حرام الفظائع، أن يضعف قدرة البلدان المتضررة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ على نحو غير قابل للإصلاح. وفي النيجر، حيث تنفذ بوكو حرام عمليات توغل منتظمة، لدينا أكثر من ١٦٧ ٠٠٠ مشرد داخلي وحوالي ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ معرضين لخطر المجاعة والأوبئة، وأكثر من ١٨ ٠٠٠ طفل غير قادر على الذهاب إلى المدرسة. لذلك من الضروري تحقيق استقرار الحالة في ليبيا. ومن الضروري أن نساعد ليبيا على الخروج من هذه الفوضى. ومن الضروري أن نحقق الاستقرار في مالي ونُحيِّد الإرهابيين. ومن الضروري أن ندعم قوة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات التي تقوم بعمليات في حوض بحيرة تشاد ضد بوكو حرام.

وقد تسببت التهديدات الإرهابية لأراضي بلدنا في أن يعيد البلد توجيه موارد كبيرة لقطاع الأمن. ولولا ذلك لكانت النيجر قد تمكنت من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولبدأت في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ظل ظروف أفضل بكثير. فقد تم توجيه ١٠ في المائة من ميزانيتنا نحو الدفاع والأمن. وعلى الرغم من ذلك، استطاعت النيجر خفض نسبة الفقر من ٦٣ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٤٥ في المائة في عام ٢٠١٥، وتمكنت من تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الحد من الجوع والفقر المدقع بمقدار النصف، والهدف ٤ بشأن الحد بدرجة كبيرة من وفيات الأطفال والأمهات، والهدف الإنمائي للألفية بشأن الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في المناطق الحضرية.

وسيمكننا برنامجنا الإنعاشي من مواصلة تحسين تلك النتائج والتحرك نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأطمح إلى أن أخلف بلدا متحولا تحولا جذريا، بنهاية ولايتي الأخيرة – إلى أن أخلف نيجرا بمؤسسات ديمقراطية أقوى، وحيث تكون مكافحة الفساد قد خطت خطوات جبارة، وحيث نكون قد قضينا على التفاوت وتكون الطبقة الوسطى قد عادت إلى النمو؛ نيجرا متحدة وسلمية وآمنة يكون قد قُضِي فيها على الجوع قضاء تاما، ومجهزة بالهياكل الأساسية من كل نوع؛ نيجرا تكون قد أحرزت تقدما جيدا في عملية الانتقال الديموغرافي، حيث المدارس مجانية وإلزامية لجميع الأشخاص دون سن الـ ١٦ عاما، وحيث يلتحق ٤٠ في المائة من أطفالنا بالتدريب المهني والتقني ويتخرجون بحرف ومهن، وحيث تدرب الجامعات أكفأ المهنيين للمنطقة دون الإقليمية؛ نيجرا يمكن فيها الحصول على الخدمات الصحية وحيث تُكفل المياه النقية وحيث تتوفر فرص العمل، ولا سيما للشباب، بكثرة؛ وأخيرا، بلدا يشارك بحزم في سبيل تحقيق وحدة قارتنا – وبعبارة أخرى، نيجرا معدا بحزم على طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية النيجر على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد محمدو إيسوفو، رئيس جمهورية النيجر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد فوستن أرشانج تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى.

اصطُحب السيد فوستن أرشانج تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فوستن أرشانج تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس تواديرا (تكلم بالفرنسية): في البداية، أهنئ السيد بيتر تومسون تهنئة حارة على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. وله أن يطمئن إلى دعم وفد بلدي الكامل في العمل من أجل تحقيق النجاح الكامل لدورة الجمعية العامة هذه.

كما أغتنم هذه الفرصة لتهنئة السيد ماغنز ليكتوفت، ممثل الدانمرك، على الطريقة الممتازة التي قاد بها أعمال الدورة السابقة. وأشيد كذلك إشادة حارة بالأمين العام بان كي - مون، ليس فقط على ما فعله منذ الدورة السابقة، ولكن أيضا على كل العمل الجدير بالثناء الذي اضطلع به من دون كلل من أجل تحقيق الأهداف النبيلة للأمم المتحدة منذ أن انتخب قبل ١٠ سنوات. وأثني بصفة خاصة على مشاركته الشخصية وتركيزه على بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى، خلال الأوقات الصعبة التي مر بها، وإني ممتن له على ذلك.

إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة لأصف تطور الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأن أتشاطر معها رؤية بلدي بشأن المسائل الرئيسية التي تواجه منظمتنا. إنني أقف أمام الجمعية العامة اليوم شاهدا على تقدير شعب أفريقيا الوسطى للمجتمع الدولي بأسره على دعمه القيم لبلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي عاد الآن إلى الاستقرار والشرعية الدستورية. وأشيد - من على هذا المنبر، وباسم شعب أفريقيا الوسطى - بجميع الأعمال التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بنشر القوات الدولية التي تعمل، في هذا الوقت بالذات، من أجل إرساء الأمن وبناء السلام في بلدي.

وأود أن أعرب مرة أخرى عن امتنان شعب جمهورية أفريقيا الوسطى للمجتمع الدولي برمته على تضامنه معنا وعلى دعمه المستمر خلال جهودنا الرامية إلى استعادة الشرعية الدستورية، وبالتالي اختتام عملية الانتقال السياسي التي بدأت في أعقاب انقلاب ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣.

كما أشيد بروح شعب جمهورية أفريقيا الوسطى الذي صوت، بأعداد كبيرة وبتصميم، في انتخابات مثالية، ليبرهن بالتالي، على مناصرته للديمقراطية والنظام الدستوري. وأشيد كذلك إشادة كبيرة بالطبقة السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى برمتها، على النضج الذي أظهرته للعالم بأسره في احترامها لصوت الشعب في الانتخابات.

بصفتي رئيسا، يتمتع بثقة شعب أفريقيا الوسطى برمته، قمت بتقييم التحديات الهائلة التي نواجهها وتوقعات مواطني بلدي، الذين يتوقون لأسباب مفهومة إلى السلام والمصالحة الوطنية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية.

لقد طوت جمهورية أفريقيا الوسطى صفحة من تاريخها المظلم. عقد مواطنو جمهورية أفريقيا الوسطى العزم أكثر من أي وقت مضى على كسر دوامة العنف أخيرا لكي يتمكنوا من التطلع بصورة مشروعة إلى السلام والأمن والعدالة والحرية والتنمية المستدامة. منذ توليّ رئاسة الحكومة، اُتخذت خطوات لضمان تشاطر الحكومة وجميع مؤسسات الدولة الهدف

المشترك المتمثل في إعادة بناء البلد من خلال الإصلاحات اللازمة.

لا يمكن لأي دولة أن تدعي أنها قادرة على تحقيق التنمية في حين أن نسيجها الاقتصادي أو الاجتماعي أو في الواقع السياسي ما زال يعاني من شرور الفساد والظلم والإفلات من العقاب. يمكنني أن أؤكد للجمعية أن مكافحة الفساد هي في صميم شواغلنا. ولذلك، فإن الحكومة، التي أتحمل المسؤولية الجسيمة عن قيادتها، لن تدخر جهدا لإنشاء آلية لمكافحة الفساد والجرائم المالية بلا هوادة.

لقد بدأت جمهورية أفريقيا الوسطى بالتأكيد إحياء العملية الديمقراطية، لكن الحالة لا تزال هشة. لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ولهذا السبب أعربت، بمجرد تنصيبي رئيسا للجمهورية، عن تطلعي إلى الجمع بين جميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى حول مشروع إعادة بناء للدولة، حتى يتسنى لنا في جمهورية أفريقيا الوسطى أن نصبح أسياد مصيرنا وتنمية بلدنا.

أنا ملتزم بقيادة العمل من أجل التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، الأمر الذي سيمكننا من تبديد شرور انعدام الأمن والخلل في المؤسسات السياسية والفساد وتدهور الأوضاع المعيشية وفقدان المعايير الأخلاقية التي قوضت كلها مجتمعنا. لذلك تستند أولويات حكومة بلدي إلى أربع ركائز رئيسية هي: السلام والأمن، المصالحة الوطنية، الإصلاح الإداري، الإنعاش الاقتصادي، العدالة وحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالسلام والأمن، يتمثل واجب الحكومة في التطبيق السريع لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل ووالإعادة ة إلى الوطن، حتى يتسنى لجميع رجال ونساء أفريقيا الوسطى من جميع مناحي الحياة العيش في سلام وأمن مع بعضهم البعض في جميع أنحاء الإقليم. وبالمثل، يظل إصلاح قطاع الأمن أحد الشواغل الرئيسية للحكومة. وقد حدد وفد جمهورية أفريقيا الوسطى استراتيجيات وبرامج هذه الإصلاحات في جمهورية أفريقيا الوسطى في مقر الأمم المتحدة في حزيران/يونيه. وتم اتخاذ قرار لدعم مساعي بلدي اعترافا بالجهود التي بذلتها في الحوار مع الجماعات المسلحة منذ اضطلاعي بالمسؤولية. لهذا السبب أغتنم هذه الفرصة للحث على تعبئة كبيرة لشركائنا في مؤتمر بروكسل المقبل من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى، والمقرر عقده في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، فيما يتعلق بمساهمتهم في تمويل عنصر إصلاح قطاع الأمن.

فيما يتعلق بمسألة استعادة سلطة الدولة وعملية إعادة نشر الإدارة، اتخذت الحكومة، بمساعدة المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، إجراءات لضمان وجود السلطة العامة في جميع أنحاء الإقليم ولكفالة السلام والأمن. لذلك، يجب أن تواصل قوات الدفاع والأمن تعزيز جهود مراقبة حدودنا في مواجهة تهديدات الجريمة العابرة للحدود، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وغسل الأموال، والاتجار بالعقاقير والمخدرات، والإرهاب، ولا سيما من جانب جيش الرب للمقاومة، والاتجار بالبشر.

وقد اتخذت الحكومة تدابير طوارئ ترمي إلى إعادة بناء القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، الأمر الذي سيساعد على تمكين إنشاء جيش جمهوري جامع. ولتحقيق ذلك، تدعو جمهورية أفريقيا الوسطى، من خلالي، إلى الرفع الكامل لحظر توريد الأسلحة المفروض عليها. ويجب أن نتذكر أن الحظر، وإن كان ضروريا آنذاك، لم يعد مبررا اليوم في عصر التعمير الوطني الجديد هذا.

تنطوي العدالة وحقوق الإنسان على إصلاح مؤسسات القضاء بغية ضمان حقوق المواطنين وتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، من المناسب تعزيز المحكمة

الجنائية الخاصة لجمهورية أفريقيا الوسطى، من أجل تقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة أمام المحاكم المختصة والتعامل مع مسألة التعويضات عن الأضرار الناجمة عنها.

وفيما يتعلق بالإنعاش الاقتصادي، نفذت الحكومة إصلاحات ترمي إلى تحسين مناخ الأعمال التجارية من أجل اجتذاب الاستثمار الخاص والتزمت بإعادة إرساء الهياكل الأساسية للدولة دعما للنمو. قد أدت الأزمات الدورية والمتكررة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تردي الظروف المعيشية لشعبنا وانتشار الفقر. وأرحب بحقيقة أن المجتمع الدولي يفهم ما هو على المحك هنا.

إن حكومتي، من جانبها، ملتزمة التزاما راسخا ببناء السلام والمصالحة الوطنية، وإعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن وبخطة للإنعاش الاقتصادي. تلك هي أهدافنا؛ تلك هي أولوياتنا. وإني على ثقة تامة أن مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، معا، سيسعون إلى تحقيق تلك الأهداف بكل ما يملكون من قوة وطاقة .

عادت جمهورية أفريقيا الوسطى مرة أخرى إلى مكانها فيما بين الدول الأعضاء. تبوأت جمهورية أفريقيا الوسطى مكانها بوصفها دولة حرة وديمقراطية بين مجتمع الأمم. وهي مستعدة للمساهمة في بناء عالم يسوده السلام والتسامح والحرية والعدالة والديمقراطية. وعلى الرغم من تصميمنا على الأخذ بزمام مصيرنا، لا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى هشة، وهي قطعا بحاجة إلى دعم جميع شركائنا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وأود، باسم بلدي، أن أدعو مرة أخرى إلى دعم الدول الأعضاء الزميلة.

تظل الأمم المتحدة المحفل الذي لا غنى عنه بلا منازع لمعالجة القضايا العالمية والبحث عن الحلول المناسبة. ويمكن لجمهورية أفريقيا الوسطى، بصفتها عضوا، أن تؤكد للجمعية التزامنا الثابت بالمثل العليا للمنظمة، التي تأسست على قيم المساواة والسلام والأمن والعدالة والتنمية، التي تتطلع إليها جميع الشعوب في جميع أنحاء العالم.

وأرحب بأهمية موضوع الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة: ”أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا“، والذي تم اختياره بعد سنة من اعتماد الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة. ما يبرر اختيار هذا الموضوع هو الرغبة في رؤية هذه الأهداف تتحقق بحلول عام ٢٠٣٠.وقد حان الوقت لعكس اتجاه الفقر المدقع، الذي لا يزال، للأسف، مستمرا في كثير من أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. لقد حان الوقت للحد من أوجه التفاوت بين الأغنياء والفقراء وإيجاد بيئة توفر مكانا جيدا للعيش فيه من أجل رفاه الجميع.

من المسلم به أن غالبية أقل البلدان نموا والبلدان الخارجة من النزاع، بما في ذلك جمهورية أفريقيا الوسطى، لم تحقق الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك عدة أسباب لذلك؛ وأهمها هو عدم الاستقرار السياسي. في الواقع، في عام ٢٠١١، وضعت الحكومة إطارا لتسريع الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في التعامل مع الجوع والأمن الغذائي، لكن أزمة عام ٢٠١٢ أوقفت تلك الإجراءات، مما جعلها غير مكتملة.

بدأت جمهورية أفريقيا الوسطى عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل رسمي، مع إشراك جميع أصحاب المصلحة الوطنيين – الإدارة العامة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص والشركاء الدوليين والشركاء الإنمائيين والمنظمات الدولية غير الحكومية.

وذلك يشير بوضوح إلى استعداد الحكومة لقيادة عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة بعزم وتجنب النتائج المتفاوتة التي اتسمت بها عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، للأسباب التي ذكرتها في وقت سابق.

وقد استفادت الحكومة دروسا من هذه التجربة وتعهدت بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على أسس جديدة تنطوي

على الشراكة ومشاركة جميع شرائح مجتمعنا. وهكذا قامت الحكومة، في إطار سياستها الوطنية لإعادة الإعمار، بإعداد برنامج للانتعاش وبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى يتضمن تقديم المساعدة الإنسانية، وتحقيق الانتعاش المبكر والتنمية. وهناك ثلاث نقاط رئيسية: السلام والمصالحة والأمن؛ وتجديد العقد الاجتماعي بين الدولة والشعب؛ وتحقيق الانتعاش الاقتصادي وتنشيط القطاعات الإنتاجية.

ولتحقيق ذلك، تعتزم الحكومة إقامة شراكة مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، والقطاع الخاص، والشركاء الإنمائيين، والمنظمات الأهلية من أجل إيجاد أوجه التآزر اللازمة للخروج من الأزمة. وتحقيقا لهذه الغاية، سوف تُنفّذ الدراسة المقررة بشأن رؤية جمهورية أفريقيا الوسطى حتى عام ٢٠٤٠ في إطار خطة عام ٢٠٦٣ لأفريقيا، وستتضمن أهدافا ملموسة.

وبدعم من الشركاء التقنيين والماليين، سنقوم بوضع إطار مؤسسي مناسب من أجل متابعة ورصد العمل الجاري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وسنقوم، في ظله، بتحديد أولوياتنا في سياق برنامج الانتعاش وبناء السلام، والتوصيات الواردة في الموقف الأفريقي المشترك ونتائج الاجتماع الإقليمي الاستشاري بشأن أهداف التنمية المستدامة، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

إن مسألة المهاجرين واللاجئين، التي تؤثر على العالم بأسره، قد ساءت في السنوات الأخيرة، وهي الآن أحد الشواغل الرئيسية للمجتمع الدولي. فهي مشكلة ملحة للغاية وتتطلب اهتمام كل بلد، بغض النظر عن مشاركته في إدارة تدفقات الهجرة.

وكان الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد توا فرصة لتسليط الضوء على التحديات العالمية الملحة الناجمة عن هذه التحركات الجماعية للشعوب، من أجل وضع حلول مدروسة جيدا في إطار تقاسم المسؤولية على الصعيد الدولي. وأرحب بالتزام الدول الأعضاء بالسعي إلى إيجاد حل أكثر إنسانيةً لهذه المسألة. وفي مؤتمر قمة فاليتا بشأن الهجرة وخلال مؤتمر القمة العالمي الأول للعمل الإنساني الذي عقد في اسطنبول، تبادل قادة العالم الآراء بشأن الأسباب الجذرية للهجرة والأشخاص المشردين.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تجري حاليا دراسة الحلول المستدامة التي تكفل عودة مواطنينا الذين شُردوا داخل بلدنا إلى مناطقهم الأصلية، فضلا عن مسألة اللاجئين، وذلك لتهيئة منبر وطني لإدارة مخاطر الكوارث، ولإدارة سوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية والوقاية منها، مثل الأجور المتدنية، والبطالة، والعمالة الناقصة في المناطق الريفية، والفقر، والافتقار إلى الموارد، التي كثيرا ما تكون سبب هذه التحركات.

أما فيما يتعلق بتغير المناخ والتنمية المستدامة، فمن الملح أن يعتمد العالم سياسات سليمة بإمكانها توليد النمو ومراعاة مشكلة تغير المناخ؛ ويجب أن يكون هذا النمو قادرا على الحد من الفقر. فحماية البيئة والإدارة الفعالة للموارد والنمو الاقتصادي الذي يتكامل مع النمو الأخضر تتيح فرصة قيمة للبلدان الأفريقية. وليس من الإنصاف أن تدفع أفريقيا ثمنا أعلى وهي ليست سوى ضحية. ولهذا فإنني أحث المجتمع الدولي على التركيز بشكل خاص على اعتماد آلية مناسبة لدعم أفريقيا. ويجب احترام الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر قمة المناخ الذي عقد في باريس بغية تحقيق التنمية المستدامة الحقيقية.

وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أقول أننا على ثقة بأن جميع الدول الأعضاء ستقرر تزويد منظمتنا بالوسائل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وستواصل جمهورية أفريقيا الوسطى تقديم إسهامها المتواضع في منظمتنا وفي سعينا المشترك من أجل تحقيق السلام والأمن والتنمية للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد فوستين أرشانج تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أزالي أسوماني، رئيس اتحاد جزر القمر

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس اتحاد جزر القمر.

اصطُحب السيد أزالي أسوماني، رئيس اتحاد جزر القمر، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أزالي أسوماني، رئيس اتحاد جزر القمر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أسوماني (تكلم بالفرنسية): أرحب بهذه الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة للمرة الأولى منذ انتخابي رئيسا لاتحاد جزر القمر. وأنا في غاية الامتنان لشعب جزر القمر، الذي جعل فرصة التكلم هنا بالنيابة عنه ممكنة.

وأود أن أهنئ، من هذا المنبر السامي، شعب جزر القمر، الذي تمكن من طي الصفحة من حيث تحقيق الاستقرار السياسي ووضعه جانبا للخلافات العديمة الجدوى والعمل معا لصالح الأجيال المقبلة.

إنني في الحقيقة الرئيس الرابع في السنوات العشرين الماضية الذي تم انتخابه من خلال انتخابات حرة وشفافة وديمقراطية بنتائج معترف بها دوليا. وشهد بلدي الانتقال السلمي الثالث للسلطة لديه، حيث حلت المعارضة محل الرئيس الشرعي المنتهية ولايته عقب انتخابات سلمية.

وأشكر المجتمع الدولي وجميع شركائنا، ومنظومة الأمم المتحدة بصفة خاصة، على الوقوف دائما إلى جانبنا. وآمل أن تساعدنا معونتهم بعد الانتخابات على توطيد الاستقرار السياسي والحفاظ على الديمقراطية وسيادة القانون، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد والرفاه لشعبنا.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ رئيس الجمعية العامة، السيد بيتر تومسون، على انتخابه لرئاسة هذه الدورة الحادية والسبعين. وأنا مقتنع بأن خبرته ودرايته الأكيدة بالقضايا الدولية، إضافة إلى تألقه الشخصي، ستقود الجمعية إلى النجاح الكبير في هذه الدورة.

ولا يفوتني أن أشيد بسلفه، السيد ماغنز ليكتوفت، على قيادته للجمعية العامة ببراعة في دورتها السبعين. وأودّ أيضاً أن أحيي جهود الأمين العام بان كي - مون. فقد أبدى مواهب كبيرة طوال فترة ولايته. ومع اقتراب وقت تخليه عن مهامه، أود أن أضم صوتي إلى الأصوات التي أجمعت على الإشادة بالتزامه بتعزيز السلام والتنمية ومكافحة تغير المناخ. ويشعر شعب وحكومة جزر القمر بامتنان عميق للاهتمام الذي أبداه دائماً بتنمية اتحاد جزر القمر، وعلى وجه الخصوص، الاهتمام الخاص الذي أبداه بآخر عملية انتخابية لدينا، وكفالة الإدارة السلسة لها ونتائجها النهائية، التي تم قبولها بالإجماع.

وأودّ أخيراً أن أحيي جميع الذين تكلموا من هذه المنصة على الملاحظات الوجيهة، ولا سيما فخامة الرئيس باراك أوباما، الذي يقترب أيضاً يقترب من نهاية فترة ولايته. فهو يمثّل الولايات المتحدة الأمريكية تمثيلاً نموذجياً - أمريكا المتسامحة، أمريكا السخية، التي تحترم القيم العالمية للحرية وسيادة القانون، أمريكا التي يريدها العالم.

وموضوع الدورة الحالية هو ”أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا“، يتلاءم تماماً مع القرار الذي اتخذه القادة الدوليون قبل ١٥ عاماً لوضع مجموعة من الأهداف العالمية: الأهداف الإنمائية للألفية. ويشجعنا الموضوع أيضاً على البناء على التقدم الكبير المحرز في السنوات اللاحقة: الانخفاض المطرد في الفقر في جميع أنحاء العالم، وتزايد عدد

الأطفال الملتحقين بالمدارس، والمكاسب المذهلة في خفض معدل وفيات الأطفال، وزيادة إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة، والتقدم المحرز في مجال مكافحة الملاريا والإيدز والسل، التي ساعدت على إنقاذ ملايين الأرواح.

وبالفعل، بُذلت جهود كبيرة لمساعدة عالمنا على تحقيق مزيد من الرخاء والمساواة والحرية واحترام الكرامة الإنسانية، وأن يصبح مكاناً حيث تستمرّ البحوث وحفظ السلام دون كلل. وعلاوة على ذلك، فإن البرنامج الجديد الطموح الطويل الأجل الذي اعتمدناه في العام الماضي لتحسين حياة سكاننا وحماية كوكبنا لأجيال المستقبل يُمكّننا بتفاؤل من تصور مستقبل حيث يمكننا الحد من الفقر، وتحسين الصحة والتعليم، وبناء المزيد من الموائل المستدامة، ومكافحة تغير المناخ وحماية محيطاتنا وغاباتنا.

بيد أن مسألة اللاجئين والمهاجرين، التي كانت محور مناقشتنا منذ بداية الدورة الحالية، تتطلّب اتخاذ إجراءات عاجلة. ونحن جميعاً ندرك جيداً أن المهاجرين من الرجال والنساء لا يعرّضون حياتهم للخطر، فيسافرون في البرّ والبحر راكبين المخاطر للمتعة أو السياحة؛ بل هم يفرّون من الحرب والفقر والبؤس. إن موضوع هذه الدورة، ”أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا“، يأتي في الوقت المناسب تماماً، لأنه يُتيح لنا أن نتوخى تحقيق التنمية المستدامة بل وحتى تحقيق استقرار السكان في أوطانهم، حتى لا يخرجوا منها إلا باختيارهم وفي وئام تام.

وهكذا يعود إلى منظمتنا، وبالتالي كل واحد منا، اتخاذ إجراءات فورية لوقف العنف الذي هو نتيجة جميع أنواع التطرف والتعصب، مما يؤدي إلى الأعمال الشنيعة والوحشية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا، التي تعاني حالياً من الإرهاب الذي لا يعرف حدوداً. فالإرهابيون ليسوا مسلمين أو يهوداً، ولا كاثوليكيين ولا روحانيين. وهم لا ينتمون إلى أي دين أو أي حضارة – بل هم مجرّد همج. وهذا هو السبب في أن بلدي، اتحاد جزر القمر، على استعداد لدعم جميع الإجراءات الرامية إلى مكافحة آفة الإرهاب.

ومن الملحّ أيضاً أن توافق منظمتنا، أي كل دولة من الدول الأعضاء، أخيراً على حل نهائي وعادل ومستدام للنزاع العربي – الإسرائيلي، على أساس حل الدولتين ووفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وما من شيء يمكن أن يبرر استجابتنا الصامتة لإرهاب ذلك النزاع مع ما يوقعه من ضحايا، والذي يتغذى على التطرف الذي يأتي من جميع الأطراف وعلى قصورنا الذاتي على حدّ سواء. وما من شيء يمكن أن يبرر غطرسة أولئك الذين يتحدّون العالم، من هذه المنصة ذاتها، عن طريق الاستخفاف بهذه الهيئة العالمية، وهي منظمة تقدم إطاراً للجميع للاعتراف بسيادة الدول والمشاركة في الشؤون الدولية والسعي إلى إيجاد حلول سلمية للمشاكل التي تحيق بنا. وأود، من جانبي، أن أنقل ثقة شعب بلدي في الأمم المتحدة، وهي المنظمة التي أقرت سيادتنا واستقلالنا، والتي جعلت من الممكن لنا، بعد ٤١ عاماً من ذلك، أن نكون هنا. وأعتقد أن التوصل إلى حل لمسألة سيادة الشعب الفلسطيني وحل ذلك النزاع الذي دام ٧٠ عاماً سيحفز تسوية النزاعات الأخرى في الشرق الأدنى والأوسط.

وأودّ، في هذه المرحلة من خطابي، أن أوجّه بكل احترام انتباه الجمعية إلى ضرورة التمييز بين المهاجرين والأشخاص المشردين داخلياً. لقد اعترفت الأمم المتحدة بسيادة بلدي، اتحاد جزر القمر، في عام ١٩٧٥. وهي مؤلفة من أربع جزر، وقد لاحظنا، شأننا شأن البلدان الأخرى، الحركة التي تلت ذلك والتي لا يمكن تجنبها لسكاننا داخل الجزر وبين الجزر، بما في ذلك جزيرة مايوت، التي لا تزال، للأسف، خاضعة للإدارة الفرنسية. تجري تلك الرحلات لزيارة الأسرة، والاحتفال بالزواج، حضور جنازة أحد الأقرباء ولمختلف الأسباب الأخرى. غير أنها تنحدر إلى الفوضى على أساس يومي – إذ

تؤدي تلك الرحلات كل سنة وكل شهر إلى وفاة المئات من مواطنينا في القناة الواصلة بين الجزر الثلاث وجزيرة مايوت، مع عدم اكتراث من المجتمع الدولي.

والجمعية تدرك تماماً قضية جزيرة مايوت وقد كرّست ما لا يقل عن ١٥ قراراً لهذه المسألة منذ عام ١٩٧٧. وللأسف، لم تحل بعد. ونأمل، مع دعم الجمعية المتعدد الأوجه، أن يتم العثور على حل عملي يسع كلاً من جزر القمر وفرنسا – وهما البلدان اللذان ظلّا شريكين، بالرغم من هذا النزاع، وأقاما علاقات ودية على مر السنين. وإنني على اقتناع بأن الحوار الذي بدأتُه مع الرئيس شيراك في عام ٢٠٠٥، والذي تابعتْه الحكومات الفرنسية والقمرية المتعاقبة، سوف يساعد على حل نزاعنا البغيض. ويجب علينا الدخول في حوار صريح وذكي، مع احترام مصالح كلا الطرفين، والقانون الدولي قبل كل شيء، بغية تمكين الأجيال المقبلة من الفرنسيين والقمريين والفرنسيين – القمريين من العيش في سلام ووئام، وفي حمايتها من الأصولية والتطرف التي أضعفت المناطق في جميع أنحاء العالم.

إن الأمم المتحدة اليوم هي المكان الوحيد الذي يمكن فيه لسكان العالم الاجتماع معاً والتطلع نحو مستقبل مشترك للسلام والازدهار المشترك، الذي لدينا توقعات كبيرة له من هذه المنظمة التي تنظم النظام الدولي. ومع ذلك، يتزايد النظر إلى منظمتنا على أنها غير فعالة من حيث الدفاع عن حقوق الفئات الأكثر حرماناً في علاقتها بالأكثر قوة. ويؤيّد اتحاد جزر القمر أيضاً الإصلاح الواسع النطاق للأمم المتحدة، مردداً أفكار عدد كبير من البلدان، وبخاصة فيما يتعلق بضرورة منح أفريقيا مقعداً دائماً في مجلس الأمن.

ونحن نعتبر أن احترام القانون الدولي وسيادة الدول وسلامة أراضيها يسهم في تحقيق مزيد من السلام والازدهار في جميع أنحاء العالم.

وهناك تحديات أخرى ينبغي التغلب عليها إن أردنا تحقيق التنمية المستدامة. يجب القضاء على الفقر وحماية الكوكب وضمان الرخاء للجميع في إطار خطة التنمية المستدامة في غضون السنوات الخمس عشرة القادمة. وكدولة جزرية صغيرة نامية، يسعى اتحاد جزر القمر إلى تحويل القطاع الخاص والمجتمع المدني، جنباً إلى جنب مع الإدارة الحكومية، إلى محركات في النضال من أجل تحويل النمو الاقتصادي، ولا سيما في أفريقيا، بغية توفير فرص عمل لائقة للشباب، وتحسين الخدمات، وتطوير الزراعة والحد من أوجه عدم المساواة الناجمة عن مستوى الدخل ونوع الجنس والبيئة المعيشية، وكل ذلك مطلوب لنتمكن من التعامل مع مشكلة تغير المناخ الناشئة بنجاح.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد علي (بنغلاديش).

وأود أن أختتم بياني بنبرة متفائلة. عودة إلى موضوع أهداف التنمية المستدامة، أود أن أحيي فخامة السيد فرانسوا أولوند، رئيس الجمهورية الفرنسية، مهنئاً إياه على نجاح الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وبفضل التزامه وقدرته على الحشد، تمكنا من اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في نهاية المطاف. وبلدي قد وقع على هذا الاتفاق وسيقدمه إلى البرلمان خلال دورته في تشرين الأول/أكتوبر للتصديق عليه .

وفي هذا السياق، أعرب عن تمنياتي بكل التوفيق لجلالة الملك محمد السادس، الذي تستضيف بلاده الجميلة، المغرب، الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في مراكش عام ٢٠١٧. وبإذن صديقي، جلالة الملك محمد السادس، أدعو المجتمع الدولي قاطبة للذهاب في هذه المناسبة إلى المغرب، الذي يستحق استضافة المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف بجدارة. ونجاح هذا المؤتمر سيسهم في الحد من انعدام الأمن، وهو عامل زعزعة الاستقرار في عدة مناطق من العالم، وخاصة في أفريقيا، حيث يلجأ الناس على الأرجح إلى الهجرة، شاغلنا العالمي الذي كان موضع نقاش خلال الأيام الأولى من دورتنا.

والواقع إن نجاح المؤتمر سينعكس في تحسينات تشهدها حياتنا اليومية، وسيسهم بشكل ملموس في رفاه الشعوب وازدهارها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس اتحاد جزر القمر على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أزالي أسوماني، رئيس اتحاد جزر القمر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد عبد ربه منصور هادي منصور، رئيس الجمهورية اليمنية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية اليمنية.

اصطحب السيد عبد ربه منصور هادي منصور، رئيس الجمهورية اليمنية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد عبد ربه منصور هادي منصور، رئيس الجمهورية اليمنية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس منصور: في البداية، أود أن أعرب عن الشكر والتقدير للسيد الأمين العام على كل الجهود المخلصة التي بذلها ويواصل بذلها من أجل إنجاح مسار السلام في اليمن والخروج من الأزمة الخانقة التي تعصف به. كما نتوجه بالشكر لمبعوثه الخاص، السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد، على كل الجهود الطيبة التي نباركها ونقف معها. ونهنئ السيد بيتر تومسون على توليه رئاسة الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، متمنين له النجاح في مهمته النبيلة.

في العام الماضي، ومن هذا المنبر، نقلت إلى الجمعية بشائر عودة الشرعية إلى اليمن (انظر A/70/PV.17) بعد وصولي إلى نيويورك قادماً من عدن، عاصمة اليمن المؤقتة، وبعد أشهر من الانقلاب على مؤسسات الدولة من قبل ميليشيات الحوثي وصالح، التي أدخلت اليمن في حرب عبثية دمرت النسيج الاجتماعي للبلاد ومقدراتها الاقتصادية والمالية وبنيتها التحتية. واليوم، أخاطب الجمعية وقيادات الدولة تدير البلاد من داخلها، رغم كل الصعوبات. فنائب الرئيس والحكومة بكامل قوامها يعملان في المحافظات المحررة.

والمشروع التدميري الذي تقوده إيران من خلال المرتزقة في اليمن بات في مهب الريح، وتدفع القوى الانقلابية اليوم أحقاد الانتقام من الشعب، كما تدفع بالأطفال والنساء إلى جبهات الموت دون وازع من ضمير ولا إنسانية. إن الحرب تعصف باليمن، ولم نكن نحن من أطلق الرصاصة الأولى فيها، فقد كنا في صنعاء قبل الانقلاب، وما زلنا ننادي بوضع حد للحرب، فمآسي الصراع دمرت اليمن خلال السنوات الخمسين الماضية نتيجة لفساد الحكم واستئثاره بالثروة والسلطة وهيمنة المركزية الشديدة وإهمال معظم مناطق البلاد، مما أدى إلى تراكم التوترات واندلاع الثورة الشعبية ضد النظام السابق من أجل التغيير في شباط/فبراير ٢٠١١. وقد دعوت الجميع إلى بناء دولة عزيزة ديمقراطية مدنية اتحادية، تحترم فيها حقوق الإنسان وخصوصيات كافة مناطق اليمن، وتصان فيها كرامة المرأة وحقوق الطفل وجميع الشرائح المهمشة في المجتمع.

ولعل الجمعية تذكر حين وقفت هنا قبل أربع سنوات (انظر A/67/PV.9) متحدثاً عن الخطوات التي قمنا وسنقوم بها على طريق الانتقال السياسي للسلطة في إطار المبادرة الخليجية والقرارات الدولية. وقلت حينها إن إيران تعرقل كل الإجراءات التي نقوم بها من خلال كثير من الأعمال والتدخلات. واليوم، نجني ثمن هذا العبث الذي مارسته في اليمن الميليشيات الانقلابية التابعة للحوثي وصالح، التي انقلبت على كل شيء.

فبعد أن قدمنا للعالم تجربة فريدة ومميزة وسابقة مشرفة في تاريخ اليمن والمنطقة من خلال الحوار الوطني الشامل الذي

شاركت فيه جميع المكونات والقوى، والذي بحث بعمق مشكلات اليمن ورسم ملامح مستقبله وتُرجمت مخرجاته في مسودة جديدة لدستور اتحادي مدني جديد، وكنا على أعتاب الشروع في بناء اليمن الجديد وانتهاء الفترة الانتقالية، انقلبت تلك الميليشيات على الدولة والشرعية والإجماع الوطني.

إن المعارك التي يدور رحاها اليوم ليست خيارنا، فقد فرضها التحالف الانقلابي لميليشيات الحوثي وصالح عندما انقلب على المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني ورفض الإجماع الوطني وأسقط العاصمة وبعض المحافظات. وفي الوقت الذي كان الجميع يمدون أيديهم للسلام والشراكة الوطنية، كان يطلق الرصاص على الجميع ويحاصر المدن ويقتل الأبرياء للإبقاء على مصالحه في السلطة والثروة والاستحواذ على مقدرات البلد ونهب خيراته.

إننا نؤكد للجميع من هذا المكان أننا لسنا دعاة انتقام ولا نسعى إلى استئصال أحد من الساحة اليمنية ونمد أيدينا إلى الجميع لبناء يمن جديد. وبالرغم ممّا أحدثه المشروع الانقلابي من أضرار بالغة على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، فإننا لا نزال ننظر إلى القائمين عليه كفئة يمنية باغية لا بد من عودتها إلى الصواب، ولا نصادر حقها في مستقبل البلد. وما فتئنا نسعى إلى تحقيق عيش كريم وحياة آمنة لكل اليمنيين. فمشروعنا هو مشروع حياة وبناء وأمان واستقرار اليمن الاتحادي الجديد الذي ندعو إليه، وهو مشروع كل اليمنيين الذين صاغوه باقتدار وحكمة في وثيقة مخرجات الحوار الوطني. هذا المشروع الذي يدعو إلى دولة اتحادية قائمة على العدالة والتوزيع العادل للسلطة والثروة. وقد دعوناهم إلى إثبات ولائهم لوطنهم، أكثر من مرة، بنزع أيديهم عن يد الدولة، حيث لم يقدّموا إلى اليمن سوى الخراب والبارود ووقود الحروب.

إن السلام الذي ننشده لا يمكن أن يقبل بسيطرة الميليشيات والعصابات الطائفية على مقدرات الدولة والسلاح الثقيل والمتوسط والصواريخ التي تستهدف أمن واستقرار اليمن والجزيرة والخليج. وإن مساعينا للسلام لا يمكن أبدا أن تتجاوز تضحيات شعبنا الغالية وأهدافه النبيلة، ولا يمكن لأي حلول سلمية أن تتغاضى عن إنهاء الانقلاب وكل ما ترتب عليه؛ أولا، من خلال انسحاب الميليشيات المسلحة وتسليم السلاح والمؤسسات، ثم استكمال مسار الانتقال السياسي بإقرار مسودة الدستور الجديد وإجراء انتخابات شاملة.

ومن هنا رحبنا بكل الجهود المخلصة للأمم المتحدة وجميع الأفكار التي تساهم في إحلال السلام وتعاطينا معها، بينما يرفض الطرف الانقلابي التعاطي الإيجابي معها.

سنقول للعالم، وبكل وضوح، إن التطرف والإرهاب الطائفي اللذين ترعاهما إيران في المنطقة صنعا وسيصنعان تطرفا مقابلا لهما. فالإرهاب يتغذى على الإرهاب النقيض له، والإرهاب والتوحش اللذان أبداهما الانقلابيون تجاه الشعب اليمني يغذي بذور الإرهاب وينعشه. إننا نعاني جميعا من الإرهاب. وإنني أعلن هنا باسم اليمنيين جميعا التزامنا الكامل بمكافحة الإرهاب من دون تراخ. ولكنني أؤكد لكم أنه لا يمكن القضاء على الإرهاب في اليمن من دون القضاء على أسبابه، وأهم هذه الأسباب هما التطرف والإرهاب اللذان يرعاهما الحوثي وصالح.

إن الفراغ الأمني الذي سببته الحرب، والانهيار الاقتصادي الذي سببته سياسات السوق السوداء وإفقار الدولة ونهب الموارد التي دأب عليها الانقلابيون منذ يومهم الأول، قد ولّد حالة فقر شديد تستغلها الجماعات الإرهابية في تجييش الأفراد وتجنيد الأطفال وتخزين الأسلحة والسيطرة على المدن. وما لم يتم اتخاذ التدابير لإزالة هذه الأسباب، فإن اليمن والمنطقة سيعانيان الكثير.

وبالنسبة إلى اليمنيين، فإن الأعمال الإجرامية التي تقوم بها الميليشيات من قتل ممنهج للمدنيين والأطفال وكبار السن،

وخاصة في محافظة تعز، وأعمال الاختطاف والإخفاء القسري وحصار المدن وإلغاء الحريات العامة والحرب العبثية على الشعب، هي أعمال إرهابية لا فرق بينها وبين أعمال داعش والقاعدة وغيرهما من الجماعات الإرهابية. فالإرهاب الذي يصل إلى اليمنيين من الميليشيات الانقلابية هو نفسه ممّا وصلهم من إرهاب داعش والقاعدة لأن الشعب اليمني هو وحده الذي يتضرر من إرهاب النسخة اليمنية من داعش والقاعدة وحزب الله، وعلى العالم أن يفهم أولويات الشعب اليمني في حربه ضد كل الأطراف الإرهابية بمختلف أشكالها وأصنافها. وإن سياسة الأمر الواقع والتعامل مع المتطرفين تعتبر سابقة خطيرة في المجتمع الدولي، إذ تمنح الشرعية لجماعات الانقلاب والعنف والإرهاب التي تفرض وجودها على الشعوب بقوة السلاح.

إننا ومن خلال المعطيات السابقة، وبعد أن أوشك الاقتصاد اليمني على الانهيار وبعد أن قامت الميليشيات الانقلابية بصرف البنك المركزي اليمني عن مهمته وتحويله إلى واحدة من وسائل الحرب على الشعب اليمني عبر تمويل الحرب والنهب المنظم لمقدرات البنك وإنهاء استقلاليته وانهيار العملة المحلية وتصفير الاحتياطي النقدي من خلال سياسات اقتصادية غير مسؤولة، قررنا نقل البنك المركزي إلى العاصمة الاقتصادية المؤقتة، عدن، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وحتى لا يصل البنك إلى نقطة الصفر التي لن يستفيد منها في البلاد سوى الإرهاب وجماعات العنف وتجارة السوق السوداء.

إننا نؤكد للعالم أننا اتخذنا هذا الإجراء بعد أن صبرنا كل هذا الوقت ووجهنا نداءاتنا لكل الأطراف، وبعد أن ثبتت لدينا الأخطار التي يشكلها بقاء البنك بيد الميليشيات غير المسؤولة التي تعمل عبر سياسة الإثراء الشخصي لقادة الميليشيات والإفقار العام للشعب ولكل مؤسسات الدولة، منطلقين في خطوتنا هذه من العمل على وقف الحرب عن طريق تقييد تدفق الأموال إلى تلك المليشيات.

ونطلب في هذا الصدد، دعم العالم الحر ومؤسساته النقدية للوقوف معنا والتفاعل مع هذه الإجراءات لإنقاذ الاقتصاد اليمني، وتفويت الفرصة على المتلاعبين بمصير اليمن.

إن الوضع الذي خلّفته الحرب المدمرة المفروضة على شعبنا نتيجة نهب مقدرات الدولة والعبث بموارد البنك المركزي اليمني، وتآكل احتياطات النقد الأجنبي وتغييب العملة المحلية وفتح الانقلابيين الباب أمام تجارة الحروب والسوق السوداء والتهريب كلها تهدد بدخول اليمن في مرحلة خطيرة تندر بوقف دفع مرتبات موظفي الخدمة العامة في الدولة وتفاقم الكارثة الإنسانية، الأمر الذي يستدعي تحرك المجتمع الدولي لدعم خطط الحكومة اليمنية للتعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار، مؤكدين التزام البنك المركزي بجميع التزاماته الوطنية والدولية.

وبالرغم من إعلان الأمم المتحدة في كل عام عن خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن، إلا أن ما يتم تقديمه لا يغطي إلا الجزء اليسير من الاحتياجات الفعلية المتزايدة بسبب الأوضاع المأساوية الصعبة التي يعيشها أبناء شعبنا. وهنا أجدها فرصة سانحة لأجدد دعوتي جميع الدول المانحة إلى الوفاء بتعهداتها السابقة، وبذل المزيد للتخفيف من تلك المعاناة. كما أحب التنويه هنا إلى أن حكومة الجمهورية اليمنية حريصة على أن تصل المساعدات الإنسانية العاجلة إلى مستحقيها في كل محافظات الجمهورية دون استثناء. وأتوجه بالشكر الجزيل على الجهود الكبيرة التي يبذلها مركز الملك سلمان للإغاثة وبقية المؤسسات الإغاثية الخليجية.

إن اليمن الذي ننشده والذي سيخرج من ركام الحرب الظالمة التي فرضتها عليه ميليشيات الحوثي وصالح، سيكون أكثر التحاما بمحيطه الإقليمي ومدركا لعمقه الاستراتيجي والجيوسياسي في منطقة الجزيرة العربية والخليج. وبهذه المناسبة أجدد الشكر والعرفان لأخي خادم الحرمين الشريفين الملك

سلمان بن عبد العزيز ولحكومة وشعب المملكة العربية السعودية، ولرئيس وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وكل أهلنا في مجلس التعاون الخليجي والتحالف العربي من أجل استعادة الشرعية في اليمن.

بعد ثلاثة أيام، يحتفل شعبنا اليمني العظيم بذكرى الثورة اليمنية الخالدة ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر التي أعلنت النظام الجمهوري الديمقراطي، ونتذكر بفخر واعتزاز أمجاد اليمن ونضالات أبطاله، ونؤكد لأبناء شعبنا أن مشوار التضحيات الذي بدأه اليمنيون ضد التخلف والإمامة يكتمل اليوم بتضحيات الأبطال الجدد المدافعين عن الثورة والجمهورية. وإننا مع السواد الأعظم من اليمنيين حتى النصر وهزيمة جحافل الإمامة وموروثات الحكم البائد بنسخته الجديدة التي يتصدرها تحالف الغدر بين الحوثي وصالح وسعيهما لإقامة نظام ثيوقراطي عنصري على غرار ولاية الفقيه. ونؤكد لأبناء شعبنا أن النصر أصبح أقرب من أي وقت مضى، ودعوني أخاطب شعبنا من على هذا المنبر في ذكرى ثورته المجيدة، فيا شعبنا اليمني المظلوم والمكلوم والنازح والهارب والمعتقل والمختفي والمقتول والجائع والحالم العزيز والكريم، أقول لكم بكل ثقة أنه لن تذهب تضحياتكم سدى ولن تتبخر أحلامكم، وسننتصر لا محالة، وسنحقق مشروعنا العادل بإذن الله، وسننتزع اليمن من مخالب إيران، وسنرفع العلم اليمني على كل شبر من تراب وطننا الغالي وسنؤسس الدولة الاتحادية العادلة.

نحن كنّا ولا نزال دعاة سلم وسلام، ورواد محبة ووئام، ورعاة حوار وتشاور، ويؤلمني ويؤلم كل يمني حر كل قطرة دم تسفك هنا أو هُناك، فأنا مسؤول عن كل اليمن أرضاً وشعباً من أقصاه إلى أقصاه، ولا أحمل في قلبي إلا هموم شعبي ووطني ورغبتي في أن أرى بلدي ينعم بالرخاء والأمان، وسنواصل التعامل بإيجابية وصبر مع كل الجهود الأممية وسنقدم الغالي والنفيس من اجل استعادة السلم الاجتماعي وتعافي النسيج الوطني من واقع مسؤوليتنا الدستورية والأخلاقية تجاه معاناة شعبنا في كل أجزاء الوطن الغالي. وإننا نشعر بالخجل أمام شعبنا الصابر كون الحكومات اليمنية المتعاقبة طيلة خمسين عاما الماضية في الشمال والجنوب، لم تستطع أن تلبي الاحتياجات الخمسة الضرورية لأبناء الشعب، كالماء والصحة والتعليم والكهرباء والطرق، فلا حاجة للتباكي على الفترة السابقة ونظامها.

ألا يكفي شعبنا قتلا وتدميرا؟ وهل يسمع أصحاب المشروع الانقلابي من ميليشيات الحوثي وصالح نداء الإنسانية من هذا المنبر الدولي، ويتفاعلون مع مساعي السيد الأمين العام ومبعوثه الخاص إلى اليمن، لتنفيذ ما اتفقنا عليه؟ وإنني أشير إلى مرجعيات ثابتة تتمثل في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن ذات الصِّلة بالشأن اليمني وتحديدا القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، واستكمال خطة السلام التي بدأناها في دولة الكويت الشقيقة.

ومن هذا المنبر، أتوجه إلى دولة الكويت الشقيقة وإلى أميرها سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وشعبها الشقيق بالشكر والعرفان. وأحيّي كل الشرفاء الأحرار المرابطين في مختلف الجبهات والميادين. وأقول للحاضرين جميعاً إننا لن ننسى قضيتنا الأولى، قضية فلسطين، التي ندعو من هنا إلى حلّها حلاً عادلاً، وعاصمتها القدس الشريف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية اليمنية على الخطاب الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد عبد ربه منصور هادي منصور، رئيس الجمهورية اليمنية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جوسليرم بريفير، رئيس جمهورية هايتي بالنيابة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية هايتي بالنيابة.

اصطُحب السيد جوسليرم بريفير، رئيس جمهورية هايتي بالنيابة، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جوسليرم بريفير، رئيس جمهورية هايتي بالنيابة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بالنيابة بريفير (تكلم بالفرنسية): أشعر بسعادة حقيقية وأنا أنقل، باسم وفد جمهورية هايتي وبالأصالة عن نفسي، أحرّ التهاني للسفير بيتر تومسون بمناسبة انتخابه رئيساً لجمعيتنا. إن خبرته المؤكدة في المسائل الدولية وصفاته الشخصية المميزة تُبشّران بالخير حيال نجاح الدورة الحادية والسبعين.

كما أود تقديم تحية خاصة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، على أدائه المتميز على رأس منظمتنا، ولا سيما التزامه بتحقيق السلام وتعزيز التنمية في العالم. وتضمّ هايتي صوتها إلى أصوات الإشادة الجماعية بولايته الثانية في هذا المنصب.

قبل إحدى وسبعين سنة، التزمت الدول الخمسون التي أسست الأمم المتحدة رسميا وبصورة قاطعة ببناء نظام عالمي جديد قائم على حقوق الإنسان الأساسية. وأمام عالم كان خارجا لتوّه من مآسي حرب مروّعة، أيدت تلك الدول المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، ومبدأ المساواة الذي لا يُنتهك بين الأشخاص أمام القانون الدولي، وحق الشعوب في تقرير المصير. وفي مسعى جدير بالثناء لتضميد جراح النزاعات الأخيرة، دعت إلى ظروف معيشية أفضل لشعوب العالم في ظل الحرية والديمقراطية.

ومن هذا المنبر، تعلن هايتي أن علّة وجود منظمتنا باتت أكثر أهمية في عالم اليوم من أي وقت مضى. وفي مواجهة سلسلة من التهديدات التي يمثلها شبح الخطر الإيكولوجي، ووحشية الإرهابيين، واستمرار مختلف النزاعات الإقليمية، يجب علينا أن نؤكد مجدداً إيماننا بمقاصد منظمتنا. فالقيم التي تجسدها والمبادئ التي تدافع عنها وتعززها تجاه تحليل وإدارة المسائل والتحديات المعاصرة الكبرى باتت أكثر أهمية من أي وقت مضى. وأصبح من الضروري اليوم أكثر من ذي قبل أن تضطلع الأمم المتحدة بدورها الكامل في توفير مواجهات جماعية لكل أنواع الأزمات التي تهدد السلم في العالم.

إن تعديات الإرهاب والمشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني هي من بين المسائل التي يجب على الأمم المتحدة التصدي لها، تمشياً مع مهمتها الأصلية المتمثلة في التفاهم والتضامن على الصعيد الإنساني. وجمهورية هايتي فخورة بالمشاركة في تأسيس هذه المنظمة. ونؤيد بقوة التدابير التي تتخذها من أجل تعزيز إجراءاتها والعمل على توسيع نطاقها. ونرحب أيضاً بمبادرات الإصلاح الضروري، ولا سيما داخل مجلس الأمن.

وتقف هايتي إلى جانب الأمم المتحدة وتشجعها في عزمها على تعزيز قدراتها تجاه تسيير عمليات حفظ السلام، ومكافحة الأوبئة والأزمات الصحية، وتوطيد الديمقراطية وحقوق الإنسان، دون إغفال أو تجاهل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويوضح اتفاق باريس بشأن تغير المناخ توضيحا تاماً مفهوم المصير الجماعي لجميع الشعوب، وهو يكمن في صميم هذه المنظمة. وقد ألهمت هذه الرؤية الإجراءات الدولية العاجلة والمتحدة في مواجهة مسألة تهدد بقاء كوكبنا ذاته. ويمثل الاتفاق نجاحاً لا يرقى إليه الشك، ونأمل بصدق أن يتم الوفاء الكامل بجميع التعهدات والالتزامات الراسخة.

إن التقدم المحرز على مدى العقود السبعة الماضية، سواء من حيث حقوق الإنسان، أو حفظ السلام، أو التعاون الإنمائي

الدولي، هو أمر لا يمكن إنكاره. وهذا يعود، في جزء كبير منه، إلى الرؤية القوية والواسعة التي ألهمت مؤسسي منظمتنا: رؤية ما فتئت قوية على مرّ الزمن. وبينما التهنئة واجبة حيال التطورات الأخيرة، وبعضها رائع حقاً، أود بصفة خاصة أن أنوّه باتفاق السلام الذي جرى التوقيع عليه في هافانا مؤخراً من جانب حكومة جمهورية كولومبيا الشقيقة مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية. ولكننا مضطرون إلى الاعتراف بأن العقبات التي تعوق تحقيق السلام والتنمية المستدامة في العالم لا تزال عديدة. ومع ذلك، نرحب بالتقارب الذي حصل مؤخرا بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، والذي من المرجح أن يعزّز السلام في منطقتنا.

وتشجع جمهورية هايتي المجتمع الدولي على إيلاء المزيد من الاهتمام لتأديته دورا أكثر نشاطاً في بعض القرارات والمبادرات، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تحقيق الاستقرار والمصالحة بين الشعوب والأمم

ويولي وفد بلدنا اهتماما خاصا تجاه اثنتين من المسائل التي يجري تناولها في الدورة الحالية. وأنا أشير إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإلى مسألة اللاجئين والمهاجرين والتشريد القسري للسكان. وإن السنوات الخمس عشرة المقبلة سوف توفر دليلاً تفصيليا عن إجراءات وجهود شعوب الكوكب المنخرطة بحزم في الكفاح النبيل من أجل القضاء على الفقر والجوع في العالم. ويجب أن تشكل لنا أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر البوصلة والمعالم البارزة طوال رحلة البشرية نحو إنشاء عالم خالٍ من أوجه الحرمان والقصور والفشل غير المقبولة.

وتختار جمهورية هايتي أن تكون من بين الدول الموجودة على الخط الأمامي فيما نتجه صوب تحقيق التنمية المستدامة. وقررت حكومة بلدي بشجاعة، بعد أن أدركت ما هو على المحك، إرساء أسس مشاركتنا الصادقة في التنفيذ العالمي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ووضع بلدنا بثبات على الطريق نحو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

إننا نمكن البلد من اتخاذ إجراءات ملموسة من شأنها أن تساعد على تحسين الظروف المعيشية لكل الهايتيين من خلال الاعتماد الهادف لأهداف التنمية المستدامة وإدماجها في سياسات هايتي واستراتيجياتها التنموية. وفي ذلك السياق، أؤيد تأييدا تاما اعتماد مجموعة العشرين، في هانغدجو، خطة عمل تهدف إلى تيسير إطلاق برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ودعم جهود التصنيع في أفريقيا وفي وأقل البلدان نموا. إننا نعقد آمالا كبيرة على السنوات القادمة.

كما وإننا نولي اهتماما خاصا لنهج الأهداف إزاء مسألة الهجرة. فقد ظلت تدفقات الهجرة على الدوام في صميم الديناميات القائمة بين شعوب العالم. غير أننا قلقون جدا إزاء الزيادات الكبيرة الأخيرة في تواتر وأعداد الأشخاص الفارين من مناطق النزاع، بمن فيهم النساء والأطفال، والمآسي البشرية التي تحدث في تلك المحاولات اليائسة أحيانا. وغني عن القول، إنه يمكن أن تكون لجمهورية هايتي علاقة خاصة بهذه المسألة، ونحن نرحب بالاجتماع الرفيع المستوى بشأن الموضوع الذي عقد في بداية هذه الدورة. ونأمل أن يكون بالإمكان اتخاذ قرارات ملموسة – تتناسب مع حجم المآسي والمخاطر التي يواجهها السكان المشردون – لحمايتهم. ونحث أيضا على تقديم دعم كبير لمساعدة البلدان المضيفة. ونعتقد أن من المهم جدا اتخاذ كل ما يمكن من خطوات لمكافحة المهربين الذين يسيئون استغلال حسن نوايا الأشخاص الفارين من الفقر والبؤس.

إن وفد هايتي يدرك جيدا العدد المتزايد من مواطنينا الذين يغادرون البلد بحثا عن حياة أفضل في أماكن أخرى. ونحن نتفهم الشواغل المشروعة التي أعرب عنها ممثلو بعض بلدان المقصد أو العبور – بعضهم من على هذه المنصة – وقد أخذناها في الاعتبار. إن هذه المأساة الإنسانية تدعو إلى قرارات

وتدابير محددة يمكن أن تتيح فرصا جديدة وظروف معيشية أفضل للشعب الهايتي. ولتحقيق تلك الغاية، نحتاج إلى سلام واستقرار سياسي وإلى هياكل أساسية تنموية المنحى وكيانات تساعد على تعزيز سيادة القانون وإلى فهم أفضل للتحديات الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية التي نواجهها. وقد أطلقنا حوارا مع مختلف البلدان المضيفة بهدف إيجاد حلول مشتركة.

وفي هذه المرحلة، أود أرسم صورة مبسطة للحالة الراهنة في هايتي. ففي غضون حوالي أسبوعين، سيتوجه الشعب الهايتي إلى صناديق الاقتراع. إن الولاية التي أسندتها الجمعية الوطنية إلى لدى انتخابي، لا لبس فيها – وهي استعادة ثقة الهايتيين في العملية الانتخابية واستعادة النظام الدستوري باستكمال الدورة الانتخابية التي بدأت في عام ٢٠١٥ وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية نزيهة وذات مصداقية وشفافة وديمقراطية. تلك هي المهمة التي ظللت أعمل على إنجازها من دون كلل للأشهر السبعة الماضية. وسيكون تنصيب رئيس الجمهورية الجديد، في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٧، تتويجا لعملية تجديد وتعزيز مؤسسات هايتي الجمهورية. ولا يخطئن أحد في أنه، بدون انتخابات نزيهة وذات مصداقية، سيكون أي أمل في انتقال سياسي سلمي وهما عبثيا. فالانتقال السلس يظل شرطا أساسيا وأساسا للاستقرار السياسي وتوطيد سيادة القانون وتحديث الاقتصاد وتحقيق التنمية.

ومن الأهمية بمكان ضمان أن تكون الانتخابات المقبلة ذات مصداقية إذا أردنا أن نكسر بفعالية دورة عدم الاستقرار وعدم اليقين السياسي التي لازمت بلدي لمدة طويلة جدا. ولم أدخر جهدا – في الوفاء بالتزامي تجاه الشعب الهايتي – للمساعدة على تهيئة الظروف والأجواء الضرورية لإجراء الانتخابات على أفضل وجه، وقد أجمع مراقبون محايدون على التقدم الذي أحرزناه بشأن استعادة مؤسساتنا ونظامنا الدستوري. والبرلمان يعمل الآن، وسيعمل بشكل كامل بعد الانتخابات. وشرع العمد المنتخبون تدريجيا في القيام بوظائفهم وتمضي هذه العملية بسلاسة.

وتتعامل الحكومة باحترام كبير لاستقلال المجلس الانتخابي المؤقت واختصاصاته في تنظيم الانتخابات. وقد أجرى المجلس الإصلاحات المناسبة لتصحيح أوجه القصور الواضحة في الآلية الانتخابية، استجابة لتوقعات الشعب ومتابعة لتوصيات لجنتنا الانتخابية المستقلة للتقييم والتحقق، وقد رحبت كل القطاعات، بمن في ذلك المرشحون أنفسهم والمراقبون الوطنيون والدوليون، بهذه الإصلاحات.

إن ثقة الناخبين في نزاهة العملية الانتخابية تعتبر عاملا رئيسيا في مشاركة المواطنين وشرعية نتائج الانتخابات ومن يتم انتخابهم. وقد أثبت المجلس الانتخابي المؤقت الجديد، الذي قمت بإنشائه بتشاور واسع مع القوى المحركة للبلد، حتى الآن، قدرته على إجراء العملية الانتخابية بنجاح. وقد أبدت الحكومة استعدادها لتحمل الأعباء المالية للانتخابات، على الرغم من مواجهتها مختلف العقبات التقنية واللوجستية في ظروف عوز مالي. ويسرني أن أقول إن العملية تمضي على المسار الصحيح.

وعلى الرغم من أن الانتخابات ليست غاية في حد ذاتها، فإنها تمثل انتقالا ضروريا. وتتوقف شرعية السلطات الهايتية الجديدة على نجاحها. من الضروري أن يشعر بلدنا بموجة قوية من التضامن الدولي، في اليوم التالي للانتخابات. وسيحتاج قادتنا الجدد إلى ذلك التضامن من أجل معالجة مشاكلنا الهيكلية، لضمان أن لا يصل بها الأمر إلى تقويض جهود هايتي في الخروج من تخلف النمو ولتمكينهم من التصدي للمهمة الهائلة المتمثلة في تحويل اقتصادنا بعد عقود من التراجع. وسيحتاجونه للاضطلاع بالإصلاحات الضرورية من أجل التحديث الاقتصادي والاجتماعي، وبغية القيام باستثمارات ضخمة في هياكلنا الأساسية الضعيفة وتدريب مواردنا البشرية التي تمس حاجة البلد إليها.

وباسم شعب هايتي، أغتنم هذه الفرصة لأثني على الجهود الهائلة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي سيتخذ مجلس الأمن قرارا بشأن ولايتها قريبا. وقد يبدو التقدم الذي أحرز خلال سنين البعثة الـ ١٢ في هايتي بطيئا للعديد من المراقبين، ولكنه مع ذلك حقيقي، لا سيما في مجالات الأمن وتعزيز حقوق الإنسان وبناء قدرات المؤسسات التي تكفل سيادة القانون، وخاصة من خلال دعم البعثة للشرطة الوطنية الهايتية والسلطة القضائية.

وهذه كذلك سانحة لي لأحيي شجاعة الأمين العام الكبيرة وقيادته. وأحثه، في نهاية فترة ولايته الثانية، على قبول فكرة أن بلدي يحتاج إلى فهم دولي إن كان له أن يتصدى لتحديات انعدام الإصحاح الذي لا يزال يعرضه للأوبئة والأمراض المتوطنة والأمراض من جميع المصادر.

لقد عانى شعب بلدي، في السنوات الأخيرة، معاناة شديدة من موجات هائلة من الأمراض المعدية مثل الملاريا والكوليرا وزيكا وحمى شِيكُونْغُونْيا وحمى الضنك، وغير ذلك. وللتغلب على هذه الآفات، فإن إعلانات حسن النوايا، وإن كانت مطمئنة، لن يكون لها أي أثر ولا يمكن أن تحقق أي نتائج. فنحن بحاجة إلى دعم صحي حقيقي وفعال فيما يتعلق بمياه الشرب ومعالجة النفايات.

إن تجدد تفشي الكوليرا في الأشهر الأخيرة هو أحد أشد التحديات الجسيمة التي تواجه هايتي. وهو دليل واضح على التدهور الملموس في الحالة الإنسانية، كما أكد الأمين العام في تقرير قدمه مؤخرا إلى مجلس الأمن (S/2016/753). وفي هذا الصدد، فقد نوهت ورحبت حكومة جمهورية هايتي ببيانات الأمين العام بشأن حالتين ما فتئتا تشكلان مصدر قلق للأمم المتحدة: حالات الاعتداء الجنسي العديدة التي ارتكبها حفظة السلام وتفشي الكوليرا في هايتي.

واعتراف الأمم المتحدة بمسؤوليتها الأخلاقية في الحالة الأخيرة يفتح الطريق أمام مناقشات حقيقية بشأن ضرورة إنهاء هذا الوباء بشكل نهائي، الأمر الذي يؤثر على العديد من أبناء وطني. ونحن هنا واثقون بأن النداء العاجل الذي وجهه الأمين العام من أجل وضع برنامج عمل معزَّز بدرجة كبيرة لمكافحة الكوليرا وتوفير المساعدة المادية للضحايا وأسرهم، سيجد آذانا صاغية وسيفي تماما بتوقعات شعب هايتي.

وتقف هايتي مرة أخرى أمام مفترق طرق. والمستقبل القريب للبلد لا يرهن بنجاح الانتخابات المقبلة فحسب، ولكن أيضا بالطريق التي سيسلكه في السنوات القادمة. وفي هذه المرحلة التاريخية، يولي شعب هايتي وحكومتها أهمية كبرى لتضامن المجتمع الدولي ولتعاون الأمم المتحدة والدول الأعضاء من أجل ضمان نجاح الانتخابات المقبلة، التي، نعتقد اعتقادا راسخا، ستمثل مرحلة حاسمة في العملية الطويلة لتوطيد الديمقراطية وتحقيق سيادة القانون في بلدنا.

وإذ أختتم بياني، أود مرة أخرى أن أؤكد من جديد ثقة شعب بلدي في الأمم المتحدة وفي المثل الأعلى للتضامن العالمي الذي تجسده المنظمة في أكثر صوره سمواً واستمراراً. ومن خلالي، يكرر شعب هايتي تأكيد إيمانه بقدرة منظمتنا على بناء السلام في العالم، وزيادة التعاون فيما بين الشعوب، ومساعدة السكان المحرومين على تولي زمام مصيرهم في سياق نظام دولي جديد أكثر عدلا، يتمتع بمزيد من روح التضامن، ويبشر بالأمل والفرص للجميع، حتى تتاح لكل شخص فرصة التمتع بنصيبها من التقدم المحرز.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية هايتي بالنيابة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد جوسليرم بريفير، رئيس جمهورية هايتي بالنيابة، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة

خطاب السيد كزافيي بيتيل، رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام ووزير شؤون العبادة، في دوقية لكسمبرغ الكبرى

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء دوقية لكسمبرغ الكبرى.

اصطحب السيد كزافيي بيتيل، رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام ووزير شؤون العبادة في دوقية لكسمبرغ الكبرى، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أيما سعادة أن أرحب بدولة السيد كزافيي بيتيل، رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام ووزير شؤون العبادة في دوقية لكسمبرغ الكبرى، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بيتيل (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أهنئ السيد تومسون على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر سلفه، الذي مكننا عمله المتميز من تحديث مجموعة كاملة من العمليات وإضفاء مزيد من الشفافية عليها، بما في ذلك التي أفضت إلى اختيار الأمناء العامين لمنظمتنا في المستقبل.

وأود أيضا أن أثني على الالتزام الرائع لأميننا العام، بان كي - مون، إذ إن مهمته وخدمته لمدة عقد من الزمان أوشكت على النهاية. وقد ذكر بحق، كحقيقة وضرورة حتمية، بأننا الجيل الأول الذي يمكنه أن يضع حدا للفقر، وأننا الجيل الأخير الذي يمكن أن يعمل من أجل تفادي تداعيات تغير المناخ الجامح.

قبل سنة تقريبا من هذا اليوم، اعتمدنا، في هذه القاعة ذاتها، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويجب علينا اليوم أن ننفذ هذا البرنامج العالمي الطموح والحفاظ على زخم عام ٢٠١٥.

لذلك، أرحب باختيار ”أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا“ لهذه موضوعا لدورة الجمعية هذه. ويجب أن نعمل على كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب، وأن يتمكن جميعا من جني فوائد التنمية العادلة والمنصفة والمستدامة. كما تميّز عام ٢٠١٥ باعتماد اتفاق باريس، الذي تلتزم به لكسمبرغ بقوة خلال رئاستها لمجلس الاتحاد الأوروبي.

لقد آن الأوان لتنفيذ هذه الاتفاقات الدولية والتأكد من أن تؤتى ثمار الالتزامات التي قطعناها على الصعيدين الدولي والوطني. ويجب نرسم مسار مستقبل مستدام للأجيال القادمة.

تعمل لكسمبرغ بنشاط من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧، وستكون من بين تلك الدول التي ستصدق على اتفاق باريس في نهاية السنة. ويجب علينا العمل بطريقة شاملة للجميع، وإشراك مختلف أصحاب المصلحة وضمان أن تتسق سياساتنا، ولا سيما في مجال التنمية، حتى نتمكن من تحقيق التوازن بين الركائز الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

يجب علينا الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية. وعلينا مكافحة التفاوت الاجتماعي، وضمان العمل اللائق للجميع، وتوفير نظم قوية للحماية الاجتماعية.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

إن بلدي من بين البلدان السبعة التي تنفق ما لا يقل عن ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي على المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وهذا هو الحال منذ عام ٢٠٠٠. وللمساعدة الإنمائية الرسمية دور هام تضطلع به، ولكن يجب علينا أيضا تعبئة مصادر أخرى للتمويل. وفي مواجهة الانخفاض النسبي في الموارد المالية من أجل التنمية والعمل الإنساني، فإن توسيع قاعدة الجهات المانحة بات أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

لقد مكن مؤتمر القمة العالمي الأول للعمل الإنساني، الذي كان لي شرف المشاركة فيه باسطنبول في أيار/مايو الماضي، من إعادة تأكيد المبادئ التي تحكم العمل الإنساني: الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال. وبوصف لكسمبرغ أحد الموقعين على الصفقة الكبرى بشأن تمويل الأنشطة الإنسانية، فإنها ستسعى إلى زيادة فعالية إسهاماتها الإنسانية وإمكانية التنبؤ بها، من خلال اتفاقات متعددة السنوات. كما نعتزم أيضا تعزيز المعونة بتخصيص نسبة ٥ في المائة من التمويل إلى المنظمات المحلية مباشرة بحلول عام ٢٠٢٠.

فالمشاركة، والعطاء، والمساعدة، ليست كلمات نسمعها كثيرا بين العديد من أبناء بلدي هذه الأيام. ولكن هل ندرك كم نحن محظوظين؟ وفي حين أن بعض الآباء في بلدنا ليس عليهم سوى أن يختاروا إذا كان العشاء الذي سيقدمونه لأطفالهم ساخنا أو باردا، فإن السؤال المطروح في بلدان أخرى هو متى سأتمكن من توفير بعض الأغذية لأطفالي؟

ويذكرنا الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في وقت سابق من هذا الأسبوع بأن التحدي الذي تشكله التحركات الجماعية للاجئين والمهاجرين في الأشهر والسنوات الأخيرة لا يمكن التصدي له إلا على الصعيد العالمي.

وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٥، تولى بلدي رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي. وكانت الهجرة، للأسف، في صميم شواغلنا أثناء الرئاسة. وأنا شخصيا تعلمت بعض الدروس من تلك التجربة. وعلى الصعيد الأوروبي، فإن التضامن وتقاسم الأعباء أمران لا غنى عنهما أيضا بالنسبة لمصداقية سياسات الهجرة التي تشمل الضوابط الحدودية أو تحترم لائحة دبلن.

ومن الضروري التمييز بوضوح بين اللاجئين الذين يحتاجون إلى الحماية والمهاجرين غير النظاميين لأسباب اقتصادية. واضطر معظم اللاجئين المحتاجين إلى الحماية الدولية للفرار من حالات الحرب، وفي بعض الأحيان، كما في حالة سورية، من خلال الهجرات الجماعية. يكتسي دور منظمتنا أهمية حاسمة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام وحفظ السلام والمسؤولية عن حماية السكان المدنيين.

وجزء كبير من الهجرة إلى البلدان الأوروبية يعود أيضا لأسباب اقتصادية. ولا يمكن للمرء أن يعامل بازدراء أولئك الذين شرعوا في كثير من الأحيان برحلة طويلة وخطيرة، من أجل أحبائهم أو أنفسهم. ولا يسعنا إلا أن نرحب بهم، ولكن من الصعب استيعابهم جميعا. ونحن نعلم جيدا اليوم، أن قبول آرائنا هو على المحك. تجري تغذية الشعبوية بإذكاء الشعور بأن المسائل ليست تحت السيطرة. وبعض الناس يستفيدون من الحالة المرتبكة من خلال استغلالها لأغراضهم الخاصة. وعندما أسمع، كما فعلت مرة أخرى هذا الأسبوع، مرشح سياسي يقول إن اللاجئ قد يكون إرهابيا، فإنني أدين هذه البيانات بأقوى العبارات. ذلك لأن الشخص الذي ترك بلده هو ضحية للإرهاب، وليس الجاني.

أعتقد أننا بحاجة إلى الإبقاء على مسارات الهجرة القانونية مفتوحة، ليس لأن البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما في أوروبا، بحاجة إليها فحسب، بل لأنه سيكون من الخطأ والخطر إعلان إنهاء الهجرة كلها. ويمكن أن تشكل الهجرة فرصة للجميع عندما يتم تنظيمها. وأعتقد أن علينا توفير ما يكفي من الفرص الإنمائية لتجنب التحركات المخلة بالنظام. ويبدو لي أن النهج الذي اعتمد في مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، المعقود بفاليتا في عام ٢٠١٥، هو نهج جيد. وقد التزمت أوروبا بتعزيز المساعدة إلى شركائها الأفارقة مع زيادة التعاون بشأن تدفقات الهجرة على الحدود. ويرى بلدي، أنه جهد إضافي وليس تحديا لنماذج التعاون والمساعدة الحالية.

ولكن ماذا حدث منذ مؤتمر قمة فاليتا؟ أتاحت الاجتماعات فرصة للحوار، ولكن من الضروري الوفاء بالالتزامات واتخاذ إجراءات. وأعتقد أنه يمكن للاجتماع

العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في ١٩ أيلول/سبتمبر أن يساعد على معالجة جميع هذه المشاكل على مستوى مناسب: على المستوى العالمي لمنظمتنا. وأثر نزوح السكان على جميع مناطق العالم. كما أنه يؤثر على البلدان التي تشهد أوضاعا غير مستقرة بالنسبة لسكانها. وكما يدعونا إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ٧١/١)، فسوف نشارك بنشاط في العمل من أجل اعتماد اتفاق عالمي في عام ٢٠١٨ بشأن اللاجئين واتفاق عالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة.

فالنزاعات المسلحة، وانتشار الأسلحة، وانعدام التنمية، والتطرف العنيف، والتطرف والإرهاب، والتهديدات التي يشكلها تغير المناخ، وسوء الحكم وانتهاكات حقوق الإنسان، ما زالت تهيمن على الأخبار اليومية. وقد هزت الهجمات الإرهابية الشرق الأوسط، وأفريقيا، وأوروبا، والولايات المتحدة، وآسيا. وتتجلى آثار تغير المناخ في الظواهر المناخية الشديدة المتزايدة التي تؤثر بصورة غير متناسبة على الدول والفئات السكانية الأشد ضعفاً، وتوجد حالة من التوتر والاضطراب، وتدفع الناس إلى الهجرة إلى أماكن يأملون أن تكون أكثر اعتدالا. والنزاعات المسلحة إما مستمرة أو من المرجح نشوبها، مما يهدد بقاء الآلاف من المدنيين، ويعرضهم للعنف، بما في ذلك العنف الجنسي، ويهدد أبسط حقوقهم.

لا تزال القارة الأفريقية عرضة بوجه خاص للتحديات والصدمات الداخلية والخارجية على حد سواء. ولا أود سرد سلسلة من الأزمات الجارية أو المحتملة. فبدلا من إعطاء قائمة كئيبة من الأحداث الجارية، أريد أن أعلق على الإمكانات الإنمائية المميزة للقارة الأفريقية. أنا مقتنع بأنه يمكننا معا، أن نعمل بحيث يمكن للسلام أن يصبح حقيقة واقعة في جنوب السودان والصومال وليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى. والأمر متروك لأطراف تلك الصراعات لتحقيق التسوية، وبالتالي الحد من معاناة السكان وتمهيد الطريق أمام التنمية المستدامة.

والمجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة ودعم جهودهم الرامية إلى استعادة والسلام وتوطيده .

أفريقيا لديها موارد هائلة. في المقام الأول، فإنها تمتلك مجموعة من المواهب الاستثنائية ممثلة بشبابها. ومن المهم التركيز على التعليم والصحة وإيجاد فرص العمل في سياق السياسات الإنمائية الوطنية الشاملة للجميع التي تستخدم إمكانات أفريقيا البشرية ومواردها الطبيعية. وينبغي لهذه السياسات أن تهدف إلى الحد من الفقر وعدم المساواة، والحد من التعرض للصدمات وتهيئة عدد كبير من آفاق التنمية والازدهار الشعوب.

ويشعر بلدي، لكسمبرغ، بالقرب من قارة أفريقيا بسبب الروابط القوية التي جرى تطويرها على مدى سنوات عديدة نتيجة سياستنا للتعاون الإنمائي. وتلك الشراكة عمل جار وتهدف إلى تلبية احتياجات البلدان الأفريقية. وقد أصبح تركيزها بشكل متزايد اقتصاديا، في تكملة للجهود التي ركزت حتى الآن على القطاعات الاجتماعية.

وتظل الأمم المتحدة هي المكان الذي يختاره المجتمع الدولي كمنتدى لمعالجة العديد من الأزمات المتعددة الأبعاد والتحديات التي يواجهها كوكبنا اليوم. وهذا ينطبق على التنمية المستدامة. وهذا هو الحال أيضا فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب. وقد أنشأت استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب إطارا سياسيا لمكافحة الإرهاب مع احترام حقوق الإنسان والحريات الفردية في الوقت نفسه. وفي هذا السياق، نرحب بخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف.

وعلينا جميعا أن نفتح أيضا أعين بعض الشباب الذين لا تظهر في تصرفاتهم السابقة مثل هذه الاتجاهات، ومع ذلك يريدون غدا أن يحاربوا ضد أسرهم. لماذا؟ بسبب الدين؟ لا، على الإطلاق. لقد استهزؤوا بالإسلام وأساؤوا إليه. فهم يقتلون إخوتهم وأخواتهم. يجب أن ندين هذه التصرفات. لا يمكن لأي دين أن يتغاضى عن هذه الوحشية. ومن المهم أن

نذكر هؤلاء الشباب بأنه لا تنتظرهم أي مكافآت. وكل ما يفعلوه يسبب الضرر لدينهم.

وتؤدي الأمم المتحدة أيضا دورا حيويا في صون السلام والأمن الدوليين، وهناك دور خاص محصور بمجلس الأمن. للأسف، وفي كثير من الأحيان، تتصرف الأمم المتحدة بعد فوات الأوان عندما تندلع الأزمة بالفعل. ونحن نؤيد بقوة الجهود الرامية إلى منع وقوع الأزمات أو تجنب تكرار النزاعات.

ولكسمبرغ تدعم بقوة مبادرة الأمين العام ”مبادرة الحقوق أولا“. وغالبا ما تكون الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أول علامات الأزمة التي على وشك الازدياد سوءا. ومنذ إطلاقها في عام ٢٠٠٥، قمنا بدور نشط في العمل والمناقشات التي اضطلعت بها الأمم المتحدة ولجنة بناء السلام، ونؤيد صندوق بناء السلام. وكثيرا ما كانت توجيهات السياسة العامة والدعم المالي المقدم من تلك الكيانات حاسمة في منع انتكاس البلدان التي تمر في مرحلة ما بعد النزاع، وهي تسهم في بناء السلام.

إن اعتماد الجمعية العامة ومجلس الأمن هذا العام لقرارين متماثلين تقريبا من أجل تحقيق السلام المستدام يمثل تحولا نمطيا. ووضعت القرارات منع الصراعات في صميم عمل الأمم المتحدة، تماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة، الذي يبرز الحاجة إلى اتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع وتجنب الأخطار التي تهدد السلام.

ولكسمبرغ تؤيد تماما فكرة الانتقال من بناء السلام بعد انتهاء حالات النزاع إلى نهج الحفاظ على السلام. وهذا يشمل الأنشطة الهادفة لمنع نشوب الصراعات أو استمرارها أو تكرارها، ومعالجة الأسباب الجذرية وكفالة المصالحة الوطنية بغية إعادة الإعمار والتنمية. وهذا النهج، وهو سياسي بعزم، يدمج الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة – حقوق الإنسان، والسلام والأمن، والتنمية.

وهو شامل ويتسم بالملكية الوطنية للجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام، بما يتماشى مع رغبات جميع أفراد المجتمع، ومع الدعم المستمر من المجتمع الدولي. ويجب أن نحوّل هذه الأقوال إلى أفعال. وتستطيع الجمعية العامة أن تعول على لكسمبرغ في هذا الصدد.

وإذا كان هناك نزاع يتطلب منا مضاعفة جهودنا، فهو النزاع في سورية. فقد أدى هذا الصراع إلى تحركات غير مسبوقة للاجئين إلى البلدان المجاورة؛ والأردن، ولبنان، وتركيا هي البلدان في الخط الأمامي، ومن ثم أوروبا وخارجها. وهذا الوضع لا يُحتمل. علينا أن نفعل كل ما في وسعنا للتصدي لهذه الأزمة على أفضل وجه ممكن، مع احترام القانون الدولي والترحيب باللاجئين وحمايتهم. يجب بذل كل جهد ممكن لوضع حد لهذه الحرب المروعة التي تدمر سورية وتزعزع استقرار المنطقة بأسرها. منذ أكثر من خمس سنوات، سقطت سورية شهيدة لكل من القمع الوحشي والأعمال البشعة التي يقوم بها نظام الأسد والجرائم الإرهابية البغيضة التي يرتكبها تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية المنتشرة في البلد، والتي تستفيد من اقتصاد الحرب وتتلقى الدعم الخارجي.

والخسائر رهيبة. فالأمم المتحدة تقدر أن هناك أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ من الضحايا، بينهم عشرات الآلاف من الأطفال .وقد تعرض جيل كامل من الأطفال للحرب والعنف والموت، وهو محروم من الحريات الأساسية والحماية والتعليم. وتتواصل بلا هوادة عمليات القصف الجوي العشوائية والإسقاط الجوي لبراميل المتفجرات واستخدام الأسلحة الكيميائية والعنف وانتهاكات القانون الدولي. وتتواصل عمليات الحصار. ويتواصل منع إيصال المساعدات وإعاقة إيصال المعونة الإنسانية. ويجري استهداف قوافل المساعدة الإنسانية عمدا.

وأغتنم هذه الفرصة لأجدد النداء إلى الأطراف، وبخاصة السلطات السورية، لإتاحة الوصول السريع والآمن بدون عوائق للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية إلى جميع أنحاء

سورية. حتى الحروب لها قواعدها. وطالما تستمر الحرب، علينا أن نطالب باحترام هذه القواعد والقانون الدولي الإنساني وأن نكفله. ويجب تقديم المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتُكبت في سورية، أيا كانوا، إلى العدالة، بما في ذلك أمام المحكمة الجنائية الدولية.

وأُثني على الجهود المتكررة للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. فقد أدت إلى اتفاق جديد بشأن وقف الأعمال العدائية دخل حيز التنفيذ قبل ١٠ أيام. وتخلّى الجيش السوري عن هذا الاتفاق الهش، ومن ثم تعثر بسبب الهجوم غير المقبول على قافلة مساعدات إنسانية في ١٩ أيلول/سبتمبر. يجب احترامه والتقيد الصارم به. يمكن تحقيق الحل للصراع في سورية من خلال عملية انتقال سياسي تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري، وفقا لبيان جنيف (S/2012/523، المرفق) الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). يجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور حاسم لتيسير المفاوضات بين السوريين بهدف تحقيق انتقال سياسي ينبغي أن يشمل جميع أعضاء المجتمع السوري.

في ٤ شباط/فبراير، حضرت، مع وزير التعاون والعمل الإنساني، مؤتمر المانحين في لندن ٢٠١٦ المعنون ”دعم سورية والمنطقة“. وسنفي بالتزامنا تقديم ٣٧,٥ مليون يورو بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢٠ لمساعدة ضحايا النزاع في سورية وفي البلدان المجاورة، مع التركيز على تعليم الأطفال، ولا سيما عن طريق دعم برنامج اليونيسيف ”لا لضياع أي جيل“.

وفي الأسبوع الماضي، عدت من زيارة إلى إسرائيل وفلسطين. وفي حين أن النزاع السوري يتصدر العناوين الرئيسية، فإن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني لا يزال عاملا قويا من عوامل زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط. وهو باعث على الإحباط والكراهية اللذين يغذيان الحركات الإرهابية في المنطقة بكل صفاقة. لا يمكننا أن نقبل استمرار هذا الصراع. وحل الدولتين هو الطريق الوحيد الذي يمكن من خلاله التوصل إلى تسوية مستدامة للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. معايير هذا الحل معروفة جيدا وتشمل حدود ١٩٦٧ والقدس عاصمة للدولتين.

وخلال زيارتي الأخيرة، شجعتُ القادة الإسرائيليين والفلسطينيين على استئناف الحوار المباشر. وإذا لم يكن هناك حراك، فيجب على المجتمع الدولي القيام بدوره. ونحن نؤيد أيضا المبادرات، من قبيل تلك التي اتخذتها فرنسا لتنظيم مؤتمر دولي لمساعدة الطرفين على استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل الدولتين. وما زلنا نعتقد أنه ينبغي توسيع صيغة التفاوض، مع زيادة مشاركة البلدان العربية والأوروبية؛ وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إعادة تنشيط دور مجلس الأمن ووضع موعد نهائي معقول لاختتام المفاوضات.

لإسرائيل الحق في العيش في سلام وأمن. وللفلسطينيين الحق في دولة مستقلة وديمقراطية ذات سيادة ومتواصلة الأطراف وقابلة للبقاء. الاثنان متلازمان. ليس هناك بديل للتعايش في سلام وأمن. ومن المهم لهم أن يتوقفوا عن التكلم عن بعضهم البعض، وبدلا من ذلك أن يتكلموا إلى بعضهم البعض. تستطيع الدبلوماسية أن تحل أكثر المشاكل تعقيدا. وكدليل على ذلك، تم التوصل إلى حل شامل لمسألة الأسلحة النووية الإيرانية في العام الماضي.

علينا أن نبقى متيقظين عندما يتعلق الأمر بتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. لا تزال جهود منع الانتشار النووي تتعرض للتقويض من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. تشكل عمليات إطلاق كوريا الشمالية للقذائف التسيارية المتعددة والتجربة النووية الأخيرة انتهاكا صارخا للالتزامات الدولية المفروضة على البلد بموجب قرارات مجلس الأمن. هذا التصعيد الاستفزازي غير مقبول. وإضافة إلى أية تدابير سيتخذها مجلس الأمن، هناك حاجة إلى استئناف

المحادثات السداسية الأطراف بشأن البرنامج النووي لكوريا الشمالية بغية تحقيق نزع للسلاح النووي يمكن التحقق منه في شبه الجزيرة الكورية بالوسائل السلمية.

وفي كل المجالات التي تطرقت إليها، نحن ندرك أن للأمم المتحدة دورا رائدا تضطلع به. وكبلد مؤسس للأمم المتحدة، تؤسس لكسمبرغ سياستها الخارجية على مشاركتها النشطة في التعاون المتعدد الأطراف، وهي تعددية أطراف متجذرة في احترام القانون الدولي والتعاون فيما بين الدول المتساوية وذات السيادة. إن التزامنا بتعددية الأطراف القوية والفعالة، والأمم المتحدة في صميمها، كان مصدر إلهام لنا خلال ولايتنا التاريخية الأولى في مجلس الأمن في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. ودفع هذا الالتزام نفسه حكومتي إلى اقتراح ترشيح لكسمبرغ للحصول على مقعد في مجلس الأمن لفترة سنتين في عامي ٢٠٣١ و ٢٠٣٢. ويوضح ترشيحنا عزم لكسمبرغ على الاستمرار في خدمة الأمم المتحدة بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي يتفانى لتحقيق المقاصد والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة.

سأترك نيويورك هذا الأسبوع والأمل يحدوني. تبين الخطب الكثيرة التي استمعنا إليها في هذه القاعة أن الحوار ممكن. فمصداقيتنا على المحك. والعالم يتوقع الأفعال لا الأقوال. فلنهبّ إلى العمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام ووزير شؤون العبادة في دوقية لكسمبرغ الكبرى، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد كزافيي بيتيل، رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام ووزير شؤون العبادة في دوقية لكسمبرغ الكبرى، من المنصة.

خطاب السيد بافل فيليب، رئيس وزراء جمهورية مولدوفا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية مولدوفا.

اصطُحب السيد بافل فيليب، رئيس وزراء جمهورية مولدوفا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد بافل فيليب، رئيس وزراء جمهورية مولدوفا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد فيليب (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالرومانية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): لي الشرف أن أشارك للمرة الأولى، بصفتي رئيس وزراء جمهورية مولدوفا، في أعمال الجمعية العامة.

اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم التهنئة الحارة إليكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم. ويتمنى وفدي لكم كل النجاح في ولايتكم الهامة بصفتكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب، باسم حكومة جمهورية مولدوفا، عن تقديرنا للسيد بان كي - مون على عمله بصفته الأمين العام وعلى جهوده القيمة الرامية إلى إعادة تحديد دور الأمم المتحدة وتكييفه مع عالم في تغير مستمر.

وأود أيضا أن أشكر الرئيس السابق للجمعية العامة، السيد ماغتر ليكتوفت، على إظهاره روح القيادة والتفاني خلال الدورة السابقة وعلى تعزيز نهج شامل وشفاف في عملية اختيار الأمين العام الجديد.

ونعتقد أنه ينبغي استخدام نهج مبتكر كهذا في المستقبل، وأنه ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على معيار التمثيل الجغرافي العادل، بغية إتاحة المجال أمام جميع المجموعات الإقليمية لأن تتمثل في أعلى منصب منتخب في الأمم المتحدة.

وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتحديدا أعضاء مجلس الأمن، إلى انتخاب أمين عام من منطقة أوروبا الشرقية، وهي المنطقة الوحيدة التي لم تمثَّل بعد في هذا المنصب الرفيع بالرغم من تقديمها عددا من المرشحين المؤهلين. كما ينبغي النظر في مسألة المساواة بين الجنسين في عملية الاختيار. ونعتقد أن قرارا بإمكانية انتخاب امرأة لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة سيكون له صدى إيجابي في ظل التوقعات الدولية المتزايدة في هذا الصدد.

ولقد كان عام ٢٠١٦ بالفعل عاماً صعباً للمنظمة. فثمة مجموعة من النزاعات والأزمات الخطيرة ظلت تؤثر تأثيرا سلبيا على السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وشهدنا مظاهر جديدة ومأساوية للنزاعات في مختلف أنحاء العالم، وتحديدا في الشرق الأوسط وأفريقيا. وإننا جميعا نشعر بعميق القلق إزاء تداعيات وعواقب هذه النزاعات، لا سيما النزاع في سورية.

وما فتئ الإرهاب الدولي ومختلف أشكال التطرف العنيف، بتأجيج من الأيديولوجيات الهجومية، يضرب دون تمييز في البلدان أينما كان، بما في ذلك أوروبا. وتحدد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف الأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها فردياً وجماعيا، مع مراعاة أن بعضا من أحكامهما يكمل تشريعاتنا الوطنية، لا سيما قانون جمهورية مولدوفا المتعلق بالتصدي لأنشطة المتطرفين.

وترحب جمهورية مولدوفا بالاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، ومؤتمر القمة المعني باللاجئين اللذين انعقدا في وقت سابق من هذا الأسبوع. ولقد أتاح الاجتماعان الرفيعان المستوى المجال أمام الدول والمنظمات المشاركة لمناقشة المبادئ والسياسات المصمَّمة لمعالجة أزمة الهجرة واللاجئين. ونشاطركم القلق العميق إزاء التحديات التي يواجهها النظام الدولي في هذا الصدد. فحركات النزوح الكبرى، وحجم الهجرة، وأزمات اللاجئين التي لم يسبق لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية أمور تتطلب شراكة إنسانية عالمية قادرة على توفير الحماية اللازمة كما ينص عليه القانون الدولي.

ونرى أن من الأهمية بمكان مراعاة الطابع المعقد للدوافع التي تتسبب بحركات السكان والتمييز بينها بوضوح. ويجب تكييف الحلول الموضوعة مع كل حالة على حدة، ووضع حل عالمي وشامل وطويل الأجل يتجاوز الاستجابة المخصصة لحالات الطوارئ. وفي هذا السياق، نقدر المساهمة الحيوية التي تبذلها المنظمة الدولية للهجرة، وهي منظمة منضمة إلى منظومة الأمم المتحدة بوصفها وكالة كاملة العضوية، وفقا لاتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة الهجرة الدولية الذي تم التوقيع عليه في ١٩ أيلول/سبتمبر. ويجب علينا أيضا مكافحة تهريب البشر والاتجار بهم على نحو شامل وحاسم.

كما تولي جمهورية مولدوفا أهمية حاسمة لتعزيز الشراكات في مجال التنمية بهدف دعم البلدان التي تحتاج إلى المساعدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونرى أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لا غنى عنها لإقامة مثل هذه الشراكات، بما في ذلك على المستوى القطري. ونحيط علما مع الاهتمام بجوانب التقدم الذي تحرزه البلدان التي تبذل بالفعل الجهود لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد ذُكر العديد منها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦ الذي انعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث جمهورية مولدوفا عضو فيه.

وأطلقت حكومة مولدوفا بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من أصحاب المصلحة عملية لإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، وهي تعمل حاليا على وضع آلية لقياس التقدم المحرز في تنفيذها. ولأغراض

الرصد والتنسيق، أنشئ مجلس التنسيق الوطني للتنمية الإقليمية في تموز/يوليه، ضمن مكتب رئيس الوزراء. وبغية كفالة التآزر بين أهداف التنمية المستدامة وأطر التنمية الوطنية، نعتزم استعراض استراتيجيتنا الوطنية للتنمية ”مولدوفا ٢٠٢٠“.

وإدراكا منا للقيود التي تواجه البيئة الدولية الراهنة، التي لا تبشر بالخير تجاه زيادة المعونات، ينبغي أن ننظر عالمياً ووطنياً في سبل إيجاد مصادر مبتكرة للتمويل وزيادة فعالية المعونات الحالية. والجهود التي تبذلها الحكومة المولدوفية لزيادة فعالية المعونات لا تزال تسترشد بإعلان باريس لعام ٢٠٠٥ بشأن فعالية المعونات.

والتنسيق مع شركاء التنمية في جمهورية مولدوفا في هذا المجال يستند إلى خطة تنفيذ مبادئ الشراكة. ونعتقد أنه من خلال الاستخدام الفعال للموارد، سوف ييسر هذا النموذج المؤسسي للتنسيق والشراكة العمل تدريجيا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلدنا. وفي هذا السياق، أود أيضا أن أؤكد اهتمامنا على نيل التمويل والمساعدة في مجال التنمية بشأن المناخ والقدرة على مواجهة الكوارث، في ضوء أوجه الضعف المتصلة بالمناخ في بلدنا.

وإننا ندرك مخاطر تغير المناخ والآثار المترتبة على ذلك بالنسبة إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولقد أيدت جمهورية مولدوفا التفاوض بشأن اتفاق باريس المتعلق بتغير المناخ واعتماده. وأغتنم هذه الفرصة اليوم لأبلغ الجمعية بأن جمهورية مولدوفا وقّعت على هذا الاتفاق التاريخي في المناسبة التي سنحت مؤخرا، وهو إجراء سيتبعه تصديق برلماننا على الاتفاق.

وربما لم يتجل بمثل هذا الوضوح مطلقا من قبل الارتباط القائم بين الهجرة والتنمية المستدامة وتغير المناخ من ناحية، والسلام والأمن من ناحية أخرى. فلا يمكننا بشكل واقعي أن نتوقع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في غياب السلام والأمن، كما أن وضع السلام والأمن سيكون على الدوام ضعيفا في غياب التنمية المستدامة.

وما الزيادة غير المسبوقة في عدد النزاعات الإقليمية والداخلية، واشتداد العنف المسلح على المستوى العالمي، وتجدد سباق التسلح إلاّ بضعة عناصر غيرت البيئة الدولية جذريا. ولا يزال الإرهاب الدولي وجميع أشكال التطرف العنيف يتسببان بسقوط ضحايا بشرية بريئة وفقدان المواد في كل مكان، بما في ذلك أوروبا. والمشاهد المروعة للمعاناة والموت في فرنسا وبلجيكا وألمانيا وبلدان عديدة أخرى، التي تبثها على نطاق واسع شبكات وسائط الإعلام العالمية، تبيّن أن هذه الظواهر لا يمكن التصدي لها بالسبل العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية فحسب. ويجب علينا البحث عن حلول تتصدى للأخطار بدلا من العمل على تفاقمها، استنادا إلى الفهم الواضح للعوامل التي تولّد الإرهاب، والأصولية، والتعصب، والأشكال الجديدة من العنف.

ونشير مع التقدير إلى مبادرات الأمين العام الرامية إلى إصلاح المنظمة لجعلها أكثر فعالية. وترحّب جمهورية مولدوفا بعملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة، ولا سيما في ما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن. وكثيراً ما تتعرض هذه الهيئة الرئيسية للانتقاد بسبب إخفاقها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ولذلك، فمن الضروري جعلها أكثر فعالية في الاضطلاع بمسؤولياتها الرئيسية.

وفي رأينا، يمكن تحقيق الكفاءة عن طريق تحسين التمثيل في المجلس وشرعيته وشفافيته وقابليته للمساءلة، وكذلك بتقييد حق النقض بشأن المسائل الجوهرية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ونتوقع من أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الدائمين، ألا يكتفوا برد الفعل وأن يعملوا بصورة وقائية وفورية ونزيهة أينما تعرّض السلام والأمن للخطر، أو حيثما يتم تجاهل مبادئ القانون

الدولي أو انتهاك سيادة وسلامة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة انتهاكاً صارخاً.

لقد أسندت الأمم المتحدة إلى بعض المنظمات الإقليمية، بموجب أحكام الفصل الثامن من الميثاق، أمر التعامل مع عدد من النزاعات التي ليست محط تركيز رئيسي لعمل المجلس. وفي رأينا، يلزم زيادة التواصل المنهجي مع هذه المنظمات الإقليمية. وينبغي أيضاً اتخاذ خطوات لزيادة مساءلتها، ولا سيما في حالة النزاعات التي طال أمدها، عندما لا تتحسن الحالة أو حتى تتدهور على مر السنين.

وينبغي أن يدفع انعدام التقدم هيئات الأمم المتحدة المختصة إلى زيادة مشاركتها المباشرة. ونعتقد أن أي نزاع لا يخرج عن نطاق صلاحية الأمم المتحدة، بغض النظر عما إذا كان على جدول أعمال مجلس الأمن أم لا. وفي هذا السياق، نرحب بالحدث الرفيع المستوى بشأن تعزيز قدرات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها منظمة تعمل بموجب الفصل الثامن من الميثاق، والذي نظمه الرئيس الحالي للمنظمة، فرانك – فالتر شتاينماير، على هامش الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، والذي أتاح للمشاركين مناقشة المسائل ذات الصلة بالاعتبارات السالفة الذكر.

وبناء على ذلك، فإننا نقدر موافقة الجمعية العامة على إدراج البند ٣٢، المعنون ”النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي“، على جدول أعمالها. فهذه النزاعات التي لم تحسم بعد، والتي يرجع تاريخ بعضها إلى ٢٥ عاماً، مثل ذاك الذي تشهده جمهورية مولدوفا، لا يزال لها تأثير سلبي على التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدول المجموعة. ومناقشات الجمعية العامة في إطار هذا البند لا تقوّض، كما يخشى البعض، الآلية القائمة للتفاوض على تسوية هذه النزاعات. بل على العكس، فالرصد المستمر للحالة في المناطق المعنية، إلى جانب اتباع نهج استباقي من جانب الأمم المتحدة عند الاقتضاء، يمكن أن يعالج بفعالية المحاولات الرامية إلى تغيير الحدود السياسية لبعض دول المجموعة باستخدام أساليب تتعارض مع الديمقراطية والقانون الدولي.

إن نزاع ترانسنيستريا، الذي تعاني منه جمهورية مولدوفا منذ سنوات عديدة، هو أولاً وقبل كل شيء نتاج للمصالح الجغرافية السياسية الطويلة الأمد المرتبطة بمنطقتنا. وكان للعوامل الخارجية دور حاسم في تأجيج هذا النزاع في أوائل تسعينيات القرن العشرين. وقد نشب بعد وقت قصير من إعلان استقلال جمهورية مولدوفا، في نفس اليوم الذي حصل فيه بلدنا على عضوية الأمم المتحدة، بتاريخ ٢ آذار/مارس ١٩٩٢. وخلافاً لسائر النزاعات الداخلية التي تولدها وتؤججها عداوات عرقية ودينية، فإن للنزاع في ترانسنيستريا طابعاً جغرافياً سياسياً بحتاً. وهذه السمة من سمات النزاع تجعله أسهل حلاً، من الناحية النظرية، وبالتالي تعزز قناعتنا بأنه يمكن حله من خلال بذل جميع الأطراف المعنية لجهود سياسية وطيدة مشتركة.

إن التركيبة العرقية المتماثلة للسكان الذين يعيشون على جانبي نهر نيسترو والافتقار المتبادل إلى الكراهية أو التعصب بين السكان على الجانبين يغنيان عن البيان ويوضحان الطابع المصطنع لكيان ترانسنيستريا وزيف مبادئه الأيديولوجية والسياسية. والإعلانات المتكررة لأنصار نظام ترانسنيستريا بشأن الحاجة إلى جعل الأراضي الخاضعة لسيطرته جزءاً من بلد آخر، لا تربطه حدود مشتركة بمولدوفا، ليست غير واقعية فحسب بل تقوض أيضاً بشكل خطير عملية التسوية.

وبالرغم من العديد من الصعوبات التي صودفت في عملية التسوية، فإن سلطات مولدوفا مصممة على إيجاد حل سياسي للنزاع في ترانسنيستريا باستخدام صيغة التفاوض ٥+٢ واستناداً

إلى احترام سيادة جمهورية مولدوفا وسلامتها الإقليمية، عن طريق منح مركز قانوني خاص إلى منطقة ترانسنيستريا. ونحن مقتنعون اقتناعاً راسخاً بأن السبيل الوحيد لبلوغ هذا الهدف هو من خلال المفاوضات. بيد أن المفاوضات لا يمكن أن تنجح إلا إذا أبدت جميع الجهات المعنية الإرادة السياسية اللازمة وتصرفت بحسن نية وامتنعت عن فرض شروط مسبقة صارمة في التفاوض بشأن الجوانب السياسية للتسوية.

ما هو السبيل الصحيح للتسوية النهائية؟ نعتقد أن الإجراءات المشتركة والحازمة من جانب جميع الأطراف في صيغة التسوية ٥+٢ على أساس جدول أعمال مشترك وأهداف مشتركة أمر مطلوب، وكذلك تعزيز بناء الثقة والجمع بين الناس على ضفتي نهر نيسترو في جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وسوف يستتبع ذلك أيضاً تحديد حلول لقضايا الساعة والمشاركة في مناقشات سياسية جادة وموضوعية بشأن مستقبل منطقة ترانسنيستريا كجزء لا يتجزأ من جمهورية مولدوفا. وبالإضافة إلى ذلك، سينطوي ذلك على الالتزام الراسخ بصون الاستقرار والامتناع عن تأجيج التوترات. والعمل بهذه الطريقة هو السبيل الوحيد لوقف ومنع انتهاكات حقوق الإنسان في منطقة ترانسنيستريا والحيلولة دون زعزعة الاستقرار من جانب واحد وتهيئة بيئة من الثقة والطمأنينة تدريجيا. وهذا هو الطريق الذي ستواصل السلطات المولدوفية السير فيه، والذي نأمل أن يحقق النتيجة المرجوة – إيجاد تسوية شاملة وقابلة للتطبيق للنزاع في ترانسنيستريا وإعادة دمجها مع جمهورية مولدوفا.

وفيما يتعلق بالعوامل التي لها أثر سلبي على البيئة السياسية والأمن الإقليمي، أود أن أكرر الإعراب عن قلقنا العميق إزاء عدم إحراز تقدم في سحب الأسلحة والقوات الروسية المرابطة في أراضينا دون موافقة مسبقة من السلطات المولدوفية، خلافاً لأحكام دستورنا. وبالمثل، نشعر بالقلق العميق إزاء تزايد تواتر التدريبات العسكرية التي تشارك فيها قوات أجنبية، والتي غالباً ما تجري بالاشتراك مع القوات العسكرية والوحدات شبه العسكرية لنظام ترانسنيستريا.

إن الظروف الأمنية الهشة في منطقتنا برمتها، والتي أدت عوامل زعزعة الاستقرار في شرق أوكرانيا إلى تفاقمها، تتطلب إعادة انخراط جميع الدول المشاركة في صيغة التسوية ٥+٢ بصورة بناءة، فضلاً عن الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة أو المهتمة، ولا سيما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة، بغية تحديد الاستجابات والحلول بأسرع ما يمكن لهذه المشاكل الطويلة الأمد، وفقاً للقانون الدولي. ونتوقع أن تركّز الجمعية العامة بصورة بنّاءة على ترانسنيستريا وغيرها من النزاعات التي طال أمدها، لا سيما عندما تنظر في القرار السنوي بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون.

وهذا العام، تحتفل جمهورية مولدوفا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاستقلالها. وفي ذلك الوقت، كنا قد حققنا الكثير من الأهداف التي وضعناها لأنفسنا ولكن ليس كلها. ومع ذلك، فقد أرسينا أسس مجتمع ديمقراطي يستند إلى القيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأوروبية. ونحن ملتزمون تماما بفكرة التكامل الأوروبي، الذي أصبح مشروعنا الوطني، ومسيرتنا على هذا المسار تسترشد باتفاق الارتباط الذي أبرمناه مع الاتحاد الأوروبي. وتمر جمهورية مولدوفا حاليا بفترة انتقالية، وأولوياتنا الرئيسية خلال هذه الفترة هي الإصلاحات التي ينبغي أن تيسر تحديث بلدنا وتعزز مؤسساته. وإن الحكومة التي يشرفني قيادتها عازمة على إكمال الإصلاحات الجارية والمجدية وستعتمد، في هذا المسعى الحاسم، على دعم الشركاء الخارجيين.

وخلال السنوات ال ٢٥ الماضية، تشاطرت مولدوفا بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة، القيم المشتركة للمنظمة ومسؤولياتها وإنجازاتها ونكساتها. وفي هذه المناسبة، أود أن

أؤكد مجددا على التزام جمهورية مولدوفا تجاه الأمم المتحدة ورغبتها القوية في التعاون مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بغية تحقيق المقاصد والمبادئ النبيلة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العام، أشكر رئيس وزراء جمهورية مولدوفا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بافل فيليب، رئيس وزراء جمهورية مولدوفا، من المنصة.

خطاب السيد تويلايبا سايليلي ماليليغاوي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة.

اصطُحب السيد تويلايبا سايليلي ماليليغاوي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد تويلايبا سايليلي ماليليغاوي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ماليليغاوي (ساموا) (تكلم بالإنكليزية): تكتسي الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين أهمية خاصة بالنسبة لساموا ومنطقة المحيط الهادئ. فعلى رأس الجمعية العامة وللمرة الأولى على الإطلاق هناك مواطن من جزر المحيط الهادئ ودبلوماسي من فيجي، سعادة السفير بيتر تومسون. وكثيرا ما تُعتبر منطقة المحيط الهادئ منطقة سلام وطمأنينة، ولكن هذه السمعة تتناقض مع التحديات المتنوعة والهائلة التي نواجهها يوميا، بوصفنا مجموعة الدول الجزرية. وتركيز رئاستكم، سيدي، على التنفيذ الجماعي لجميع أهداف التنمية المستدامة يمثل بالتالي حافزا مناسبا وحسن التوقيت للمساعدة على تحويل تحديات منطقتنا العديدة إلى فرص حقيقية ودائمة. وساموا تهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة، وتؤيد تأييدا كاملا جدول الأعمال الذي سيوجه عملنا خلال فترة رئاستكم.

وهذه المناقشة العامة هي آخر مناقشة للأمين العام قبل أن يتنحى بعد عقد من خدمة قضية البشرية. ومن منظور ساموا، كان السيد بان كي – مون، ولا يزال، مناصرا حقيقيا للقضايا البالغة الأهمية للدول الجزرية الصغيرة النامية ومدافعا ثابتا عنها. وقيادته المتقدة في مسألة تغير المناخ – وهي الشاغل ذو الأولوية المسلم بها لكل بلد وإقليم في جزر المحيط الهادئ – قد جعلته محبوبا في منطقة المحيط الهادئ. والجدير بالذكر أيضا هو الامتياز النادر الذي حصل عليه باعتباره الأمين العام الوحيد خلال ٧١ عاما من تاريخ الأمم المتحدة الذي زار منطقة المحيط الهادئ مرتين خلال فترة ولايته. وهذا إنجاز عظيم نظرا للمعوقات الناتجة عن العزلة والسفر.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، حضر الأمين العام مؤتمر قمة قادة منتدى جزر المحيط الهادئ في نيوزيلندا، وزار جزر سليمان وكيريباس خلال نفس الرحلة. وقد شهد هناك وبطريقة مباشرة التشوهات والأضرار المفرطة على حد سواء التي لحقت بالملامح الطبيعية وبالسواحل نتيجة تغير المناخ، من جهة، وشهد، من جهة أخرى، القدرة على التحمل والتصميم القوي لشعوب جزر المحيط الهادئ، التي توجد على الخطوط الأمامية لتغير المناخ، لضمان بقاء بعض الجزر واستمرار وجودها كدول ذات سيادة.

وفي وقت لاحق من عام ٢٠١٤، تم التخفيف من شدة عزلة ساموا وافتقارها إلى النفوذ السياسي في الساحة العالمية عندما قام السيد بان كي – مون إلى جانب كامل مجلس

الرؤساء التنفيذيين بزيارة ساموا لحضور مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي استضافته ساموا باسم منطقة المحيط الهادئ. وعند وصول السيد بان، رُحّب به بصفته ''معالي الأمين العام للأمم المتحدة''. وبعد بضعة أيام وعند مغادرته، جرى توديعه بحرارة بوصفه ''أفيوغا توبويا بان كي – مون''، بعد أن مُنح اللقب الأميري توبويا. وهذه الأحداث هي الآن جزء لا يُنسى من تاريخنا. والعلاقة الوثيقة بين الأمين العام ومنطقتنا اتضحت أيضا هذا الصباح عندما اجتمع قادة منطقة المحيط الهادئ معه في إطار اجتماعاتنا السنوية في نيويورك – وهو حدث مرتقب جدا، وقد أصبح سمة سنوية في جدول أعمالنا في أيلول/سبتمبر.

وأود أن أضيف، إذ يوشك هذا الفصل من حياة الأمين العام ورئيس ساموا في خدمة تعددية الأطراف على نهايته، أننا نشكره على قيادته القائمة على المبادئ وأنشطته القوية في مجال الدعوة فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر على جزرنا وشعوبنا والتي لها أثر عليها شخصيا وبطريقة مباشرة. ونتمنى له التوفيق في مهامه المستقبلية ولدينا الثقة في أن خلفه سيتبنى إرثه وسيواصل العمل بموجبه، ولا سيما في سياق تغير المناخ واتفاق باريس الذي طال انتظاره، والذي يوشك أن يدخل حيز النفاذ. وإذا ما وجد أنه من الصعب الوفاء بالتطلعات، فينبغي له أن يتذكر أن لديه سلطة ''توبيا'' في ساموا.

وفي العام الماضي، اتفقنا على عدد من البرامج والنتائج والاتفاقات العالمية. وهي تمثل آمالنا في إيجاد حلول لمعالجة القضايا المطروحة أمام جمعيتنا، والتي تتراوح بين التنمية المستدامة وتغير المناخ، والقدرة على تحمل مخاطر الكوارث وتمويل التنمية والتحديات الإنسانية ومسائل السلام والأمن. وبشكل جماعي، فإنها تمثل مجموع احتياجاتنا وأولوياتنا، بما في ذلك إيجاد الوسائل لتحقيقها. فكل مسألة تكتسي الأهمية وجميع المسائل مترابطة. ولا ينبغي اعتبار أية مسألة أدنى من أي مسألة أخرى، أو تهميشها، أو إهمالها أو تغييبها. فهي تستحق أن تنفذ من خلال نهج شامل لضمان أن تتم معالجتها والتعامل معها على قدم المساواة. وعندئذ فقط يُمكن للمرء القول وبقدر من الارتياح، أنه من خلال تنفيذ خطتنا المستدامة الجديدة، سنضمن عدم تخلف أي أحد عن الركب.

هذه هي الخلفية والواقع الذي في ضوئه يترقب العالم باهتمام اختيار من سيخلف السيد بان كي – مون في مهمة قيادة الأمم المتحدة خلال مرحلة التنفيذ الحاسمة لأهدافنا الملهِمة. إنها مهمة جسيمة، ولكن ليست مستحيلة.

ومع تزايد زخم البحث عن الأمين العام الجديد، يبدو أن وقت تعيينه بات وشيكاً. ولكن خلال كل هذه العملية البالغة الأهمية، تقف ساموا، مثل آخرين، موقف المتفرج والمراقب إلى حد كبير، ليس اختياراً منها، ولكن بحكم التصميم. وساموا، شأنها شأن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، تأمل أن تشهد قريباً إصلاح الممارسة الحالية المتبعة في الاختيار بغية إعطاء العضوية الأوسع دوراً أكثر فعالية في اختيار من ينبغي أن يكون رئيس منظمتنا. ولا يسعنا سوى أن نأمل في إضفاء الطابع المؤسسي على أفضل الممارسات.

وساموا تتوقع من الأمين العام الجديد أن يكون مستقلاً وليس مديناً بالفضل لأولويات ونفوذ من سيؤيدون تعيينه. وينبغي للأمين العام أن يتعامل مع كل وأي دولة من الدول الأعضاء على قدم المساواة وأن يوليها نفس المستوى من الاهتمام والأولوية لقضاياها وشواغلها، بغض النظر عن حجمها أو نفوذها السياسي أو قوتها الاقتصادية. ونتطلع للترحيب بالأمين العام المنتخب الجديد والعمل معه بشكل وثيق. ونحن على يقين من أن القيادة الجديدة ستقودنا إلى ربيع الأمل في أن يكون لدينا أمانة عامة مصممة وملائمة للاضطلاع بالمهام الصعبة التي تنتظرنا. والشراكة الحقة هي السبيل الوحيد لعمل الدول الأعضاء والأمانة العامة معاً في تناغم بغية تسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ويشجعنا كثيراً الالتزام الواضح والإرادة السياسية لتحويل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ إلى واقع ملموس وأنه يوشك على دخول حيز النفاذ في وقت قريب. وهذا تطور إيجابي نرحب به، خصوصاً من منظور الدول الجزرية كافة، بالنظر إلى أبعاد آثار تغير المناخ التي نلمسها بالفعل. وحين تحدث الأعاصير والكوارث الطبيعية بشكل أكثر تواتراً وشدة في هذا الجزء من العالم، كما شهدنا في فانواتو وفيجي مؤخراً، فإن السريان المبكر لاتفاق باريس يشكل أولوية قصوى للجميع. ونحن، كدول جزرية صغيرة نامية هشة، لا نحتمل خسارة المكاسب التي تحققت بصعوبة بالغة على مدى سنوات عديدة. وإننا نحيي ريادة الدول الأعضاء التي صدقت على اتفاق باريس أو تعهدت بأن تفعل ذلك قريبا كيما يتسنى سريانه في زمن قياسي.

إن علم تغير المناخ واضح تماماً ولا شك فيه. والإرادة السياسية للتعجيل بتفعيل اتفاق باريس في وقت مبكر باتت جلية الآن. غير أن توقيع اتفاق المناخ والتصديق عليه أمر من السهل إنجازه والتبكير به. والوفاء بالوعود وتنفيذ الالتزامات والتعهدات المقطوعة هو عنوان القيادة الحقيقية. ولا بد أن يواكب الإرادة السياسية توفير موارد كافية يسهل الوصول إليها بحيث يتسنى استخدام التعهدات المتعلقة بالمناخ المقدمة للأمم المتحدة بالفعل في تسهيل التنفيذ المبكر لكل الجهود المبذولة لخفض انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري بدون تأخير.

إن الإدارة المنسقة والاستفادة من مرفق البيئة العالمية وصندوق التكيف وصندوق المناخ الأخضر المنشأ حديثاً، وكذلك التكاملية التي توفرها مصادر التمويل الأخرى، الخاصة والعامة، ستزداد أهميتها جميعاً في مرحلة التنفيذ. وصندوق المناخ الأخضر ومؤسسات التمويل الأخرى تواجه تحدي مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في الحصول على الموارد من خلال دورة مبسطة لإنجاز المشاريع وعملية رشيدة للموافقة.

ومواجهة تغير المناخ مسؤولية الجميع وليست حكراً قاصراً على الحكومات فحسب. وفي عام ٢٠١٥، أعلنا بكل جرأة التزاماً مشتركاً ببذل جهود عالمية أقوى لضمان أن يكون للجميع الحق في العيش بكرامة، وفي التحرر من العوز والخوف. وأهداف التنمية المستدامة ليست مجرد رؤى أو تطلعات؛ فقد صممت بحيث توفر الاحتياجات الإنسانية الأساسية للبشر كافة وبصورة يمكن تحقيقها خلال فترة حياتنا. وتفاؤلنا مستمد من ثقافة مسؤوليتنا المشتركة والإيمان بالإنسانية. وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لن يكون سهلا من دون دعم شركائنا في التنمية. فالتنمية المستدامة تتطلب جهداً والتزاماً متواصلين. والشراكات مع الجهات المانحة تتطلب الثقة والتفاهم المتبادلين.

وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تندمج فيها الركائز الثلاث للتنمية المستدامة ليست مجرد خيار أفضل: بل هي الخيار الوحيد. وقد تطوعت ساموا بأن تقدم تقريراً بشأن تنفيذها لهذا البرنامج العالمي الجديد خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد هذا العام، بعد أقل من سنة من اعتماد الخطة الجديدة. وإلى جانب عرض تبادل خبرتها مع العضوية الأوسع في الأمم المتحدة، تحرص ساموا كذلك على الاستفادة من تجارب ٢١ دولة أخرى تم استعراض تجاربها والتعلم منها.

إن إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) جزء أساسي من خطتنا الأعم لعام ٢٠٣٠. وهي تمثل خارطة طريق مكرسة للدول النامية الجزرية الصغيرة لتحقيق الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، ومن ثم إنجاز الأهداف الـ ١٧ الجديدة، في نهاية المطاف. وبرنامجنا الجديد يبرز الشراكات كجزء هام من الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة؛ وفي واقع الأمر، فإن الشراكات هي ذاتها وسيلة التنفيذ. وفي ظل إطار الشراكة الذي دشنته الدول الجزرية الصغيرة النامية بالفعل، من الأهمية أن ينخرط جميع شركاء التنمية للدول الجزرية الصغيرة النامية

ووكالات الأمم المتحدة بصورة نشطة وبناءة وأن يستمر دعم تلك الآلية ورصدها وإعداد تقاريرها بانتظام.

وسوف توضع طرائق شراكة مختلفة من حين إلى آخر، وفقاً لأولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويمكن أن يكون هناك نوع التعاون التقليدي بين الشمال والجنوب، والتعاون الناشئ بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي الراسخ أو حتى الشراكات بين الدول الجزرية الصغيرة النامية. والأهم من ذلك، أن لكل شراكة أهميتها. وحين ننتمي إلى مجموعة الأمم المتحدة ذات التحديات ومكامن الضعف الخاصة في سياق التنمية المستدامة، ينبغي أن تكون كل الخيارات مفتوحة للنظر فيها. وإطار شراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية واللجنة التوجيهية هما بمثابة المنصة التي يمكن أن تنشأ منها شراكات جديدة من خلال مبادرات الاتصال والتنسيق لكفالة عمل جميع الشركاء المعنيين معاً بطريقة تعاونية وباتساق لتلبية احتياجات التنمية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن المحيطات والبحار لها دورها الأساسي في الإسهام في الازدهار العالمي، من تنظيم المناخ إلى توفير الأمن الغذائي للملايين من البشر. وهي مصدر هام للعمالة والدخل للعديد من المجتمعات في جميع أنحاء العالم. وبالتالي، فإن الإدارة المستدامة للمحيطات والبحار تكتسي أهمية بالغة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر ورفع مستويات المعيشة على مستوى العالم.

ومع ذلك فإن صحة المحيطات تتعرض بازدياد للخطر بسبب الضغوط من الصيد المفرط وتغير المناخ وتحمض المحيطات وفقدان الموئل والتلوث. وبينما تتردّى صحة النظم الإيكولوجية البحرية، تنحسر كذلك قدرتها على توفير الغذاء وسبل كسب الرزق والدخل. وهذه الآثار تؤثر بشكل غير متناسب على بلداننا الجزرية، التي هي الأكثر هشاشة والأقل قدرة على التكيف. وإذا ما استمرت الاتجاهات كما هي الآن، فقد نصل قريبا إلى العتبات الحرجة التي يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة على الأمن الغذائي ومستوى الدخل وسبل العيش في جزرنا.

ودعت الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، في ظل خلفية من التحديات المتصاعدة والشعور بالتشاؤم في ضوء تجزؤ مناقشات الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالمحيطات، إلى الضغط من أجل جعل مسألة المحيطات هدفا قائما بذاته في المجموعة الجديدة من أهداف التنمية المستدامة. والهدف ١٤ هو الآن هدف مكرس للمحيطات. ومؤتمر ”محيطنا“ الثالث الذي عقد في الأسبوع الماضي، واستضافته حكومة الولايات المتحدة تحت قيادة وزير الخارجية جون كيري، ومؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، والذي سيعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٧، يمثلان جهودا جديرة بالترحيب على المستوى العالمي لمعالجة بعض من شواغلنا المستجدة. ومن التطورات الإيجابية التي تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح بدء العملية التحضيرية لوضع صك دولي ملزم قانونيا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن المسائل المتعلقة بالحفظ والاستخدام المستدام للتنوع الأحيائي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وجزر المحيط الهادئ تشارك بنشاط كبير في هذه العملية.

إن العالم يقف شاهدا لا حول له ولا قوة على مأساة الأشخاص الفارين من بلدانهم لتجنب السقوط في الدمار الناجم عن الحرب والإرهاب. ومن الواضح أنّ هناك حاجة إلى استجابة طويلة الأجل وذات مصداقية لمعالجة هذه الأزمة الخطيرة التي أزهقت العديد من الأرواح وأضرّت بأناس كثيرين. ولا تستطيع الأعمال الفردية للدول أن تؤدي إلى إيجاد حل. فعلينا جميعا الاضطلاع بمسؤوليتنا للتصدي بشكل جماعي للتهديد من خلال العمل المتعدد الأطراف والمتضافر، والذي يتماشى مع الروح التي

تقوم عليها المنظمة. ومثالياً، يجب أن يبدأ ذلك الجهد في مجلس الأمن، المناط به مسؤولية صون السلام العالمي.

وانطلاقا من هذا الاقتناع، تدعو ساموا مجلس الأمن إلى التصدي للتهديد الذي شكلته الأعمال الأخيرة لكوريا الشمالية على السلام والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، إن لم يكن في العالم بأسره. ولنتخيل كم سيكون من السهل تحقيق بعض، إن لم يكن جميع، أهداف التنمية المستدامة ال ١٧ إذا قمنا بتحويل جميع الموارد التي تُنفق على حروب عقيمة إلى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تمس الحاجة إليها، والتي هي ضرورية للغاية من أجل إقامة مجتمع سلمي.

لقد تمتّع عالَمنا بالسلام والأمن طوال ٧٠ عاماً بسبب احترامه لميثاق منظمتنا والسير على هديه بإخلاص. والقادة العالميون، الذين لديهم القوة والسلطة لإنهاء الحروب، يتحملون الواجب والمسؤولية الأخلاقيين لضمان أن تستمر شعوبنا في العيش في سلام ووئام لسنوات طوال قادمة. وبحكمتهم الواضحة، أكد قادتنا مجددا على إيمانهم بتعزيز وإصلاح الأمم المتحدة باعتبارها مؤسسة حيوية متعددة الأطراف بإمكانها الاستجابة بفعالية واقتدار لتحديات القرن الحادي والعشرين وتنفيذ إعلان الألفية.

وتؤيد ساموا توسيع عضوية مجلس الأمن في كل من فئتي العضوية لكي تعبر عن الحقائق الجيوسياسية المعاصرة. ولا تزال هناك حجج مقنعة تدعم الممارسات الديمقراطية ومسألة الشفافية في إجراءات مجلس الأمن وأساليب عمله بغية تيسير علاقة أكثر فعالية تقوم على مزيد من المشاركة بينه وبين الجمعية العامة. ومن ناحية أخرى، يجب على الجمعية أن تعمل جاهدة على استعادة ثقة العالم في مركزها بوصفها أعلى هيئة تمثيلية لصنع القرار في المنظمة.

اسمحوا لي الآن أن أشيد بالأعمال المتفانية التي يؤديها الرجال والنساء من ذوي الخوذ الزرق والذين يخدمون في عمليات حفظ السلام المختلفة، والبعض منهم قد ضحوا بأرواحهم. وستواصل ساموا المساهمة برجال شرطة وشرطيات مدنيين حيث أن هذا هو إسهامها الملموس في هذه القضية النبيلة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد براون (ألمانيا).

ولنتذكر أن قوة منظمتنا تكمن في عددنا وفي عضويتنا المتنوعة. ويجب علينا تجاوز حدود المصالح الوطنية والعمل على الاستفادة من ثراء عضويتنا المتنوعة. فلنستفد من وحدتنا في إطار التنوع ولنضع خلافاتنا جانبا بحيث نتمكن، كأمم متحدة، من أن نكون في الطليعة من أجل خير البشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحب السيد تويلايا سايليلي ماليليغاوي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، من المنصة.

خطاب السيد شارل ميشيل، رئيس وزراء مملكة بلجيكا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء مملكة بلجيكا.

اصطُحب السيد شارل ميشيل، رئيس وزراء مملكة بلجيكا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد شارل ميشيل، رئيس وزراء مملكة بلجيكا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد ميشيل (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): ”لن يحقق أي منا النجاح بالعمل منفردا“. هذه هي كلمات نيلسون مانديلا. ويجب علينا أن نقرر وأن نعمل معا لأنه بالعمل المشترك وحده يمكننا أن نتوصل إلي استجابات ملائمة للتحديات العديدة التي نواجهها. ومسؤوليتنا هي أن نقدم

لكل طفل – ولد أو بنت – مفاتيح التحرر. وكل رجل وكل امرأة، أينما ولدوا، لهم حقوق عالمية. ويجب أن يكونوا قادرين على التعلم والعمل وعلى رعاية أنفسهم وتربية أطفالهم في جو من السلام والأمن. ويجب تقاسم التقدم التكنولوجي والطبي والاجتماعي. ويجب ألا يكون حكرا على قلة متميزة. ويجب أن يكون هذا التزامنا وهدفنا المشترك.

ونحن نعرف السبيل الذي يمكننا من خلاله تحقيق هذا الهدف. وقد تجسد منذ عام ١٩٤٨ في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. والقيم العالمية هي بمثابة منارة يجب عليها أن تسلط ضوء ثابتا على مسار الجنس البشري. وينبغي ألا يكون هناك أي استثناء أو أي حل وسط وأي تخل عن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية. ومع ذلك، فلننظر إلى الحقيقة. إن المساواة بين المرأة والرجل ليست دائما حقيقة من حقائق الحياة. وفي أحيان كثيرة جدا، يجري انتهاك حرية التعبير وحرية الصحافة كما تم إضفاء الطابع القانوني على كراهية المثلية الجنسية في بعض البلدان، وأحيانا من خلال قوانين سُنّت مؤخرا. وبالإضافة إلى ذلك، وفي كثير جدا من الأحيان، تكون سيادة القانون ذرا للرماد في العيون ولا توفر العدالة سبيلا للانتصاف بل تتحول إلى تهديد للمواطنين وللأعمال التجارية.

إن القارة الأفريقية تزخر بمواطن القوة والمواهب. والإمكانات هائلة. ويرتبط تاريخا أوروبا وأفريقيا أحدهما بالآخر ارتباطا وثيقا، وبطبيعة الحال، فإننا نشترك في المستقبل. ومن الأهمية بمكان أن نعمل جميعا على حشد وتشجيع ودعم التنمية في أفريقيا، أولا وقبل كل شيء، من خلال المزيد من الإنصاف في تقسيم النمو الاقتصادي وظهور طبقة متوسطة. إنني أؤيد إنشاء شراكة مع أفريقيا تكون متكافئة وحقيقية وتستند إلى قاعدة الكل رابح وليس إلى الحنين للماضي أو الشعور بالذنب.

وأعتقد جازما أن التاريخ علمنا دائما أن تعزيز الحقوق الديمقراطية والحريات الشخصية يسيران دائما جنبا إلى جنب مع التنمية وتحسين ظروف معيشة الناس. وفي السنوات القليلة الماضية، شهدت أفريقيا العديد من التحولات الديمقراطية الناجحة، فيما يرجع أساسا إلى المواطنين الذين شاركوا في العمليات السياسية والانتخابية، وبالتالي قاموا بتعزيز مؤسساتهم الديمقراطية وسيادتهم.

وللأسف، لا يزال بعض المواطنين محرومين في أغلب الأحيان، من الحق الأساسي في انتخاب من يفترض أنهم يمثلونهم. وكما قال جون ف. كينيدي، ”من يجعلون الثورة السلمية مستحيلة يجعلون الثورة العنيفة حتمية“. الانتخابات النزيهة هي ثورة سلمية، لأن الحكومة الوحيدة الشرعية، هي الحكومة المنتخبة. إن احترام متطلبات سيادة القانون، وبالتالي دستور البلد، هو الطريق الوحيد الممكن لكفالة الاستقرار والوئام الديمقراطي. لقد حُرم شعب بوروندي من هذا الحق، مما أسفر عن الانقسام والشقاق، بل والقهر. والحل الوحيد للأزمة يتمثل في حوار حقيقي شامل للجميع بين البورونديين يتم إجراؤه في إطار الوساطة الدولية ووفقا لاتفاق أروشا للسلام.

ومن الأهمية بمكان إجراء الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإزالة جميع الشكوك المحيطة بها. إنني أدين بشدة جميع أعمال العنف التي شهدناها هناك، بما في ذلك ما حدث في الأيام القليلة الماضية في كينشاسا. يجب على أولئك الذين يمارسون السلطة أن يتحملوا نصيبهم الكامل والفردي من المسؤولية. وأنا أريد أن أكون واضحاً في هذا المقام. إننا نحترم مبادئ السيادة والاستقلال، ولكن بشرط ألا تصبح السيادة بمثابة ستار من الدخان من أجل الاعتداء على سيادة القانون وانتهاك الحريات الأساسية. وأناشد القادة السياسيين للبلد سواء في الأغلبية أو في المعارضة أن يتجنبوا التصعيد. ينبغي أن يكون هناك حوار واسع وشامل للجميع. وينبغي أن يرتقوا إلى مستوى توقعات بلدهم وشعبهم. وينبغي ألا يخفوا وجوههم. السبيل الوحيد إلى الاستقرار هو وضع تاريخ محدد، في أقرب وقت ممكن، لإجراء انتخابات نزيهة وذات مصداقية.

وفي هذه المرحلة، علينا أن نعترف بأن الحالة في سورية تمثل فشلا مستمرا للمجتمع الدولي. فهي بلد مزقته معاناة لا توصف حيث تم اقتلاع أعداد هائلة من اللاجئين من ديارهم. ولا يمكننا أن نقبل فكرة أن الفوضى في سورية تخدم المصالح الجغرافية الاستراتيجية الطويلة الأجل للسوريين. ولا يمكننا أن نقبل بأن يقف تعنت رجل واحد في طريق الحل السياسي وتحقيق السلام. ونؤيد المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا، ونحث جميع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن على إظهار أن لديها الإحساس بالمسؤولية. ونود أيضا أن نذكرها بأنه لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على انتهاكات القانون الدولي الإنساني.

إننا نتعامل في الواقع مع نزعة شمولية جديدة عندما يتعلق الأمر بداعش، كما هو الحال مع تنظيم القاعدة وجماعة بوكو حرام وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وما نحن بصدده هنا هو التعصب وإنكار الحياة البشرية ذاتها. إنهم يريدون تدمير الحرية. وقد اختاروا طريق الهمجية والإرهاب. وقد تعرض بلدي، على غرار العديد من البلدان الأخرى، لضربة مأساوية منهم في آذار/مارس الماضي. والحرب التي يجب أن نشنها ضد الإرهاب لا بد أن تكون مشتركة ولا هوادة فيها وحازمة. وبالطبع، نؤيد خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674). ولكن يجب علينا أن نفعل أكثر وبصورة أفضل، مع التنظيم المنهجي لتبادل المعلومات والاستخبارات من أجل توقع وقوع هذه الأعمال الهمجية ومنعها. ويجب أن تكون الحرية أقوى من ظلال تلك الأعمال.

وفي جميع أنحاء العالم، هناك ٦٥ مليون من النساء والرجال الذين هم إما لاجئون أو مشردون. وتقف بلدان مثل الأردن ولبنان وتركيا على الخطوط الأمامية إذ تستضيف أعدادا هائلة من اللاجئين، مع كل ما ينطوي على ذلك من صعوبات. كل قارة معنية بالأمر، ونحن نعرف ما هي الأسباب – الحرب والفقر وتغير المناخ. وغني عن القول إن السلام والتنمية هما أفضل الاستجابات التي يمكننا القيام بها، ويجب علينا أيضا ضمان كرامة كل إنسان، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الأشد ضعفا – أي النساء والأطفال.

إن الحوار السياسي والمفاوضات الدولية هي عمليات شاقة ومليئة بالعقبات وبطيئة في كثير من الأحيان، حيث الخطوات إلى الوراء بقدر ما هي إلى الأمام، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى الإحباط بل والشعور بالعجز أحيانا. ومع ذلك، أعتقد اعتقادا راسخا أن الحوار السياسي الجامع الحثيث الذي يتسم بالإصرار، هو السبيل الأكيد لإيجاد حلول دائمة. وينبغي لنا أن نسلط الضوء أيضا على النجاحات التي حققتها الدبلوماسية الدولية. إن اتفاق السلام بين السلطات الكولومبية والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا، وتشكيل الحكومة في ليبيا، والاتفاق النووي مع إيران، والتقارب الدبلوماسي بين كوبا والولايات المتحدة ومكافحة إيبولا، كلها أمثلة على التقدم والنجاح، فهي السبيل نحو حياة أفضل وأكثر أمانا للملايين.

وما مدى صحة القول الذي غالبا ما يُنسب إلى نيلسون مانديلا، بأن الفائز هو الحالم الذي لا يستسلم أبدا. أنا أيضا أؤمن بأن الشجاعة والمثابرة أمران أساسيان لتعزيز السلام وضمان عالم أكثر أمنا وأكثر عدلا. ولا ينبغي لنا أن نفقد الأمل أبدا أو أن نسلّم أنفسنا للقدرية. والحالة في فلسطين وإسرائيل اليوم مثال آخر على ضرورة وأهمية إحياء العملية السياسية من أجل التوصل إلى حل نهائي للصراع. ونؤيد حل الدولتين، ولكن في ظل الظروف الراهنة، إذا لم يتم إجراء تغيير أساسي، فإننا نعلم أن هذا الاحتمال قد يكون تلاشى بلا رجعة.

وينبغي وضع حد للأفعال التي تعوق هذا الحل. ندين استمرار الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة. وفي الوقت نفسه، فإننا ملتزمون التزاما ثابتا بالحفاظ على أمن إسرائيل،

الذي لا بد من ضمانه. ونؤيد مبادرة فرنسا الرامية إلى تيسير استئناف المحادثات. وفي خطوة أساسية أخرى، يجب أيضا على الفلسطينيين تعزيز الحوار فيما بينهم.

ولا يمكن اختزال القانون الدولي إلى شريعة الغاب. وعلى الحدود الأوروبية، انتهك بلد بمفرده، السلامة الإقليمية للعديد من البلدان. وليس من المقبول تأجيج نيران الصراع بغية إرضاء مشاعر الحنين لعظمة الماضي. وإني أحث على أن نعمل لإيجاد طريقة للخروج من منطق المواجهة هذا مع روسيا. ولدينا الكثير من المصالح المشتركة بما لا يسمح لنا بترف الشلل الدبلوماسي.

لقد أحرزنا تقدما كبيرا، في السنوات القليلة الماضية، في الحد من الفقر، وتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية الأساسية. ولكننا نعرف جيدا أنه ما زال هناك الكثير يتعين القيام به. وقد وفرت لنا أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، إطارا استباقيا لمواصلة إحراز التقدم، وينبغي لنا أن نسعى بلا كلل لتنفيذها.

ومن واجبنا تجاه الأجيال المقبلة إيجاد عالم أكثر سلامة يحترم كوكبنا بصورة أكبر.

وتسهم التبادلات الاقتصادية والتجارة الدولية في النمو والعمالة في جميع أنحاء العالم. إن المشاريع الحرة ومبادرة التمويل الخاص والتبادلات الاقتصادية هي أسس التنمية: فهي تغذّي البحوث والابتكار التكنولوجي وحتى التقدم الطبي. ويجب أن نعزز الشفافية في القطاعات المالية والمصرفية وأن نكافح جميع أشكال الفساد. والرأسمالية ليست فاضلة بطبيعتها: فالقواعد العادلة والشفافة ضرورية. ومع ذلك، لا يتلقّى الموظفون في كثير من البلدان تعويضاً ملائماً عن عملهم. وليست الرأسمالية غاية في حد ذاتها، وإنما هي أداة يجب استخدامها في خدمة التنمية البشرية: لا أكثر ولا أقل.

إن الحالة الاقتصادية العالمية تقيد ميزانيات الدول. وكثيراً ما تُفرض ضريبة كبيرة على العمل بالمقارنة مع مصادر الإيرادات الأخرى. ولهذا السبب تود بلجيكا، إلى جانب ١٠ بلدان أخرى من الاتحاد الأوروبي، وضع نظام لفرض الضرائب على المعاملات المالية. ولا بدّ من أن ننجح في إزالة العقبات التقنية والسياسية. وهي مسألة إنصاف أساسي.

وإنه شرف لبلدي الدفاع عن المبادئ والقيم العالمية للحرية والتسامح والحوار. فنحن نحترم تماما تقاليد وثقافات وهويات مختلف شعوب العالم، ونعتقد أن القيم العالمية هي الأساس المشترك لعالم أكثر إنصافا وأكثر أمانا. ونؤمن بفضائل تعددية الأطراف والبحث باستمرار عن التوافق في الآراء من خلال الحوار السياسي.

وبلجيكا عضو نشط ومستقر ووَفِيَ من أعضاء المجتمع الدولي. ولهذا السبب، نحن مرشحون لتولي مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة من عام ٢٠١٩/٢٠. وآمل مخلصا أن نتمكن من التعويل على دعم عدد كبير من البلدان في تلك الانتخابات.

كما أود أن أعرب عن امتناني للأمين العام بان كي - مون على التزامه بالسلام والأمن. إن ذكاءه وإبداعه يعنيان أنه سيترك خلفه إرثاً متيناً. وأنا أعلق آمالا كبيرة بالفعل على خلفه، الذي نأمل أن يكفل التنفيذ السليم لأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

ينشغل السياسي بالانتخابات المقبلة، في حين ينشغل رجل الدولة بمستقبل الجيل القادم. فلنسع جاهدين لتلبية تطلعات مواطنينا والوفاء بقيمنا العالمية والتصرف كرجال دولة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة بلجيكا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد شارل ميشيل، رئيس وزراء مملكة بلجيكا، من المنصة.

خطاب السيد أنيرود جوغناوث، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والشؤون الداخلية، ووزير رودريغيز ووحدة التنمية الوطنية في جمهورية موريشيوس

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والشؤون الداخلية، ووزير رودريغيز ووحدة التنمية الوطنية في جمهورية موريشيوس.

اصطُحب السيد أنيرود جوغناوث، رئيس الوزراء، ووزير الدفاع والشؤون الداخلية، ووزير رودريغيز ووحدة التنمية الوطنية في جمهورية موريشيوس، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد أنيرود جوغناوث، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والشؤون الداخلية، ووزير رودريغيز ووحدة التنمية الوطنية في جمهورية موريشيوس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد جوغناوث (موريشيوس) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني في البداية أن أتقدم بالتهاني القلبية إلى سعادة السيد بيتر تومسون على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. كما أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن خالص امتناني لمعالي السيد بان كي – مون على قيادته المثالية للمنظمة بوصفه الأمين العام طوال العقد الماضي. وفيما يترك منصبه في نهاية هذا العام، أتمنى له كل التوفيق في مساعيه المقبلة. وسيُذكر للإرث الغني الذي سيتركه.

في العام الماضي، اعتمدت الجمعية العامة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي وضعت معايير جديدة من شأنها أن ترسم مستقبلنا. وقد أقررنا بأهمية كل هدف وكل غاية وكل مؤشر بوصفها خطوات نحو عالم أفضل. واستجابتنا الجماعية وتضامننا في مواجهة التحديات التي ستنشأ فيما نحاول تشكيل عالم مستدام ستحدد ما إذا كنا سننجح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولكل بلد أولوياته وسوف يحتاج إلى صياغة مجموعة فريدة من الإجراءات من أجل تحقيق الأهداف العالمية التي حددناها لأنفسنا.

وفي هذا السياق، ستضطلع الأمم المتحدة بدور هام في دعم الجهود التي تبذلها فرادى البلاد. وفي موريشيوس، اخترنا أن نركز اهتمامنا في المقام الأول على القضاء على أشكال الفقر المدقع. فحكومة بلدي، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعهدت بالفعل بإنشاء سجل اجتماعي لأولئك الذين يعيشون في ظروف بائسة والذين يحتاجون إلى المساعدة والتدابير المحددة الأهداف.

وكتدبير أول لم يسبق له مثيل، أدرجنا في الميزانية الوطنية لهذا العام بدل إعاشة للفقراء الذين يعيشون في الفقر المدقع استناداً إلى عتبة ٢ ٧٢٠ روبية موريشيوسية للشخص البالغ. تلك العتبة أعلى بـ ٤٠ في المائة من خط البنك الدولي للفقر المدقع المحدد في ٣,١٠ دولار يوميا لكل فرد، محسوباً على أساس تعادل القوة الشرائية.

وما زال هناك طريق طويل يتعين علينا قطعه، وسنواصل بحزم مسيرتنا نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة من خلال العمل مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. ونحن ملتزمون التزاماً كاملاً بإيجاد نظام أكثر إنصافاً، والحفاظ على سيادة القانون وضمان المساواة في الاحتكام إلى القضاء للجميع، على النحو الوارد في الهدف ١٦ المتعلق بالسلام والعدالة. وستخضع الأمم المتحدة لامتحان في الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف ١٦ على نطاق دولي، لأننا ندرك السلطة المتمثلة في ’ القوة ضد الحق ‘. ومع ذلك، فإن موريشيوس ستثابر في كفاحها من أجل الفئات الضعيفة.

وبالنسبة إلى دولة جزرية صغيرة نامية مثل دولتنا، يكتسي الهدف ١٣ بشأن الإجراءات المتعلقة بالمناخ والهدف ١٤ المتعلق

بالمحيطات أهمية قصوى من أجل بقائنا. ويسرنا أننا الآن اجتزنا العتبة الأولى لبدء نفاذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. إن البلدان الـ ٦٠ التي صدقت على الاتفاق مسؤولة عن ٤٧,٧٦ في المائة من الانبعاثات العالمية. والتبكير ببدء نفاذ اتفاق باريس، بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، أمر بالغ الأهمية.

وتواجه صناعة السياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات خاصة بسبب الآثار السلبية للاحترار العالمي. واتخاذ تدابير لعكس هذا الاتجاه أمر أساسي بالنسبة لنا للحفاظ على النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية والتنوع البيولوجي، وتعزيز الاستخدام النظيف والمستدام لمحيطاتنا. وستكفل موريشيوس أن تكون الخطوات التي تتخذها للنهوض باقتصادها القائم على المحيطات في تآزر مع مبادئ الاستدامة.

وفي هذا السياق، يسرني أن أبلغ الجمعية بأن موريشيوس استضافت يومي ١ و ٢ أيلول/سبتمبر، بدعم من البنك الدولي، المؤتمر الوزاري الأفريقي بشأن الاقتصادات القائمة على المحيطات وتغير المناخ. وسيكون بيان موريشيوس، الذي يلخص نتائج المؤتمر، بمثابة مدخلات لحوار أفريقيا بشأن الصندوق الأخضر للمناخ الذي سيُعقد الشهرَ القادم في كيب تاون. كما ستُسهم موريشيوس في المناقشات التي ستجري في مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي بشأن الأمن والسلامة والتنمية البحرية في أفريقيا المقرر إجراؤه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر في توغو، وفي مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في الفترة من ٧ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر بالمغرب.

واسمحوا لي أن أسلط الضوء على حقيقة أنه خلال المؤتمر في موريشيوس، اتفق الوزراء الأفارقة، إلى جانب شركائنا في التنمية، ولا سيما مجموعة البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على أن حزمة من المساعدات التقنية والمالية أمر لا بد منه من أجل دعم الاقتصادات القائمة على المحيطات وضمان قدرة المحيطات والمناطق الساحلية على مجابهة تغير المناخ. ونحن نتطلع إلى اعتماد هذه الحزمة في مؤتمر تغير المناخ في المغرب.

وستتطلب معالجة أسباب وآثار تغير المناخ التصميم القوي والإرادة السياسية القوية، فضلا عن الوسائل الاستثنائية، من حيث التمويل ونقل التكنولوجيا على حد سواء. ونحن نقدر تقديرا عاليا التعهدات التي قدمتها بلدان مثل فرنسا وكندا لتوفير التمويل لمكافحة تغير المناخ. بيد أن الوصول إلى تلك الموارد بحاجة إلى التبسيط ويتعين عليه أن يأخذ في الاعتبار الظروف المحددة لفرادى البلدان.

وقبل يومين، وقعت موريشيوس وأمانة الكومنولث على اتفاق البلد المضيف من أجل إنشاء مركز للحصول على التمويل المتعلق بالمناخ في موريشيوس، كما تقرر في اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث الذي عقد في مالطة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وسيساعد المركز الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا على تحرير الأموال الحاسمة الأهمية المخصصة للمناخ.

وكل جهودنا لجعل كوكبنا مستداما ولترك إرث نفخر به للأجيال المقبلة ستذهب سدى إن لم نتمكن من صون السلام والأمن في العالم وإذا لم نتقيد بالمبدأين القيمين المتمثلين في سيادة القانون والديمقراطية. ولذلك تدين موريشيوس بشدة، وبدون تحفظ، الأفعال المتعددة للإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف بجميع أشكالها.

ونعتقد أن إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك الإصلاح الشامل لمجلس الأمن، أمر أساسي من أجل ضمان القدرة العالمية على الاستجابة بفعالية للتهديدات الإرهابية والأوضاع الجديدة. وسيزيد مجلسُ أمنٍ موسع وأكثر تمثيلا من تعزيز دور الأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن وسيادة القانون في جميع أنحاء العالم. وتلتزم موريشيوس بالموقف الأفريقي بشأن

إصلاح مجلس الأمن، على النحو المبين في توافق آراء إزولويني. ونعتقد أنه ينبغي تصحيح الظلم التاريخي الواقع على أفريقيا فيما يتعلق بالتمثيل في المجلس. ونؤيد أيضا تخصيص مقعد للدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالإضافة إلى ذلك، تؤيد موريشيوس بالكامل تطلع الهند إلى أن يكون لها مقعد دائم.

وفي حين أن الاعتراف الرسمي من جانب الأمم المتحدة بفلسطين كدولة بصفة مراقب هو تطور إيجابي جدا، فإنه يجب علينا بذل جهود حثيثة للعمل نحو تحقيق هدف وجود دولتين اثنتين متمايزتين ومستقلتين وآمنتين وقادرتين على البقاء لفلسطين ولإسرائيل، تعيشان في سلام جنبا إلى جنب.

وإيمان موريشيوس الراسخ بميثاق الأمم المتحدة وشرعية نظام متعدد الأطراف منصف وعادل لا يتزعزع. لكل دولة الحق في السلام والعدالة وسيادة القانون والديمقراطية، ولكل إنسان الحق في حقوق الإنسان الأساسية. وهذا هو الأساس الذي يقوم عليه الدستور في موريشيوس. وهذه هي المبادئ المجسدة في الميثاق. ولن يكون الإعمال الكامل لتلك المبادئ ممكنا، على كل حال، ما لم يتحقق الإنهاء التام للاستعمار.

قبل ٤٨ عاما أصبح بلدي دولة حرة وذات سيادة، وبلدا مستقلا في أعين العالم. لكنه وحتى اليوم، غير قادر على ممارسة سيادته على أجزاء من إقليمه، وهي أرخبيل شاغوس وجزيرة ترومليين في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥. وقبل منح موريشيوس استقلالها في ١٢ آذار/مارس ١٩٦٨، اقتطعت المملكة المتحدة بصورة غير قانونية أرخبيل شاغوس من إقليم موريشيوس بذريعة إنشاء ما يسمى ”الإقليم البريطاني في المحيط الهندي“. وجري هذا الاقتطاع في انتهاك للقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ و ٢٠٦٦ (د-٢٠) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥، و ٢٢٣٢ (د-٢١) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦، و ٢٣٥٧ (د-٢٢) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧.

وينص القرار ١٥١٤ (د-١٥) على أن أية محاولة تهدف إلى التمزيق الجزئي أو الكلي لعرى الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لبلد ما هي أمر يتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وهو يحظر بوضوح تقطيع أوصال أي إقليم استعماري قبل الاستقلال. وبالإضافة إلى اقتطاع هذا الجزء الذي لا يتجزأ من أراضينا، فقد تعرض مواطنو موريشيوس الذين كانوا يسكنون في أرخبيل شاغوس للإخلاء القسري من منازلهم وتم نقلهم إلى جزيرة موريشيوس الرئيسية في تجاهل تام لحقوق الإنسان الخاصة بهم. وحكومة موريشيوس تدرك تمام الإدراك محنتهم وتطلعهم المشروع إلى إعادة التوطن في أرخبيل شاغوس، حسب حقهم المشروع كمواطني موريشيوس. ونحن مصممون على إعادة توطين أولئك الذين تعرضوا للإخلاء القسري من الأرخبيل بعد إعادته إلى سيطرة موريشيوس الفعلية، في احترام كامل لجميع حقوقهم وكرامتهم.

ويضم وفدي المتحدث باسم الموريشيوسيين الشاغوسيين الأصل. وهو يمثّل مجتمعا محليا بأسره انتهكت حقوق الإنسان الخاصة به. إن وجوده يشهد أيضا على حقيقة أن مسألة السيادة لشاغوسيي موريشيوس وحقهم في العودة إلى أراضيهم الأصلية لا يمكن فصلهما. وما برحت موريشيوس تحتج على اقتطاع أرخبيل شاغوس غير المشروع وهي اعتبرت دائما وبشكل قاطع أن أرخبيل شاغوس، بما في ذلك جزيرة دييغو غارسيا، يشكل جزءا لا يتجزأ من إقليمها، بموجب القانون في موريشيوس والقانون الدولي على حد سواء. وقد مارست موريشيوس أيضا الضغط باستمرار من أجل إكمال عملية إنهاء الاستعمار.

وعلى مدى عقود من الزمن، طالبت موريشيوس الدولة المستعمرة السابقة أن تتعاون معنا من أجل التوصل إلى حل منصف وعادل، ولكن جهودنا قد ذهبت سدى حتى الآن. وعلى الرغم من الانتهاك الصارخ للقرار ١٥١٤ (د-١٥)، تصر

المملكة المتحدة على أن استمرار وجودها في أرخبيل شاغوس قانوني. بيد أن المملكة المتحدة تقر ضمنيا أيضا بأن إجراءاتها في تمزيق إقليم موريشيوس غير سليمة، كما يتضح من التعهدات التي قدمتها في شتى المناسبات بأنها ستعيد أرخبيل شاغوس إلى موريشيوس عندما تنتفي الحاجة إليه للأغراض الدفاعية.

إن هيئة التحكيم المنشأة في القضية المرفوعة من موريشيوس ضد المملكة المتحدة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وذلك للطعن في شرعية المنطقة المحمية البحرية التي تدّعي المملكة المتحدة إنشاءها حول أرخبيل شاغوس، ارتأت أن هذا التعهد ملزم قانونا. بيد أن المملكة المتحدة لم تف بهذا التعهد حتى الآن، وتواصل تغيير المعايير، التي تعتمد على الادعاء بأن استخدام أرخبيل شاغوس لا يزال مطلوبا للأغراض الدفاعية.

وحكمت هيئة التحكيم بأن إنشاء المملكة المتحدة للمنطقة المحمية البحرية المزعومة حول أرخبيل شاغوس انتهاك للقانون الدولي. وخلص اثنان من المحكمين أن اقتطاع أرخبيل شاغوس من موريشيوس في عام ١٩٦٥ قد أظهر تجاهل المملكة المتحدة الكامل للسلامة الإقليمية لموريشيوس، في انتهاك للحق في تقرير المصير، وأن المملكة المتحدة ليست الدولة الساحلية في ما يتعلق بالأرخبيل شاغوس. ولم يعارض العضوان الآخران في محكمة التحكيم هذا الاستنتاج.

ولدى الجمعية العامة مصلحة مؤسسية مباشرة في هذه المسألة، بالنظر إلى الدور المركزي والتاريخي الذي ما برحت تضطلع به في عملية إنهاء الاستعمار في جميع أنحاء العالم. وعلى الجمعية مسؤولية مستمرة عن استكمال عملية إنهاء الاستعمار، بما في ذلك إنهاء استعمار موريشيوس. لذلك، وبناء على طلب من حكومة موريشيوس، أدرجت الجمعية في جدول أعمال دورتها الحادية والسبعين البند ٨٧المعنون طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام ١٩٦٥. من شأن الفتوى مساعدة الجمعية في أعمالها المتعلقة بإنهاء الاستعمار، بشكل عام، وإنهاء استعمار موريشيوس، على وجه الخصوص، عملا بمقتضيات ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وأود أن أشدد على أن قرار اللجوء إلى هذا الإجراء لم يُتخذ بنية تخاصمية. فهذه ليست المرة الأولى التي يُطلب فيها فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن موضوع من هذا القبيل. وفي رأينا، يمثل هذا الإجراء لجوءا مشروعا، وهو يلتزم بأحكام الميثاق والممارسات السابقة للأمم المتحدة. وقد لاحظنا أن المملكة المتحدة قد أعربت الآن عن رغبتها في الدخول في حوار مع موريشيوس من أجل حل هذه المسألة قبل حزيران/يونيه ٢٠١٧. وما فتئت موريشيوس تؤمن بالحوار الحقيقي. ونحن نعمل بحسن نية، ونتوقع الشيء نفسه من محاورينا.

ونعتقد أنه من واجب الجمعية المساعدة في استكمال عملية إنهاء الاستعمار. وتتشاطر موريشيوس الرأي القائل بأن فتوى محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بأرخبيل شاغوس ستساعد الجمعية دون شك في الاضطلاع بتلك المسؤولية. وأود أن أشكر بحرارة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ومجموعة عدم الانحياز، ومجموعة الـ ٧٧ والصين، وغيرها من البلدان، التي أعربت صراحة عن دعمها لبلدي. وأعلم أنه عندما يتعلق الأمر بالعدالة والكرامة الإنسانية والسلامة الإقليمية، ستفي الجمعية بمهمتها. ونحن نتفق مع موقف المملكة المتحدة بشأن نظام دولي قائم على القواعد. بيد أنه علينا أن نكون متسقين، ليس في ما نقوله فحسب، بل وفي ما نفعله.

وأيضا، لا يمكن حل إنهاء استعمار موريشيوس بالكامل حتى تتم تسوية مسألة ترومليـن. وقد كان لنا حوار بناء جدا مع فرنسا، ونحث فرنسا على متابعة هذا الحوار مع موريشيوس من أجل تسوية النزاع القائم حول هذه الجزيرة وذلك بروح الصداقة المستمرة التي اتسمت بها دائما العلاقة بين بلدينا.

(تكلم بالفرنسية)

إن السلامة الإقليمية هي مبدأ من مبادئ القانون الدولي. وتعترف الأمم المتحدة بها على هذا النحو، لذلك فإنه من واجبنا ضمان احترامها.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي الختام، أود أن أدعو جميع أعضاء الأمم المتحدة إلى الوقوف إلى جانب الحق في العدالة، لكي يُبيّنوا أن العالم الأفضل والأكثر أمنا ليس ممكنا إلا عندما يتوافق مع سيادة القانون، ولكي يُبدوا التزامهم بمبادئ الميثاق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الدفاع والشؤون الداخلية ووزير رودريغيز ووحدة التنمية الوطنية في جمهورية موريشيوس على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحب السيد أنيرود جوغناوث، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والشؤون الداخلية، ووزير رودريغيز ووحدة التنمية الوطنية في جمهورية موريشيوس، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في العام الماضي، ومن هذه المنصة ذاتها، في دورة الذكرى السنوية السبعين للجمعية العامة، قيل الكثير بشأن نقطة التحول الحاسمة في التنمية العالمية. وكانت الكلمة الرئيسية بمثابة الاعتراف بأن البشرية تنتقل من النظام العالمي الثنائي القطب والأحادي القطب نحو نظم متعددة الأقطاب وديمقراطية في العلاقات الدولية فيما يتعلق بالتعامل مع التحديات والتهديدات المشتركة، التي لا يمكننا التغلب عليها إلا من خلال الجهود المشتركة. وجرى التشديد بحق على أن هناك حاجة لتغيير فلسفة الاتصال ذاتها فيما بين الدول من خلال تجنب محاولات التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو فرض نماذج التنمية على البلدان والشعوب.

للأسف، وعلى الرغم من الإقرار بهذا الواقع، تُواصل العديد من البلدان الغربية تفضيل أفكارها المترسخة بشأن التوجيه والهيمنة والتفرد وتحقيق المصالح الذاتية بأي وسيلة من الوسائل، بدلا من تعزيز التعاون العادل والمنصف. ونحن نرى، في سفك الدماء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عواقب هذه الغطرسة والشعور بالعصمة من الخطأ في دفع هذه الدول لحلول متهورة وأحادية الجانب لنزاعات معقدة. ونتيجة لذلك، يجري تدمير أسس الاستقرار العالمي. وقد حان الوقت لاستخلاص الدروس اللازمة وتفادي الوقوع في كارثة في سورية.

وإلى حد كبير، وبفضل الرد العسكري الروسي وتقديم المساعدة بناء على طلب الحكومة الشرعية في سورية، فقد كان من الممكن منع انهيار كيان الدولة في ذلك البلد ووقف تفكك البلد من جراء الهجمات الإرهابية. ووفر انخراطنا الزخم إلى إنشاء الفريق الدولي لدعم سورية، الذي يسعى إلى بدء عملية سياسية مجدية، بحيث يكون بإمكان السوريين أنفسهم أن يحددوا مستقبل بلدهم من خلال حوار شامل للجميع بين كل المجموعات الإثنية والدينية. ذلك أمر لا يمكن الاعتراض عليه. وهو مسلم به في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وهو مكرس في الاتفاقات المبرمة مؤخرا بين روسيا والولايات المتحدة بصفتهما الرئيسين المشاركين للفريق الدولي لدعم سورية. ونشكر كل من ساعدنا في تلك الجهود.

ومن الضروري الآن العمل على منع انهيار تلك الاتفاقات وعلى إجراء تحقيق غير متحيز وحيادي في الحوادث التي جرت في دير الزور وحلب، والتي تقوض الاتفاقات، لا سيما بالنظر إلى أن هناك عددا لا بأس به من الأشخاص الراغبين في تخريب كل من الاتفاقات وتسوية الصراع في سورية. ومن الأهمية بمكان الامتثال لطلب مجلس الأمن بفصل ما يُعرف بالمعارضة المعتدلة عن الإرهابيين. وفي هذا الصدد، تقع مسؤولية خاصة على عاتق الولايات المتحدة وأعضاء التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة.

وإذا كنا نرغب حقا في حل الأزمة السورية وتسوية الحالة الإنسانية المروعة هناك، فإنه لا بد من قمع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة والجماعات المتطرفة المرتبطة بهما. وهذا هو مفتاح التوصل إلى وقف للأعمال العدائية وتحقيق المصالحة الوطنية. اليوم، فإن إرجاء المفاوضات بين الأطراف السورية لا يُغتفر، كما وفرض شروط مسبقة عليها. ويجب فعل كل شيء تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وتخريب العملية – لا سيما من خلال استخدام قوات خارجية، بما في ذلك مستشاريها وداعميها – له أثر سلبي على سمعة الأمم المتحدة وإنه يدفعنا إلى الاعتقاد بأن سبب ذلك يكمن في محاولة لتغيير النظام. وقد شهدنا هذا النوع من اللعبة الصفرية النتيجة في أوكرانيا، وهي قريبة جدا منا، في المحاولات غير الدستورية للإطاحة بالحكومة والآن في رفض أوكرانيا الوفاء باتفاق مينسك المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥. وعموما، إن محاولة استخدام تلك الصراعات لتحقيق الأهداف الجيوسياسية لأغراض ذاتية ما بات واضحا للجميع.

ويعطينا الاجتماع الأخير لفريق الاتصال الدولي لسورية سببا لأن نبقي على تفاؤل حذر. وعلى نطاق أوسع، لن نستطيع تحقيق الأمن المتكافئ وغير القابل للتجزئة من أجل التعاون ذي المنفعة المتبادلة، في المنطقة الأوروبية الأطلسية، إلا من خلال التنفيذ الحقيقي لجميع الاتفاقات، كما ذُكر في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ ما يقارب ٢٠ عاما.

ولن يكون بإمكان منظمة حلف شمال الأطلسي أو الاتحاد الأوروبي الاستعاضة عن توحيد الجهود الجماعية الحقيقية التي تصب في مصلحة الجميع دون خاسر ورابح. ومن غير المقبول البتة أيضا جعل المنافسات الرياضية، التي جمعت الشعوب دائما معا تعزيزا للصداقة والثقة المتبادلة – رهينة لأسباب تتعلق بالطموح السياسي. وإن محاولات التلاعب بنتائج المسابقات لا تُشرّف الذين يتباهون بولائهم للمنافسة العادلة لكنها في الحقيقة تنتهك مبادئ الجمعية العامة التي تدعم استقلالية وحرية الرياضة.

وفي عالمنا اليوم، لا يمكن أن نسترشد بفلسفة من يفتقدون سمات الأبطال في رواية جورج أورويل ”مزرعة الحيوانات“، حيث كل الحيوانات متساوية إلا أن بعضها ”أكثر مساواة“ من الآخر. وفي القرن الحادي والعشرين المستنير، ليس من اللائق ببساطة أن يتخذ أحدهم كل شخص آخر معلماً، وأن يحتفظ لنفسه بالحق في استخدام المنشطات في مجال الرياضة، والانطلاق في مغامرات انفرادية متخطياً الأمم المتحدة، وإجراء التجارب الجيوسياسية التي تكلف الملايين من الأرواح البشرية، والانخراط في ابتزاز الجميع خارج الحدود الإقليمية، بما في ذلك أقرب حلفائه، في حين أن المقصود حقا هو تعظيم مكاسبه المالية الخاصة. أو حتى وضع معايير العظَمة لبلد بعينه. وكل ذلك غير جدير بمبادئ الحرية والمساواة التي على أساسها نمت أمم عظيمة وتستخدمها نخبها اليوم لتهدد العالم برمته.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لقرارات محكمة نورمبرغ. وتحذرنا هذه الذكرى من مغبة نسيان الدروس المستفادة من الحرب العالمية الثانية، وتذكرنا بالعواقب الوخيمة لمحاولة تقرير مصير العالم من خلال قمع المصالح المشروعة للدول والشعوب الأخرى. وينبغي ألا تستخدم حرية التعبير والتجمع السلمي غطاء للتغاضي عن الحركات الراديكالية التي تعتنق أيديولوجية نازية وتؤيد تمجيد النازي والمتحالفين معهم. واستمرار هذه النوازع الخبيثة يُملي ضرورة بذل جهود مستمرة لوضع حاجز متين في طريق النازية الجديدة والنزعة الانتقامية، وتعزيز الوفاق بين الأعراق والثقافات وحشد جيل الشباب حول أفكار العدالة والمساواة. وندعو الجميع للمشاركة في المهرجان العالمي التاسع عشر للشباب والطلاب الذي يقام في سوتشي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

لا مكان للهيمنة في المستقبل، إن كنا نريد أن يكون المستقبل عادلاً يتيح للناس الفرصة لاختيار مسارهم الخاص

للتنمية. ويترتب على ذلك الحاجة إلى تعلم احترام الشركاء واحترام التنوع الثقافي والحضاري في عالمنا المعاصر. ولذلك، يجب أن نعود إلى أصولنا – أي القواعد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من صكوك المنظمة العالمية. والتزامنا بذلك النهج أكدناه مجدداً في إعلان الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية بشأن تعزيز القانون الدولي، الذي وقع في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦. واحترام مبدأي المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ينبغي أن يغدو معياراً للسلوك السليم وشرعية أي عضو في المجتمع الدولي.

ولا يمكننا معالجة القضايا العالمية المتمثلة في مكافحة الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل والتهديدات العابرة للحدود الأخرى دون التخلي عن فلسفة التفرد والتساهل. يجب ألاّ يكون هناك مكان للكيل بمكيالين في مكافحة الإرهاب. نحتاج إلى بذل جهود مشتركة عالمية بحق لإقامة جبهة عريضة لمكافحة الإرهاب، كما اقترح الرئيس فلاديمير بوتين من على هذا المنبر في العام الماضي (انظر A/70/PV.13). وقد برهنت المآسي في العراق وليبيا واليمن وسورية على ضرورة وقف المحاولات الانتهازية لاستخدام المتطرفين وسيلة للسعي إلى تحقيق نوايا جيوسياسية. وقبل فوات الأوان، لا بد أن نفكر في مهمة منع انتشار الأيديولوجية الإرهابية والمتطرفة، التي تحتجز الشباب حرفياً رهينة في مناطق مختلفة من العالم. ونحن نعكف على صياغة مشروع قرار في مجلس الأمن يهدف إلى تعبئة الجهود للقضاء على تلك الآفات. ونتطلع إلى دعم مبادرتنا.

إن القضاء على التربة الخصبة للتطرف سيصبح أسهل بكثير عن طريق تسوية النزاع بين إسرائيل وفلسطين. ومن المهم التغلب على المأزق العميق، وهو أمر منصوص عليه في تقرير المجموعة الرباعية لميسري الشرق الأوسط، الصادر في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦. ونحن ندعو إلى تنفيذ التوصيات الواردة فيه.

ونحن نشعر بقلق بالغ كذلك إزاء عدم الانتشار وتحديد الأسلحة. كانت هناك محاولات لاستبدال الأهداف الرئيسية لصون الاستقرار الاستراتيجي بجميع مكوناته بشعارات شعبوية مثل ”الصفر النووي“. ونرى أن عدداً من البلدان التي لديها ترسانات نووية لا تشترك في المعاهدات القائمة. والمعاهدة الأساسية بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية على المحك. فأطرافها تجد من الصعب التحدث بلغة مشتركة، خاصة في حالة إقدام بعض الدول النووية على نسف أي حلول توفيقية لبدء المفاوضات بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط .

ولطالما أيدت روسيا تخليص البشرية من خطر الأسلحة النووية والأنواع الأخرى من أسلحة الدمار الشامل. ومع ذلك، يتعين إحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي في سياق الدراسة الشاملة لكامل مجموعة العوامل التي تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي، بما في ذلك آثار منظومات الدفاع العالمية الأحادية الجانب المضادة للقذائف، وتطوير أسلحة هجومية استراتيجية غير نووية وخطر وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وعدم ضمان بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والاختلال المتزايد في توازن الأسلحة التقليدية في أوروبا.

ونحيط علماً بتزايد التأييد لمبادرتنا الداعية إلى وضع اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. وبدء مفاوضات جادة بشأن تلك المسألة، ومشروع المعاهدة بين روسيا والصين بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي من شأنه أن يساعد على كسر الجمود في الجسم الرئيسي لهيكل الأمم المتحدة لنزع السلاح المتعدد الأطراف، وأعني بذلك مؤتمر نزع السلاح. وندعو إلى دراسة مستفيضة لمقترحاتنا لتحسين اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية.

لقد دفعت البلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا إلى طريق

مسدود. ومحاولاتنا لإنقاذه واجهت ردود فعل حادة تحركها أيديولوجيات. وكل الأفكار للعودة إلى تلك المسألة لن تكون مجدية إلا إذا أدركت بلدان حلف شمال الأطلسي عدم جدوى التهديدات الرامية إلى تحقيق مزايا من جانب واحد على الإطلاق. وما زلنا منفتحين لحوار متكافئ واحترام متبادل مع منظمة حلف شمال الأطلسي، بما في ذلك من خلال منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

ولا بد من العمل من أجل تعزيز الاستقرار والأمن المتكافئ والمتكامل في أجزاء أخرى من العالم، لا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. والإجراءات الأخيرة لكوريا الشمالية، التي تشكل انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن، يجب أن تتوقف. وندعو بيونغ يانغ للتخلي عن برامجها للقذائف النووية والعودة إلى نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولكن، ليس من المقبول أن يستخدم هذا الوضع كذريعة لعسكرة واسعة النطاق في شمال شرق آسيا، ونشر مجموعة أخرى من شبكات الدفاع الصاروخي العالمي للولايات المتحدة الأمريكية. ويجب على الأطراف كافة الامتناع عن مواصلة تصعيد التوتر والشروع في الطريق صوب تسوية سياسية ودبلوماسية للمشكلة النووية في شبه الجزيرة الكورية من خلال استئناف المحادثات.

ونحن سنواصل الحوار في إطار مؤتمرات القمة لشرق آسيا بشأن إنشاء هيكل إقليمي للأمن والتعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على أساس عدم التكتل. وقدم عدد من البلدان المشاركة، بما فيها روسيا والهند والصين واندونيسيا، آراءها بشأن هذا الموضوع. وندعو بلدان المنطقة إلى الاتفاق على سبل تنفيذ المبادرة التي قدمها الرئيس بوتين لإقامة شراكة أوراسية (أوروبية آسيوية) موسعة بمشاركة بلدان الاتحاد الاقتصادي الأوراسي وغيرها من أعضاء رابطة الدول المستقلة، فضلا عن منظمة شنغهاي للتعاون ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والدول المهتمة الأخرى. وأود التأكيد على أن المبادرة المشار إليها مفتوحة وتتسق تماماً مع الخطط السابقة لإنشاء تكتل تجاري بين روسيا والاتحاد الأوروبي وتقوم على أساس معايير منظمة التجارة العالمية ومبادئها، خلافاً للمشاريع الأخرى التي تنطوي على تكتلات تجارية وثيقة تقوض وحدة نظم التجارة العالمية.

وسوف نستمر في دعم برنامج التوحيد في المحافل الدولية المختلفة – الأمم المتحدة ومنتدى البرازيل وروسيا والهند والصين ومجموعة جنوب أفريقيا، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومجموعة الـ ٢٠. والقمة الأخيرة في مدينة هانغتشو أكدت وضع مجموعة الـ ٢٠ كمنتدى اقتصادي ومالي عالمي رائد. ونشكر الرئاسة الصينية لجهودها في استخدام هذا المنبر التمثيلي بشكل فعال لتبادل الآراء حول القضايا الرئيسية للاقتصاد العالمي والسياسات الرامية إلى النهوض بتلك الاتفاقات لاحقاً في النسق العالمي للأمم المتحدة.

لقد أصبح التوقيع على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ حدثاً هاماً بين أنشطة الأمم المتحدة. فالمساهمات المحددة وطنياً على أساس طوعي تتحرك بنا صوب تحقيق أهداف الاتفاق، أي إبقاء الزيادة في متوسط درجات الحرارة العالمية في حدود أقل من درجتين مئويتين. وينبغي وضع قواعد وإجراءات واضحة لتنفيذ أحكام اتفاق باريس تحقيقاً للنجاح، على أن تؤخذ مصالح جميع الدول المشاركة في هذه العملية بعين الاعتبار. وفي هذا السياق، فإن إطلاق آليات السوق وغير السوق للحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، بموجب المادة السادسة من الاتفاق، مسألة ذات أولوية.

وفي التحليل النهائي، ستكون لتلك الآليات أهمية حاسمة في منع انتهاكات البيئة التنافسية ونقل الصناعات الملوثة والإنتاج القذر من بلد إلى آخر، مما يعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد أُنشئت الأمم المتحدة لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وتطوير التعاون الدولي المنصف. واليوم، يشمل هذا التعاون جميع مجالات الحياة الدولية، بما في ذلك الاتصالات والجوانب السياسية والعسكرية للأمن، وحماية المناخ، وتسوية النزاعات، وحفظ السلام، وضمان حقوق الإنسان والحريات، والتنمية المستدامة، وتنظيم تكنولوجيا المعلومات، والجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والفساد. وعلاوة على ذلك، يتضمن مسائل تتراوح بين القضاء على الأمراض المعدية إلى ضمان المسؤولية الاجتماعية للشركات وتعزيز التقدم العلمي والتكنولوجي.

وبالإضافة إلى ذلك، وبطبيعة الحال، يجب على الأمم المتحدة أن تعزز الحوار المدني، وبالتالي تعزيز التعددية والثقافات والتقاليد والعمل بمثابة محفز للتقدم في مجالي العلوم والفنون. ومن حيث الجوهر، نحن نتكلم عن الحفاظ على الإنسانية في جميع ثرواتها وتنوعها. وينبغي لهذا الهدف أن يشكل الأساس لجهودنا الجماعية. وينبغي أن يصبح ضرورة حتمية للتنمية العالمية والحافز لتحسين الحوكمة العالمية وإضفاء الطابع الديمقراطي الحقيقي على العلاقات الدولية.

وأود أن أعرب عن امتناننا لمعالي السيد بان كي – مون، الذي بذل جهودا هائلة، في منصبه بوصفه الأمين العام، للعمل على تجديد الأمم المتحدة من خلال الإجراءات المتخذة في الوقت المناسب. ونعتقد أن الأمين العام الجديد سيكون له أيضا إسهام قيم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إدوارد نالبانديان، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية أرمينيا.

السيد نالبانديان (أرمينيا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئ السيد بيتر تومسون، رئيس الجمعية العامة في هذه الدورة، وأن أتمنى له النجاح الكامل. وأود أن أشكر سلفه، السيد ماغتر ليكتوفت، وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا الكبير للأمين العام بان كي – مون على قيادته المقتدرة.

قبل يومين، احتفلت أرمينيا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاستقلالها. وخلال تلك الفترة القصيرة من الزمن، تم القيام بالكثير من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية، وسيادة القانون، والحكم الرشيد، وحماية حقوق الإنسان، والنهوض بالإصلاحات الاقتصادية. ولقد تمكنا من تحقيق تقدم كبير أيضا فيما يتعلق بخطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، ما زالت التحديات قائمة. وقد وُضعت احتياجات معظم الفئات الضعيفة اجتماعيا في مركز استراتيجية أرمينيا الإنمائية التطلعية للفترة ٢٠١٤–٢٠٢٥. وبالمثل، فإن الحكومة قد أطلقت خطة عمل وطنية بشأن حماية حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تواصل أرمينيا العمل بنشاط مع جميع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإجراءات الخاصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

وإن إصلاحنا الدستوري الجديد، الذي اتبع عملية شاملة للمناقشات العامة الواسعة والرامية إلى تنفيذ نظام الإدارة الجديد والمحسن مع زيادة الشفافية والمساءلة، قد أُقر في استفتاء على نطاق البلد في كانون الأول/ديسمبر الماضي ورحبت به الهيئات الدولية ذات الصلة.

(تكلم بالإنكليزية)

ولدى الأمم المتحدة دور كبير في تغيير البيئة، التي أدت إلى التعصب والتمييز العنصري وكره الأجانب والتطرف العنيف والإرهاب. وفي حالات عدة، أدانت أرمينيا الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش وغيرها من الجماعات الإرهابية، التي تهدد الشعوب في المنطقة وخارجها. وكان للحرب في سورية أثر مدمر على سكانها المدنيين، بما في ذلك الأقليات القومية والدينية، التي تواجه تهديداً لبقائها في شكل الجرائم على أساس الهوية. ولم يسلم من العنف السوريون الأرمن، وفقد الكثير

منهم أرواحهم. وقد دُمرت المستوطنات والكنائس والمدارس والمؤسسات الثقافية الأرمينية.

وقبل مائة عام، وجد اللاجئون الأرمن المأوى في كثير من البلدان العربية بعد الإبادة الجماعية للأرمن. واليوم، يُجبر الآلاف من الأرمن، جنباً إلى جنب مع غيرهم من الناس في الشرق الأوسط، على النزوح من ديارهم مرة أخرى. ومن سورية، وجد أكثر من ٢٠ ٠٠٠ ملاذا في أرمينيا. ولذلك، نحن نعلم ما يعني أن يكون المرء لاجئاً وأن يستضيف اللاجئين. فإن الحكومة الأرمينية قد بذلت جهودا كبيرة لمساعدة اللاجئين وتيسير إدماجهم. ن نعتقد أن هناك حاجة إلى التعاون الدولي على نطاق أوسع من أجل التصدي بشكل ملائم للتحديات التي يطرحها التشريد الجماعي. والتنفيذ الكامل للالتزامات التي تم التعهد بها في إعلان نيويورك اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١)، الذي اتخذ قبل بضعة أيام في الجمعية، يمثل معلما هاما في هذا الصدد.

ونود أن نؤكد على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للتحركات الكبيرة للأشخاص من خلال العمل على منع الجرائم ضد البشرية وتسوية النزاعات سلمياً وإيجاد حلول سياسية دائمة. وما انفكت أرمينيا تدعم باستمرار وضع آليات الوقاية وتساهم فيها، ولا سيما من خلال المبادرة على نحو منتظم بتقديم قرارات بشأن منع الإبادة الجماعية في مجلس حقوق الإنسان.

وباعتبار أرمينيا دولة شهدت أول إبادة جماعية في القرن العشرين ولا تزال تواجه نكران ذلك الرعب، فإنها تؤكد من جديد تأييدها القوي لمكافحة الإفلات من العقاب على جرائم الإبادة الجماعية. ويصادف عام ٢٠١٦ الذكرى السنوية الأولى للقرار ٣٢٣/٦٩، الذي بادرت به أرمينيا، والذي يعلن ٩ كانون الأول/ديسمبر اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة

وبينما لا يزال تهديد العنف ينتشر في مختلف أنحاء العالم، من الأهمية بمكان أن نجعل جهودنا المشتركة الرامية إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين أكثر فعالية. واستنادا إلى هذا الفهم، شاركت أرمينيا في عدد من إجراءات الأمم المتحدة وفي عمليات السلام التي أذنت بها الأمم المتحدة، مساهمة بصورة فعالة في بناء السلام والأمن الدوليين. وكما لاحظ الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام مؤخرا، ”إن دعم أرمينيا مهم ليس فقط بسبب المساهمة التي تقدمها بل أيضا بسبب التاريخ الأرمني والتحديات التي تم التغلب عليها خلال هذا التاريخ“. وبالفعل، إن التاريخ يعلمنا أن أمن المرء يرتبط ارتباطا وثيقا بأمن الآخرين.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، فضلا عن الذكرى السنوية الثلاثين لإعلان الحق في التنمية. والأخير يؤكد على:

> ”حق الشعوب في تقرير المصير الذي بموجبه يكون لها الحق في تقرير وضعها السياسي بحرية وفي السعي إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحرية“. (القرار ١٢٨/٤١، المرفق، الفقرة السادسة من الديباجة).

ومن المعروف جيدا أن ميثاق الأمم المتحدة يشدد على احترام مبادئ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، كمقصد من مقاصد المنظمة.

إن الرد العدواني للدول على التطلعات السلمية للشعوب في ممارسة حقها في تقرير المصير ليس من شأنه إلا إضفاء الشرعية على هذه التطلعات، وحرمان المعتدي من أي ادعاء للسلطة على هذه الشعوب. وقد أشار الخبير المستقل المعني بتعزيز نظام دولي ديمقراطي وعادل بحق إلى أن تقرير المصير ينبغي ألا يعتبر مصدرا للنزاع، بل إن الصراع هو نتيجة لانتهاك الحق في تقرير المصير.

وترفض أذربيجان بعناد الاعتراف بحق شعب ناغورني كاراباخ في تقرير المصير. وكجزء من سياسة أذربيجان للتطهير العرقي والعدوان، وابتداء من أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، تعرض الأرمن للمجازر وطُردوا من ديارهم. واعتبر الفائز بجائزة نوبل للسلام أندريه ساخاروف تلك الإجراءات تهديدا بإبادة جماعية جديدة ضد الشعب الأرمني.

وهذا العام، ومرة أخرى، في أوائل نيسان/أبريل، وفي انتهاك صارخ لاتفاق وقف إطلاق النار، أطلقت أذربيجان عملية عدوان أخرى واسعة النطاق ضد ناغورني كاراباخ، مستهدفة بشكل عشوائي البنية التحتية المدنية والسكان.

وكان من بين الضحايا فتى عمره ١٢ عاما وامرأة عمرها ٩٢ عاما. وقُطعت رؤوس ثلاثة من جنود القوات المسلحة لناغورني كاراباخ الأسرى بنفس الأسلوب الذي يتبعه تنظيم داعش، وعُرض ذلك في وقت لاحق في المدن والقرى، ونُشر الخبر عن طريق وسائط التواصل الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، فقد كرّم زعيم أذربيجان علنا مرتكبي تلك الجريمة. وخلال تبادل الجثث بين ناغورني كاراباخ وأذربيجان، والذي تم بوساطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تم تسجيل أن الجثث المنقولة من الجانب الأذربيجاني حملت علامات تعذيب وتشويه لا يمكن إنكارها. وهذه الفظائع البغيضة تخالف القواعد الأساسية للعالم المتحضر وتشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني.

وقوض الاعتداء الذي وقع في نيسان/أبريل عملية السلام. وبغية استعادة الثقة والعمل من أجل التوصل إلى حل سلمي للصراع، ينبغي اتخاذ تدابير لمنع استخدام القوة وتهيئة الظروف التي تفضي إلى النهوض بعملية السلام. وذلك كان الهدف الرئيسي لاجتماعي القمة بشأن ناغورني كاراباخ واللذين عقدا في فيينا في أيار/مايو وفي سان بطرسبرغ في حزيران/يونيه. ومن الضروري تنفيذ ما تم التشديد والاتفاق عليه بوجه خاص في هذين الاجتماعين: أولا، الالتزام الكامل باتفاقي وقف إطلاق النار الثلاثي لعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، واللذين لا ينصان على حدود زمنية؛ وثانيا، إنشاء آلية للتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار؛ وثالثا، توسيع قدرات الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ورغم كل الصعاب، تمكن شعب ناغورني كاراباخ من الدفاع عن نفسه وإنشاء مجتمع حر وديمقراطي.

وستواصل أرمينيا جهودها، جنبا إلى جنب مع البلدان الوسيطة – روسيا والولايات المتحدة وفرنسا – والتي تشارك في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، للوصول إلى حل سلمي حصرا لنزاع ناغورني كاراباخ. واقترح الرؤساء المشاركون صيغة متحضرة نوعا ما لتسوية المسألة – صناديق الاقتراع بدلا من الرصاص. وينص الاقتراح الذي قدمه رؤساء البلدان الشريكة في الرئاسة على تحديد المركز القانوني النهائي لناغورني كاراباخ مستقبلا من خلال تعبير سكانها عن إرادتهم بشكل ملزم قانونا. إن العقلية التي تدعم همجية القرون الوسطى، كما شهدنا في نيسان/أبريل، تجد صعوبة في القبول بالنُهج المتحضرة للعالم المعاصر.

ترحب أرمينيا بإدماج برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بوصفه خطوة هامة في تعزيز التنمية المستدامة والشاملة للجميع. وقد اعتمدت حكومة أرمينيا استراتيجية وطنية لكفالة التنفيذ الفعال لبرنامج عمل فيينا وجعله جزءا رئيسيا من سياساتنا. ونحن نشجب السياسات التي تنص على اتخاذ تدابير اقتصادية أحادية الجانب باعتبارها وسيلة للضغط السياسي. ومرة أخرى، تؤكد خطة عام ٢٠٣٠ مجددا على أن هذه التدابير تضر بالتنمية المستدامة. ويشكل الحصار البري الأحادي الجانب الذي تفرضه تركيا على أرمينيا انتهاكا صارخا للقانون الدولي. وهو لا يزال

يعوق بشدة طرق المواصلات الإقليمية الخاصة بالعبور والتعاون والتكامل الاقتصاديين.

وترحب أرمينيا بالدور المركزي للأمم المتحدة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ الجديدة والشاملة. ونحن لا نستهين بالتحديات التي تواجهنا جميعا، وبالمثل، ينبغي عدم التقليل من شأن الفرص. وبعد مرور أكثر من سبعة عقود على إنشاء الأمم المتحدة، يجب علينا أن نظهر نفس التبصر والرؤية لحماية مستقبل المنظمة وضمان أفضل مستقبل ممكن لشعوب الأمم المتحدة. وأرمينيا ملتزمة تماما بتلك الأهداف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فرانك – فالتر شتاينماير، وزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية.

السيد شتاينماير (ألمانيا) (تكلم بالألمانية؛ وتولى الوفد الترجمة الشفوية): بالنسبة للكثير من الناس، أصبح العالم مكانا غير مأمون. وتبدو التحديات التي تواجهنا هائلة، وفي بعض الأحيان يبدو أنه من المستحيل تقريبا إيجاد حلول للصراعات العديدة من حولنا. ومع ذلك، فإن أمامنا خيارا هنا جميعا، كسياسيين. والخيار هو بين الاستسلام أو المشاركة في حل في تلك الأزمات، وبين العزلة أو التعاون المتعدد الأطراف، وبين الانكفاء على الذات على الصعيد الوطني أو تحمل المسؤولية المشتركة تجاه بعضنا بعضا.

ولدينا الخيار. فهل نتخلى عن التقدم الحضاري الذي أحرزه الجيل المؤسس للأمم المتحدة بعد معاناته من حربين عالميتين ونرجع إلى القرن التاسع عشر؟ هل نعود إلى حقبة تحالفات القوى المقاصدية الهشة والصراعات على السلطة بين الدول القومية؟ أم نمضي قدما ونعمل معا للتغلب على تحديات القرن الحادي والعشرين – سواء كانت الهجرة أو تغير المناخ أو الإرهاب؟

وفي ضوء الاجتماعات الدراماتيكية التي عقدت بشأن سورية في هذا الأسبوع، أود أن أضيف أنه يمكننا أيضا أن نختار ما إذا كنا سنضع ثقتنا في قوة الدبلوماسية، أم نكتفي بهز أكتافنا ونستسلم في مواجهة الصراعات العديدة الجارية من حولنا – سورية وليبيا واليمن وشرق أوكرانيا. وهل نستسلم ونسمح حتى بزيادة تصعيد تلك الصراعات، أم سنكون على قدر مسؤوليتنا ونواصل العمل لإيجاد حلول بالرغم من كل النكسات؟ لدينا الخيار.

وفي أوروبا أيضا، نحن نواجه خيارا الآن بعد أن حددت المملكة المتحدة خيارها واختارت أن تترك الاتحاد الأوروبي. فهل نكافح الآن للإبقاء على أوروبا متماسكة؟ أم نسمح بأن ينهار هذا السلام الرائع وهذا المشروع الاجتماعي مرة أخرى، أو حتى نسمح للشعبويين بتفريقنا؟ ولدينا الخيار. وفي آسيا، أيضا، حيث تتصارع قوى جديدة لكسب النفوذ، هناك أيضا خيار. فهل تعتقد هذه القوى أن مستقبلها يعتمد على قوتها وحدها؟ أم هل يكمن مفتاح المستقبل المشرق والأمن التعاوني في مشاركتها في النظام الدولي؟ وشركاؤنا الآسيويون لديهم الخيار.

كما أن الولايات المتحدة تواجه خيارا في غضون ستة أسابيع. وهناك أيضا، فإن الخيار هو بين ما يُفترض أنه انسحاب محتمل من عالم منكوب بالأزمات، الأمر الذي يطالب به البعض، أو التعاون مع الشركاء الدوليين لحل مشاكل العالم. وهذا الخيار مهم بالنسبة لنا جميعا والخيار أمامنا هو إما الانسحاب والاستسلام ليمض كل في سبيله منفردا، أو تحمل المسؤولية المشتركة من أجل مستقبل أفضل.

وسيتوقف نجاحنا في إيجاد حلول دائمة للتحديات الملحة الرئيسية التي نواجهها على القرار الذي سنتخذه بشأن هذا الخيار. وأنا أتكلم الآن على وجه الخصوص عن الأزمة السورية ومسألة اللاجئين والهجرة. غير أنه إلى جانب إدارة هذه الأزمة الحادة، فإن هذا الأمر يضعنا أيضا أمام خيار

بشأن الاتجاه الذي سيسير فيه عالمنا ونوع النظام الدولي الذي سنعيش في ظله معا في المستقبل.

وهدف السياسة الخارجية الألمانية وتركيزها واضحان – إننا نريد تشكيل عالم عادل يعمه السلام ونريد تشكيله بالتعاون مع جميع الشركاء الذين يتقاسمون معنا هذا الهدف. وكانت الأمم المتحدة وستظل المنتدى المحوري لذلك. وفي سياق كل الاجتماعات المتعلقة بالأزمة، يحدوني الأمل في أننا، هنا في الأمم المتحدة، قد حددنا خيارا هاما بشأن الاتجاه الذي نريد أن نسير فيه، وهو الخيار الصحيح.

وقد اخترنا أيضا الوحدة والاستدامة والتحول من خلال الوثيقة التي اعتمدناها في العام الماضي: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وخطة عام ٢٠٣٠ هي اتفاق عالمي بشأن مستقبل العالم، جهة التنسيق، نقطة الالتقاء لإجراءاتنا المشتركة. وينبغي أن تكون سياساتنا قائمة على حقوق الإنسان، وسيادة القانون ومكافحة الفقر والتمييز. وسنقوم أيضا بوضع العدالة العالمية على جدول أعمال مجموعة العشرين عندما نتولى الرئاسة في عام ٢٠١٧.

وأود أن أعرب عن شكرنا للأمين العام بان كي – مون، الذي شرع في خطة عام ٢٠٣٠. ونود أيضا أن نشكره على التزامه باتفاق باريس التاريخي بشأن تغير المناخ، والذي صدق عليه البرلمان الألماني في وقت سابق من هذا الأسبوع. وأين نستطيع أن نثبت، إن لم يكن هنا في الأمم المتحدة، أنه يمكننا من خلال التعاون وحده، المضي قدما نحو تحقيق العدالة والاستدامة، نحو السلام والأمن. فميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي يوفران الأساس لتحقيق ذلك.

لقد انتهكت كوريا الشمالية مرارا، وبطريقة صارخة، المبادئ الأساسية للقانون الدولي. ونحن ندين بأشد العبارات الممكنة التجربة النووية الأخيرة التي قامت بها كوريا الشمالية. لا يمكننا أن نقبل بأن يعرض أي بلد الأمن في تلك المنطقة للخطر.

توفر الأمم المتحدة الأدوات التي نحتاجها لعملنا هنا في نيويورك وفي المناطق المنكوبة بالأزمات. وفي ليبيا واليمن، نحن ندعم الجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوثان الخاصان للأمين العام لإيجاد حلول سياسية. وفي سورية، من الواضح أنه بدون العمل المتفاني للأمم المتحدة وخبرائها، سيكون هناك اليوم معاناة أكبر وسيكون الأمل في التوصل إلى حل أقل. الأمل الذي أثاره قبل أسبوع وقف إطلاق النار قد تلاشى مرة أخرى، عقب الهجوم القاتل والمغرض والشنيع على عمال المساعدة الإنسانية قبل بضعة أيام.

واليوم، لا يمكن أن تكون الحالة أكثر خطورة. ومرة أخرى، نواجه مسألة الاختيار. هل سننجح في اتخاذ الخطوة الأولى نحو وقف لإطلاق النار، الأمر الذي من شأنه أن يجعل أخيرا وصول المساعدات الإنسانية ممكنا حتى يتمكن الناس من الحصول على ما يحتاجون إليه للبقاء على قيد الحياة؟ وتحقيقا لهذه الغاية، اقترحت اتفاقا بشأن حظر الرحلات الجوية العسكرية خلال فترة عدة أيام. ويجب على قوات الأسد الجوية أن توقف هجماتها. وأعتقد أن لدى موسكو أيضا مسؤولية المساعدة في تحقيق ذلك. وإذا لم ننجح، فستضيع جميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي لسورية تحت وابل القنابل. ولهذا السبب وحده، وعلى الرغم من فشلها بالأمس، يجب أن تتواصل جهودنا في الفريق الدولي لدعم سورية من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار.

وبينما يعمل المجتمع الدولي بجد في نيويورك لتحقيق وقف لإطلاق النار، لا يزال الأسد يقصف حلب بالقنابل، الأمر الذي يثبت مرة أخرى أنه لا يمكن لنظام الأسد أن يحدد مستقبل سورية ولا يجب أن نسمح له بذلك. ومع ذلك، لا يمكننا أيضا السماح باستخدام الصراع من قبل القوى القريبة

أو البعيدة بغية إعادة رسم الخريطة السياسية والعرقية في الشرق الأوسط. يجب أن تبقى الحدود الخارجية لسورية، وينبغي ألا نسمح بتحديد حدود داخلية جديدة. فيُمكن للأطراف في البلد والمنطقة، بل ينبغي لهم، أن يعلنوا عن مصالحهم المشروعة. بيد أنه يجب تحقيق توازن عادل لتلك المصالح. الإصرار على حقيقة واحدة من الحقائق المطلقة الكثيرة لن يجعل عملية إحلال السلام أقرب. وإنني أكرر وأريد أن أكون واضحا تماما: لن يكون هناك رابحون في هذه الحرب.

وفي مواجهة هذه المعاناة، علينا الآن واجب محاولة التخفيف من محنة الشعب السوري. في الوقت الراهن، فإن ألمانيا واحدة من أكبر الجهات المانحة للمساعدة الإنسانية. وحتى الآن، وفرنا نحو ٢,٥ بليون دولار من أجل سورية وجيرانها. وقد كنا نشطين بشكل خاص في المساعدة على تحقيق استقرار المناطق التي تم تحريرها من الدولة الإسلامية في العراق. ففي تكريت، اشتركنا مع وكالات الأمم المتحدة لإعادة بناء المدارس والآبار، بحيث يكون في إمكان ما يصل إلى ٩٠ في المائة من الأشخاص الذين فروا العودة. وفي الرمادي، نركز على إزالة الألغام غير المنفجرة. وفي الحالة المتعلقة بالموصل، نقوم حاليا بالإعداد لمساعدة القوات المحلية على البدء في إعادة بناء المدينة، التي نأمل أن تتحرر قريبا. وفي نفس الوقت، نعمل على تعزيز الوصول إلى التعليم وسوق العمل في البلدان المجاورة لسورية – تركيا والأردن ولبنان – بحيث يمكن للناس أن يكون لهم مستقبل في منطقتهم.

في عام ٢٠١٥، رحبنا في ألمانيا بأكثر من مليون شخص وقدمنا لهم المأوى. وبدأنا تدريب اللاجئين لكي يكتسبوا المهارات اللازمة لإعادة بناء مدنهم. والهدف هو ضمان أن لا يبقى الإيمان بمستقبل في الوطن مجرد أمل ولكن أمرا يمكن أن يصبح حقيقة واقعة. يجب أن تكون استجابتنا لتحركات اللاجئين والهجرة، عملا عالميا مشتركا في وعي كامل بالمستقبل. من الواضح أن التحدي سيصبح أكبر، إذا ما استمرت الصراعات والمشقة والفقر. ولهذا السبب يجب علينا معالجة الأسباب الجذرية معا. وعلاوة على ذلك، يجب علينا تحسين الإطار الهيكلي للجهود الدولية الرامية إلى التعامل مع تحركات اللاجئين والهجرة. وكرئيس مشارك، جنبا إلى جنب مع المغرب، للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، نريد القيام بدورنا خلال السنتين القادمتين. ومن خلال اجتماع المائدة المستديرة في برلين بشأن اللاجئين والهجرة، نحن نركز على تحسين هياكل المساعدة الإنسانية.

إن اجتماع الجمعية العامة العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، الذي عقد في ١٩ أيلول/سبتمبر، قد اتخذ قرارات هامة بشأن مزيد من الإجراءات المشتركة. ونود أن نعرب عن شكرنا للأمين العام بان كي – مون ورئيس الولايات المتحدة باراك أوباما على استضافتهما لمؤتمر قمة القادة بشأن اللاجئين في ٢٠ أيلول/سبتمبر، إلى جانب البلدان المشاركة في الاستضافة وهي كندا وإثيوبيا وألمانيا والأردن والمكسيك والسويد.

ونحن أيضا بحاجة كذلك إلى إعادة تنشيط المشاركة والتعاون في أوروبا. فقد ظهرت انقسامات جديدة في قارتنا بعد ضم روسيا للقرم، في انتهاك للقانون الدولي وبعد الصراع في شرق أوكرانيا. لقد تغيرت الحالة الأمنية، ونحن بحاجة إلى التفاعل معها. أولا، نحن بحاجة إلى تعزيز استعدادنا للدفاع عن أنفسنا. وفي الوقت نفسه، يجب علينا أيضا أن نكون ملتزمين بالتعاون. وبالتعاون مع فرنسا وروسيا وأوكرانيا، نحن نعمل بلا كلل في إطار صيغة نورماندي على إيجاد حل سياسي للنزاع في أوكرانيا. وقد تم أخيرا تحقيق تقدم مع القرار الإطاري لمجموعة الاتصال الثلاثية بشأن فض الاشتباك بين القوات، والذي صدق عليه هذا الأسبوع. ليس وقف إطلاق النار هو كل المطلوب لمجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك، ولكن لا يمكننا إحراز أي تقدم سياسي إذا لم يتم إسكات الأسلحة.

غير أن هناك الكثير على المحك. يجب أن ندرك أن الأمن الحقيقي والدائم في أوروبا لا يمكن إلا أن يتخذ شكل الأمن التعاوني. لهذا السبب، وكما اقترحت، يجب أن نولي مزيدا من الاهتمام إلى تحديد الأسلحة في أوروبا. لا يراد من هذه الجهود أن تكون بديلة عن الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها بعد. إنما تحضرني التحديات الجديدة، والتكنولوجيات الجديدة، والتهديدات الجديدة، والعديد منها لم يتم حتى ذكرها في الوثائق الحالية. هدفنا هو جعل الأمن ممكنا للجميع.

وإذ نسعى إلى تعزيز الحوار بين الشرق والغرب، لا سيما في هذه الأوقات العصيبة، فقد تولينا رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هذا العام. وهي، بالمناسبة، المنظمة الوحيدة حيث يواصل الشرق والغرب العمل معا على أساس منتظم. ونحن بحاجة إلى الأمم المتحدة، فضلا عن المؤسسات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لضمان أن لا تتحول المصالح المتباينة والاختلافات في الرأي إلى اغتراب دائم، ممهدة بالتالي الطريق لاندلاع المزيد من الصراعات الجديدة.

يذكرنا تاريخنا، نحن الألمان، بأنه يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا للتغلب على الانقسامات في أوروبا. وعندما تكلم فيلي برانت، مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية آنئذ، في الجمعية العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، بعدما رُفع علما شطري ألمانيا أمام هذا المبنى، قال إنه،

> ”في عالم نعتمد فيه اعتمادا متزايدا على بعضنا البعض، لا يجب أن تتوقف سياسات السلام عند عتبة بابنا“ (A/PV.2128، الفقرة ٣٣).

ويصدق هذا القول اليوم في عالمنا المترابط أكثر مما كان عليه الحال في ذلك الوقت. وهو يصدق أكثر بالنسبة لبلد كبير ومزدهر والذي يرى شركاؤنا، عن حق، أنه ينبغي أن يضطلع بدور يتناسب مع حجمه وقدراته. وهذا هو السبب في تقديم ألمانيا طلبا لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠. السلام والعدالة والابتكار والشراكة – تلك هي أهدافنا. وهذه هي الفكرة الرئيسية وراء ترشحنا. وسنسترشد بها.

على الرغم من الأزمات والصراعات، ما زلت أعتقد اعتقادا راسخا أن المستقبل يكمن في أيدينا. وسنجعل العالم مكانا أفضل إذا ما تولينا المسؤولية معا، وليس ضد بعضنا بعضا بل مع بعضنا بعضا، وقبل كل شيء، إذا ما عملنا من أجل أولئك الذين سيأتون بعدنا بوصفهم الجيل القادم. ولدينا الخيار. ولكن علينا أن نقرر!

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ري يونغ هو، وزير خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد ري يونغ هو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالكورية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أهنئ السيد بيتر تومسون على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. وآمل أن تقود قيادته القديرة هذه الدورة إلى نتيجة ناجحة. وآمل أيضا أن تسهم هذه الدورة، المعقودة تحت شعار ”أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا“، إسهاما مجديا في تعزيز التنمية السلمية والازدهار لجميع البلدان.

إن السلام والأمن هما الموضوعان الدائمان للأمم المتحدة. وتحقيق أهداف التنمية المستدامة يستلزم توفر السلام والأمن. وحتى في هذه اللحظة، وبينما تطمح الأمم المتحدة إلى تحقيق تحول من خلال التنمية المستدامة، فإن العالم يئن تحت وطأة ريح الإرهاب العاتية وأزمة اللاجئين غير المسبوقة الناجمة عن الحروب والعدد المتزايد من البؤر العالمية الساخنة.

وقد تم الآن تحويل شبه الجزيرة الكورية إلى أخطر بؤرة ساخنة في العالم بل إنها يمكن أن تشعل فتيل حرب نووية.

إن البيئة السلمية أهم شرط أساسي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي شرعت في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية الخمسية للتنمية الاقتصادية بهدف تنشيط الاقتصاد ككل وإرساء الأساس للتنمية المستدامة.

وكما يشهد المجتمع الدولي في كل عام، كثيرا ما تسود شبه الجزيرة الكورية حالة يمكن أن تخرج عن نطاق السيطرة. والسبب الجذري لذلك يقع بالكامل على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية التي ترفض التخلي عن سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولكنها تجري بدلا من ذلك تدريبات حربية عدوانية، الواحدة تلو الأخرى، في شبه الجزيرة الكورية وما حولها. وكانت التدريبات العسكرية المشتركة الواسعة النطاق التي أجرتها الولايات المتحدة في آذار/مارس وفي نيسان/أبريل وفي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر من هذا العام استفزازية للغاية وعبارة عن مناورات عسكرية ضخمة. فقد شملت ما يزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ من القوات والأعتدة الاستراتيجية، بما في ذلك قاذفات نووية استراتيجية وغواصات نووية استراتيجية. وكان حجمها أكبر بكثير مما يكفي لخوض حرب شاملة.

وهذه التدريبات الحربية النووية ذات طابع هجومي وعدواني للغاية، كونها تشمل أساسا ضربات عالية الدقة وتسلل مغاوير وعمليات إنزال وضربات نووية استباقية، ترمي إلى الإطاحة بقيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واحتلال بيونغ يانغ. ولا يوجد مكان في العالم اليوم تجري فيه تدريبات عسكرية مشتركة واسعة النطاق مماثلة لتلك التي تجري حول شبه الجزيرة الكورية، كما لا تجري مناورات حربية بمثل هذا الطابع الاستفزازي والعدائي. ولم يسبق مطلقا حدوث مثل هذه التهديدات العسكرية المكشوفة والتدريبات البالغة الخطورة والعدوانية تحت سمع وبصر العدو.

ولم يتم إنشاء آلية سلام مؤسسية مناسبة في شبه الجزيرة الكورية. وحرب الخمسينيات من القرن الماضي لم تنته، ولكن لا تزال هناك هدنة مؤقتة سارية المفعول. وهذا يعني أن أيا من الجانبين لا يشعر بالحاجة إلى إصدار إعلان حرب إذا أراد أن يبدأ القتال من جديد. إنها مكان يمكن فيه للأعمال العسكرية الاستفزازية مثل التدريبات العسكرية المشتركة الواسعة النطاق أن تثير بسهولة حفيظة الجانب الآخر وتستفزه للرد.

ويمكن أن يؤدي أي حادث بسهولة إلى نشوب نزاع وتصاعده إلى حرب شاملة. ويتزايد الإعراب عن القلق بشأن تفاقم التوترات الناجمة عن هذه التدريبات العسكرية المشتركة الواسعة النطاق. ونحن نسمع أصواتا تعرب عن القلق في البلدان المجاورة وفي العديد من بلدان المنطقة وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية وفي كوريا الجنوبية. وتبذل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كل جهد ممكن لمنع النزاع المسلح وإمكانية تصعيده، على الرغم من أنها تتخذ ما يلزم من تدابير مضادة للدفاع عن النفس، كلما أجرت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية التدريبات العسكرية المشتركة الاستفزازية والعدوانية.

وقد أشار القائد المُبجل الرفيق كيم جونغ أون، رئيس حزب العمال الكوري ورئيس لجنة شؤون الدولة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في المؤتمر السابع للحزب إلى أنه ينبغي للولايات المتحدة أن تتخلى عن سياستها العدائية البالية تجاه بلدنا وأن تستعيض عن اتفاق الهدنة الكوري باتفاق سلام وتسحب قواتها المسلحة ومعداتها الحربية من كوريا الجنوبية. وأوضح أيضا أن ثمة حاجة إلى الحوار والمفاوضات، وذلك في المقام الأول، بين السلطات العسكرية في كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية بغية ضمان السلام في شبه الجزيرة الكورية وتحقيق إعادة التوحيد الوطني. ولكن لم يكن هناك أي رد إيجابي، فيما تتواصل التدريبات العسكرية المشتركة الواسعة النطاق التي تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهي تصبح استفزازية وعدوانية أكثر فأكثر.

وفي الوقت الراهن على الساحة الدولية، تتجاهل القوى الإمبريالية التي تقودها الولايات المتحدة علنا المبادئ الأساسية المعترف بها على نطاق واسع للعلاقات الدولية في مخططاتها المشينة للهيمنة والتدخل، بينما يجري تجريم العدالة وتحويلها إلى نوع من الظلم، بما يتماشى مع مصالح القوى الإمبريالية. وللحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية المستدامة، يجب أن تتحقق العدالة الدولية الحقيقية دون تقصير. وتشير المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة إلى أن المنظمة

”تتذرّع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها“.

ومع ذلك، فإن مجلس الأمن عندما يتناول مسألة شبه الجزيرة الكورية، فإنه يقوم حاليا بالتستر على عنجهية وتعسف الولايات المتحدة الأمريكية باسم الأمم المتحدة، متجاهلا العدالة والقانون الدولي.

إن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ووفقا للمادتين ٣٤ و ٣٥ من الميثاق، قد طلبت في عدة مناسبات من مجلس الأمن عقد جلسة طارئة بشأن ما تشكله تدريبات الولايات المتحدة العسكرية المشتركة الواسعة النطاق في شبه الجزيرة الكورية من تهديد للسلم والأمن الدوليين. وفي هذا العام وحده، قدمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طلبات كهذه إلى مجلس الأمن في آذار/مارس وفي آب/أغسطس، ولكن المجلس رفضها في كل مرة. ومن ناحية أخرى، فإن مجلس الأمن ينتقد التدابير المشروعة للدفاع عن النفس التي تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لحماية سيادتها وكرامتها وأمنها الوطني.

ولم يكن لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خيار سوى الحصول على السلاح النووي بعد أن قامت بكل ما هو ممكن للدفاع عن أمنها الوطني من التهديد النووي المستمر من قبل الولايات المتحدة، والذي ما زال مستمرا منذ الخمسينات من القرن الماضي. وقرارنا بتعزيز تسلحنا النووي هو تدبير مشروع للدفاع عن النفس لحماية أنفسنا من التهديدات النووية المتواصلة من جانب الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن مجلس الأمن، ومؤخرا في القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، أعلن أن الأنشطة المستمرة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، النووية منها وتلك ذات الصلة بالقذائف التسيارية تشكل تهديدا واضحا للسلم والأمن الدوليين. وهذا القرار هو أحدث تلفيق ضد بلدي. وفيما يتعلق بالأساس القانوني لهذا القرار، فليس هناك في ميثاق الأمم المتحدة ولا في أية اتفاقية دولية أخرى حكم ينص على أن الأنشطة النووية وتلك المتعلقة بالقذائف التسيارية تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وفي الممارسة العملية، لم تصبح البلدان التي بدأت نفس هذه الأنشطة قبل وقت طويل من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية موضع تساؤل قط في مجلس الأمن. ولا يسع المرء إلا أن يتساءل على أي أساس وبأي سلطة مخولة له، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، الذي يحظر على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الانخراط في أنشطة نووية أو القيام بأنشطة تتعلق بالقذائف التسيارية. وإذا كان للمجلس أسبابه وسلطته، فلما لا يعتمد قرارات ضد البلدان التي تجري نفس التجارب النووية ونفس اختبارات القذائف التسيارية؟ ولقد قدمنا استبيانا رسميا إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة في هذا الصدد، وانقضى ما يقرب من أربعة أشهر والأمانة العامة لم ترد.

مع ذلك، فإن السبب واضح. وهو أن مجلس الأمن هو المكان الذي تتقرر فيه الإدانة أو البراءة، لا على أساس العدالة، بل على أساس ما إذا كان المرء يملك حق النقض. إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تملك السلطة الأخلاقية لإجبار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تنفيذ هذا النوع من القرارات غير المُستحقة، والدول الأعضاء ليست ملزمة أخلاقيا بتنفيذ هذه القرارات غير المنصفة وغير العادلة.

في الأسبوع الماضي، عُقد مؤتمر القمة السابع عشر لحركة بلدان عدم الانحياز في جزيرة مارغاريتا الجميلة في فنزويلا. وفي الوثيقة الختامية، أعرب رؤساء الدول والحكومات عن القلق بشأن أنه،

”في السنوات الأخيرة، سارع مجلس الأمن إلى التهديد باتخاذ إجراءات إنفاذ أو الإذن بها في بعض الحالات، بينما التزم الصمت ولم يحرك ساكنا في حالات أخرى“.

وأكدوا أنه،

”ينبغي ألا تُفرَض الجزاءات إلا في حالة وجود تهديد للسلام والأمن الدوليين، أو إذا وقع عمل من أعمال العدوان، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة“.

وفي الإعلان الختامي لقمة مارغريتا، أعرب رؤساء الدول والحكومات عن،

”إدانتهم لفرض وتطبيق التدابير القسرية الانفرادية ضد بلدان الحركة، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما مبدأي عدم التدخل وتقرير المصير واستقلال الدول“.

وهذا هو الموقف المشترك لبلدان حركة عدم الانحياز التي تشكل قرابة ثلثي عضوية الأمم المتحدة. هذا هو الصوت الحقيقي للمجتمع الدولي. لن تتحقق العدالة الدولية من ذاتها أبدا؛ ولا يمكن أن تتحقق إلا عندما يزداد صوت البلدان المستقلة قوة ضد الإمبريالية.

واختيارنا أن نصبح دولة حائزة للأسلحة النووية هو سياسة دولتنا. وما دامت هناك دولة حائزة للأسلحة النووية معادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فلا يمكن الدفاع عن أمننا الوطني والسلام في شبه الجزيرة الكورية إلا من خلال الردع النووي الموثوق به. والسبب في أنه لم يكن لدينا أي خيار آخر سوى تعزيز قدرتنا على الردع النووي بدون تحفظ ربما لا يسهل فهمه من قبل البلدان الأوروبية التي اضمحل وعيها الأمني في أعقاب نهاية الحرب الباردة قبل ٢٥ عاما أو من قبل البلدان التي لم تكن الأسلحة النووية لقوة معادية أبدا على عتبة دارها وفي فضائها الجوي.

والاختبار الناجح لتفجير الرؤوس الحربية النووية الذي أجريناه مؤخرا هو تدبير مضاد عملي اتُخذ كرد فعل على مجموعة من التهديدات والجزاءات المفروضة من قوى معادية، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، التي تثير بشراسة مشكلة من ممارسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لحقها في الدفاع عن النفس. ويبين الاختبار أيضا إرادة حزبنا وشعبنا الأقوى من أي وقت مضى في استعدادهما لشن هجوم مضاد ضد استفزاز الأعداء.

قبل يومين فقط، هددت الولايات المتحدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى بتحليق القاذفات الاستراتيجية من طراز بي-١ بي فوق خط تعيين الحدود العسكرية في شبه الجزيرة الكورية والهبوط في كوريا الجنوبية. ولن نبقى أبدا متفرجين أمام هذه الأعمال الاستفزازية وسيتعين على الولايات المتحدة أن تواجه عواقب لا يمكن تصورها. وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اتخاذ التدابير لتعزيز القوات المسلحة الوطنية النووية، كمّا ونوعا، من أجل الدفاع عن كرامتها وحقها في الوجود، وحماية السلام الحقيقي في مواجهة التهديد المتزايد بحرب نووية من جانب الولايات المتحدة.

وبغية الحفاظ على السلم والأمن العالميين من خلال إعمال العدالة الدولية الحقيقية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة، يجب تدمير النظام الدولي القديم، حيث يسود الظلم تحت ستار العدالة، لإفساح الطريق أمام نظام دولي جديد يقوم على النزاهة والعدالة.

إن الحصار الذي فُرض على كوبا ظلما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على مدى العقود العديدة الماضية هو مثال نموذجي للغياب التام للعدالة الدولية. ويود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يغتنم هذه الفرصة لتقديم الدعم الكامل لحكومة وشعب كوبا وللتضامن معهما في كفاحهما من أجل المحافظة على كرامة وسيادة الأمة وتحقيق العدالة الدولية في مواجهة الهيمنة والتعسف والحصار الأحادي الجانب للولايات المتحدة.

ينبغي تحقيق العدالة الدولية في أقرب وقت ممكن في قضية فلسطين وفي تلك البلدان والمناطق مثل سورية والعراق وليبيا التي تواجه دوامة الحرب والعنف بسبب التدخل الجامح للولايات المتحدة في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

وينبغي وضع حد للمحاولات السياسية السرية للولايات المتحدة والبلدان الغربية للتعدي على سيادة البلدان الأفريقية المستقلة عن طريق استغلال اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية. وينبغي أن يُرفض بتاتا المعيار المزدوج للولايات المتحدة والقوى الداعمة لها؛ فإنهم يسيسون قضايا حقوق الإنسان من أجل الشيطنة المتعمدة للبلدان المستقلة والمناهضة للإمبريالية، وهم يسيئون استخدام حقوق الإنسان كأداة للثورات الملونة.

وإذا تخلت الأمم المتحدة عن العدالة، فلن يضع أي بلد آماله في المنظمة. وأي بلد تعتبره الولايات المتحدة خصما لها وتقوم باستهدافه بغية تغيير نظامه يجري تصنيفه تلقائيا كبلد يعاني من مشاكل في مسائل حقوق الإنسان، ودون استثناء. تلك هي الممارسة المتبعة في الأمم المتحدة اليوم. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أحد هذه البلدان، لكن هذا يبين فحسب أننا بلد مستقل ضد الولايات المتحدة والقوى الداعمة لها. وتثير الولايات المتحدة مسألة حقوق الإنسان في بلدنا لأنها لا تدري ماذا تفعل مع المسألة النووية. وإذا وجدت نفسها في حيرة مرة أخرى بشأن أي مسألة من مسائل حقوق الإنسان ستثير، فإنها ستثير مسألة أخرى لتواصل محاولتها لخنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. بيد أن شعبنا لن يتخلى أبدا عن الاشتراكية وعن نظام الخدمة المطلقة الذي اختارهما بنفسه، كنتيجة لسياسات الولايات المتحدة.

وستمضي حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قدما في نضالها الحثيث لإزالة السبب الجذري للتهديد بحرب نووية من جانب الولايات المتحدة. وستفعل ذلك عن طريق امتلاك ردع نووي قوي، بهدف صون السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية، وفي آسيا والعالم بأسره، وإزالة الأسلحة النووية من العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بيتر زيجارتو، وزير الخارجية والتجارة في هنغاريا.

السيد زيجارتو (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أقف هنا أمام هذا الجمع الموقر، ولا سيما في عام ٢٠١٦، العام الذي يصادف الذكرى السنوية الستين لانتفاضة الشعب الهنغاري في عام ١٩٥٦ عندما ثار الهنغاريون وحاربوا من أجل حريتهم ضد الطغاة الشيوعيين. في عام ١٩٥٦، لم تتلق هنغاريا مساعدة خارجية ولذلك هُزمت ثورتنا وكفاحنا من أجل الحرية، لكن الجهود البطولية التي بذلها المناضلون من أجل الحرية أعطتنا قوة لاجتياز عهد الدكتاتورية ونكسب أخيرا الحرية في عام ١٩٩٠. لذا، يمكنني أن أقف هنا اليوم أمام الجميع كممثل لأمة حرة وأبية، أمة تفخر بتقاليدها وثقافتها ومسيحيتها وكفاحها السابق من أجل الحرية.

من البديهي، أننا لا نحتاج أن نقول من على هذه المنصة إن العالم يشهد تحديات عالمية هائلة أدت مؤخرا إلى تغييرات جذرية في النظام العالمي التقليدي. اسمحوا لي أن أشدد على ثلاثة من العوامل الهامة المسؤولة عن هذه التغييرات. لقد شهدنا جميعا، وخبرنا للأسف، انتشار المنظمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم. ونشهد يوما بعد يوم زعزعة الاستقرار في

بعض المناطق الرئيسية الضعيفة من العالم. ويوما بعد يوم نواجه حقيقة أن نحو ٦٠ إلى ٦٥ مليون شخص في حركة دائمة على صعيد العالم، أو شردوا، لأسباب مختلفة.

هذه العوامل الثلاث قد أدت إلى تغييرات كبيرة في النظام العالمي. وأعتقد أنه لم يعد من قبيل المبالغة القول بأن هذه هي الساعة الرابعة والعشرين، وأنه ليس لدينا سوى القليل من الوقت لتحويل تلك التغييرات إلى اتجاه إيجابي. غير أنه من أجل بلوغ هذا الهدف، يتعين علينا جميعا أن ننجح معا في الاضطلاع بثلاث من مبادرات عالمية في مجال السياسات.

أولا وقبل كل شيء، يجب علينا القضاء على العامل الرئيسي للإرهاب العالمي: تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وإلى أن نقوم أخيرا بتدمير داعش، لن يكون هناك أي سلام أو استقرار في الجوار الجنوبي والجنوبي – الشرقي لأوروبا، أي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وإلى أن نقوم أخيرا بتدمير داعش، سيُجبر الآلاف والآلاف من الناس على ترك ديارهم. وإلى أن نقوم أخيرا بتدمير داعش، ستظل الطوائف المسيحية معرضة للتهديد وستستمر معاناتها من الهجومات الثقيلة. وإلى أن نقوم أخيرا بتدمير داعش، فإن ضغط الهجرة على أوروبا لن ينخفض.

ثانيا، يجب علينا القضاء على الشبكة العالمية للمتجرين بالبشر. ولا بد لنا أن ندمر نماذج العمل الخاصة بهم وأن نعترف بأنهم قد تسببوا في موت الآلاف من الناس الأبرياء. وأنا واثق بأنه بإمكاننا الاتفاق جميعا على أنه يجب ألا تظل جرائمهم المرتكبة ضد الإنسانية دون عقاب.

ثالثا، يجب أن نغيّر السياسات المتعلقة بالهجرة والتي تدفع الناس إل المخاطرة بحياتهم من خلال انتهاك الحدود والانتقال إلى بلدان على بعد الآلاف من الأميال. إن الهجرة مسألة خطيرة للغاية وهي تحد. لهذا السبب، وبدلا من المناقشات العاطفية، نحتاج إلى المناقشات التي تستند إلى المنطق السليم والعقلانية. وبدلا من اتهام بعضنا البعض والتناحر، يجب أن نقف على أساس القانون الدولي الثابت جدا. وأعتقد أنه من المناسب بوجه خاص أن أقول هذا هنا، في هذه القاعة. إن القانون الدولي ينص على أن الحق في الحياة الآمنة حق أساسي من حقوق الإنسان. ولكن خيار انتقاء أي بلد للعيش فيه ليس حقا من حقوق الإنسان الأساسية. ويجب أن نوضح أنه لا يوجد عُذر لانتهاك الحدود بين بلدين آمنين وسلميين.

وفيما يخص هنغاريا، فأنا فخور بالإشارة إلى أن السياسات التي اضطلعنا بها، تمكنت من الإسهام في استجابات ملائمة للتحديات العالمية الأخيرة.

أولا، إن هنغاريا هي أحد البلدان الـ ٢٣ التي أرسلت قوات لمحاربة داعش. وهناك ١٤٣ هنغاريا من الرجال والنساء العاملين في العراق. وقد شاركوا في الإجراءات ضد داعش بوصفهم وحدة لحماية القوة ومدربين لقوات البشمركة. وقد أرسلنا كمية كبيرة من الذخيرة لجيش البشمركة وما فتئنا نشارك في برنامج إعادة تأهيل جرحى البشمركة. وبدأنا أيضا بتدريب مسؤولي الجيش العراقي. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر أننا قمنا بحث المحكمة الجنائية الدولية على بدء التحقيق في الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش ضد الطوائف المسيحية. ونحن نأسف لعدم اتخاذ أي إجراء حقيقي، على الرغم من الرسائل الموجهة إلى مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، ونحن نستنكر هذا. كما أننا نشعر بالحزن إذ أن مجلس الأمن لم يكن على استعداد لإحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ الجمعية بأن الحكومة الهنغارية قد أنشأت أمانة حكومية ترصد موقف الطوائف المسيحية في جميع أنحاء العالم، وتقرر ما إذا كانت تتعرض للاضطهاد وتنظم المساعدة لتلك الطوائف كلما كان ذلك

ضروريا. وبقيامنا بذلك، نأمل منع الجرائم المرتكبة ضد الطوائف المسيحية من الإفلات من العقاب.

ثانيا، وفيما يتعلق بالاتجار بالبشر، اعتمد البرلمان الهنغاري أنظمة صارمة ضد المتاجرين بالبشر، والتي يمكن أن تكون بمثابة أفضل الممارسات في الكفاح العالمي ضد شبكات التهريب.

ثالثا، وفيما يتعلق بالهجرة، تضع هنغاريا أمن شعبها في صدارة أولوياتها. وقد قمنا بحماية حدودنا حتى الآن، ولن نسمح بأي انتهاك جماعي للحدود في المستقبل. وفي هذا الصدد، يجب أن نوضح أن سياسات الهجرة في جميع أنحاء العالم قد فشلت. وسياسات الهجرة التي تعتبر جميع المهاجرين لاجئين قد فشلت. وسياسات الهجرة التي تسعى إلى إجبار البلدان على استضافة الآلاف من المهاجرين ضد إرادة مواطنيها قد فشلت. وسياسات الهجرة التي قامت على أساس اتهام البلدان التي تحمي حدودها قد أخفقت أيضا.

وقد أعطت الهجرة الجماعية غير الخاضعة للمراقبة وغير المنظمة التنظيمات الإرهابية فرصة لإرسال مقاتليها وإرهابييها إلى البلدان والقارات الأخرى. ونتائج وعواقب الهجرة الجماعية غير الخاضعة للمراقبة وغير المنظمة في أوروبا هي تزايد التهديد المتمثل في الإرهاب، وكذلك تردي الوضع الأمني العام. ومن الواضح الآن أن الناس في أوروبا يتوقعون من السياسيين أن يجعلوا استعادة الأمن على رأس أولويات السياسة الأوروبية.

وموقفنا واضح تماما – يجب علينا مساعدة المحتاجين. ويجب أن نساعد الناس على البقاء أقرب ما يمكن إلى ديارهم، لأن من شأن هذا أن يسمح لهم بالعودة إلى ديارهم بمجرد ما تنتهي الأزمات. ولهذا السبب علينا نحن، المجتمع الدولي، أن ندعم تركيا والأردن ولبنان والحكومة الإقليمية الكردية في العراق، لأن تلك البلدان والمنطقة الكردية تقوم برعاية الملايين من اللاجئين. وإذا لم نساعدها، وإذا ما أصبحت هذه البلدان وتلك المنطقة غير مستقرة، فسوف يشرع اللاجئون، مجازفين بأرواحهم، بمحاولة الوصول إلى أوروبا. ولن تكون أوروبا قادرة على مواجهة هذا التحدي. وقد ساهمت هنغاريا بـ ٣ ملايين يورو في صندوق ”مداد“ وقدمت تعهدا ب ٥ ملايين يورو لبناء مستشفى في سورية. كما أطلقنا برنامجا خاصا بالمنح الدراسية للشباب من سورية للدراسة في هنغاريا، لأنه يجب علينا مساعدة المحتاجين.

ويجب أن نفرض شروطا على مشاريعنا الإنمائية وبرامجنا التمويلية. وأعتقد أن لدينا الحق في أن نتوقع من البلدان المستفيدة أن تجري الإصلاحات وأن تهيئ الظروف التي من شأنها أن تشجع الناس على البقاء في أوطانهم. ويجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور حيوي في تسوية تلك الصراعات الخطيرة وفي التغلب على تلك التحديات الخطيرة. لكن، ولكي نفعل ذلك، نحن بحاجة إلى المصداقية. فقد انضمت هنغاريا إلى فريق المساءلة والاتساق والشفافية لأننا نعتقد أنه يجب علينا تحسين المساءلة والشفافية في الأمم المتحدة.

وهذا صحيح بوجه خاص فيما يتعلق بعملية تعيين الأمين العام. ونود أن نهنئ رئيس الجمعية العامة، السيد ليكتوفت، لأنه دشن مرحلة جديدة لتعيين الأمين العام من خلال تنظيم جلسة استماع وتعزيز دور الجمعية العامة في تلك العملية.

وأخيرا، أود أن أتكلم بصفتي ممثلا لبلد من وسط أوروبا. يجب على منطقة أوروبا الوسطى أن تواجه بعض التحديات الصعبة والمعقدة. فهناك حرب في أوكرانيا وهي تؤثر على أمن الطاقة، ولدينا توترات في منطقة غرب البلقان، كما يتعين علينا معالجة مسالة العلاقة الروسية – الأوروبية.

وتشكل بلدان أوروبا الوسطى والشرقية مجموعة داخل الأمم المتحدة لم ينتخب منها حتى الآن أمين عام خلال أكثر من ٧٠ عاما من تاريخ المنظمة. وفي هذه المرة، بالتالي، نناشد سخاء المجموعات القطرية الأربع الأخرى وذلك في حثها على تعيين الأمين العام من أوروبا الوسطى، الذي سيتفهم عقلية

الناس في وسط أوروبا والمنطقة والتحديات التي تواجهها. واختيار أمين عام من هذا القبيل قد يكون مفيدة جدا في تمكين بلدان أوروبا الوسطى التغلب على بعض التوترات والمسائل التاريخية.

وأخيرا، يشرفني أن أعلن ترشيح هنغاريا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. ونحن ممتنون لتلك البلدان التي تعهدت فعلا بدعمنا. وأود أن أؤكد هنا أننا مستعدون للعمل مع الزملاء من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بغية الإسهام في جعل آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أكثر فعالية، وبهدف إيجاد عالم أفضل للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة مارغوت فالستروم، وزيرة الشؤون الخارجية في السويد.

السيدة فالستروم (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): إننا أكثر من أي وقت مضى، نتشاطر مصيرا مشتركا. إن مصير الجميع هنا هو أيضا مصيرنا، ولن نتمكن من التحكم في تحديات المستقبل إلا إذا واجهناها معا. ولهذا السبب لدينا الأمم المتحدة. ولذلك نحن نجتمع في هذه الجمعية. واليوم، ونحن نفعل ذلك في وقت تسم ملامحه القوى الهدامة للحرب والمحنة المأساوية للاجئين – مثل الرعب الذي يعجز عنه الوصف في سورية؛ واختطاف الفتيات واستعبادهن على يد جماعة بوكو حرام؛ أو هروب المراهقين بحثا عن الفرص، ولكنهم لم يلتحقوا قط بالمدارس. كما يتسم الوقت بعودة المنافسات الجيوسياسية والانعزالية. والمبادئ الأساسية لتعايشنا يجري التشكيك بها. والأعمال العدوانية تغّير الحدود؛ والأسلحة النووية يجري نشرها واختبارها؛ والكرامة الإنسانية يجري انتهاكها. وأشباح كراهية الأجانب والنزعة القومية العدوانية، والاستبداد وبث الخوف تلقي بضلالها علينا. والجدران يجري تشييدها.

يمكننا بل يجب علينا الرد على ذلك بتمكين الناس؛ وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون؛ والاحتفاء بالتنوع؛ وإبقاء اقتصاداتنا مفتوحة والدفع من أجل التجارة، كي نتمكن من إيجاد فرص العمل اللائق للجميع؛ والالتزام بوضع حد لتغير المناخ من أجل إنقاذ كوكبنا؛ ووضع أهداف طموحة للتنمية المستدامة؛ وبالسعي إلى تحقيق السلام من خلال الدبلوماسية، والبحث عن حلول من خلال التعاون.

تقع مسألة الهجرة واللاجئين على رأس جدول أعمالنا العالمي. وكما سمعنا مرات عديدة بالفعل هذا الأسبوع، فإن ٦٥ مليون شخص يفرون من الأذى. ويجب على المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته بتوفير الحماية للاجئين وضمان الحق في طلب اللجوء. وهذه مسؤولية عالمية، نتحملها بشكل تعاوني ويتم تناولها بصورة شاملة من خلال الحوكمة المشتركة. يمثل إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) الذي اعتمدناه صباح هذا اليوم الخطوة الأولى. ولكن هناك العديد من الخطوات الأخرى التي يتعين اتخاذها. وبشكل أساسي، نحن بحاجة إلى مضاعفة جهود إعادة التوطين، التي هي الطريقة الأهم لمساعدة اللاجئين. وفي الوقت نفسه، يجب علينا تسخير الآثار الإيجابية للهجرة الآمنة والمنظمة.

ويجب على الأمم المتحدة أن تتكيف مع البيئة المتغيرة. وقد حققت المنظمة الكثير خلال ٧١ عاما، ولكنها لا ترقى إلى مستوى توقعاتنا. لقد حان الوقت للقيام بإصلاحات جادة من شأنها أن تجعلها قادرة على تحقيق الغرض المنشود. ولكي ننجح بذلك فإننا بحاجة إلى قيادة قوية وشجاعة وذات رؤية، قيادة مكرسة للتغيير وتحويل الطموحات إلى إجراءات ملموسة، وتحقيق آخر الإنجازات الرائدة والمتعددة الأطراف المتعلقة بتغير المناخ والتنمية المستدامة والسلام.

ونحن بحاجة إلى أن تقوم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بقيادة تلك الدعوة إلى التغيير والاستجابة لها. يجب أن يكون

منع نشوب النزاعات المسلحة في صميم عملنا. ينبغي لنا الاستفادة الكاملة من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، الذي لا يزال قليل الاستخدام. أن الإنذارات المبكرة ينبغي أن تتبعها إجراءات مبكرة. إن القرار ٢٦٢/٧٠ بشأن الحفاظ على السلام، الذي اعتمدته الجمعية العامة في وقت سابق من هذا العام، يوفر إطارا قويا يمكن على أساسه تحقيق الوقاية وبناء السلام الفعالين. العمل مع المنظمات الإقليمية ومن خلالها سيجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية في سعيها من أجل الحفاظ على السلام. ومن الأهمية بمكان إيجاد السبل الكفيلة بتوفير تمويل مستدام لعمليات السلام التي تقوم بها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ومن المجالات الأخرى التي تتطلب اتخاذ إجراءات حازمة هو المساواة بين الجنسين. ندعو إلى تحول حقيقي في الطريقة التي نتناول بها الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي نهاية المطاف، تتمثل مهمتنا في تعزيز حقوق المرأة والفتيات وتمثيلهن وتوفير الموارد لهن في جميع أنحاء العالم، من خلال زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام، وحمايتها من العنف القائم على نوع الجنس في الأزمات الإنسانية وتعزيز تمكينهن السياسي والاقتصادي. ويمكن للأمم المتحدة أن تقود المسيرة من خلال تحسين التوازن بين الجنسين في نظامها،ووضع ميزانية خاصة بها تراعي الاعتبارات الجنسانية، واستخدام بيانات مصنفة حسب نوع الجنس عند التعامل مع مسائل السلام والنزاع، بما في ذلك في مجلس الأمن.

وتمثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ خارطة طريق سياسية للإصلاح. وهي تتطلب من الأمم المتحدة تقديم مشورة ودعم شاملين إلى الحكومات بشأن كيفية تشكيل وتطوير المجتمعات، حول مسائل تتراوح بين الإصلاح الضريبي وفرص العامل اللائق. وتتطلب أيضا من الأمم المتحدة رصد البلدان المتقدمة النمو، وفي الوقت نفسه مساعدة البلدان المتوسطة الدخل في جهودها الرامية إلى بناء مؤسسات خاضعة للمساءلة وشاملة للجميع وتحقيق ازدهار مستدام.

ولتحقيق ذلك، يجب علينا تعزيز وإصلاح تمويل الأمم المتحدة. وينبغي لجميع فروع منظومتها الإنمائية أن تحقق استفادة كاملة من اختصاصات وولايات كل منها والعمل معا وتجنب الازدواجية. وينبغي مكافأة الجهود التعاونية. وهذا هو السبيل الوحيد الذي ستتمكن فيه الأمم المتحدة، بمواردها المحدودة، من إحداث تأثير أكبر على الصعيد القطري، ودعم الجهود التي تبذلها جميع الدول الأعضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة الذي تتشارك استضافته السويد وفيجي في عام ٢٠١٧ سوف يركز على الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، وذلك بهدف الحفاظ على محيطاتنا والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام.

والأمن هو أمر يجب علينا أن نبنيه معا. وهو شيء نتشاطره، وهذا المفهوم يلزمنا الطعن في صحة المنطق الخاطئ المتمثل في المواجهة والألعاب الجيوسياسية الصفرية. وبدلا من ذلك، يمكن أن يؤدي بنا إلى التأكيد على وقف التصعيد ونزع السلاح والوساطة والحوار ومنع الصراعات وبناء السلام. وهو حجر الزاوية في سياسة الأمن السويدية. وهو نهجنا الأساسي إزاء تحقيق الأمن في كل من المناطق المجاورة القريبة والعالمية.

في الواقع، تزداد أهمية التعاون وفقا لطابع التهديدات العابر للحدود.

والأمن الداخلي والخارجي أكثر ترابطا من أي وقت مضى. ولذلك، يجب علينا أن نحسّن أدواتنا المشتركة من أجل إدارة الأزمات؛ وتجهيز الجيل القادم من عمليات السلام بولايات قوية وموارد الكافية؛ وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. ولكن لا يمكننا أن نتجاهل العامل الرئيسي لتحقيق السلام: أي الإرادة السياسية. وحتى يكون السلام مستداما،

يجب معالجة الأسباب الجذرية للصراع واحترام قواعد نظامنا العالمي المتعدد الأطراف. ولا يتم تنفيذ اتفاقات السلام؛ ويتم تجاهل القرارات والولايات والمقررات الصادرة عن مجلس الأمن. وهذا أمر غير مقبول؛ فهو يتحدى سلطة مجلس الأمن والنظام الدولي نفسه الذي يقوم على القواعد.

لقد تعثرت عملية السلام في الشرق الأوسط. فالأطراف متباعدة، والثقة منعدمة والحالة على الأرض آخذة في التدهور. ولا بد من إنهاء الاحتلال واحترام القانون الدولي وتنشيط الحل القائم على وجود دولتين. ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية كبيرة. ينبغي أن نقوم جميعا بدعم المبادرات الأخرى الرامية إلى إحياء عملية السلام، مثل مبادرة السلام العربية والمبادرة الفرنسية. ويشرف السويد قيادة العمل على إشراك المجتمع المدني في المبادرة الفرنسية.

وفي أوروبا، يشكل قيام روسيا بالضم غير الشرعي للقرم ووجودها العسكري في شرق أوكرانيا، خرقا للقانون الدولي ومبادئ النظام الأمني الأوروبي التي اتفقت عليها جميع الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. يجب على جميع الأطراف القيام بدورها بحيث يمكن أوكرانيا استعادة السيطرة على حدودها المعترف بها دوليا.

وإذا كنا نريد السلام، فإن علينا التخطيط من أجل السلام والحفاظ عليه. ويكتسي هذا الأمر القدر نفسه من الأهمية في فترة الضعف في أعقاب النزاعات العنيفة. ونظرا لأنه يجري تحرير المزيد من المناطق من تنظيم داعش والجماعات الإرهابية الأخرى، يجب أن نتخذ إجراءات لكسب السلام؛ ويجب علينا، على أقل تقدير، التخفيف من حدة الوضع وتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة. ولمواجهة هذا التحدي، يجب علينا تطوير أدواتنا وتعزيز تعاوننا.

والأمم المتحدة هي عنصر أساسي في العمليات السياسية، وإيصال الإغاثة الفورية والجهود التنمية الطويلة الأجل، بما في ذلك بناء الدولة. وأرحب بحقيقة أن الأمم المتحدة تعكف الآن على استكشاف الاستجابات من أجل تحقيق الاستقرار. وتعتقد السويد أن توثيق التعاون في هذا المجال بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على الصعيد السياسي وعلى أرض الواقع سيكون مفيدا. ينبغي أن نكون على استعداد لتقديم هذا الدعم الشامل إلى العراق.

وأود أن أشكر الجمعية العامة مرة أخرى على انتخاب السويد عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. ونحن نعتبر تأييدها القوي صوت ثقة في سياستنا الخارجية وتضامننا والتزامنا العالمي. ونرى أيضا أنه بمثابة دعوة لمجلس أمن يعالج التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين بطريقة شاملة وجامعة وتتسم بالشفافية. نحن على استعداد لتحمل نصيبنا من المسؤولية عن جدول أعمال المجلس برمته.

وسوف نجلب معنا، عند الاضطلاع بهذه المهمة، منظورات سياستنا الخارجية – المتعلقة بمنع نشوب الصراعات المسلحة، والحفاظ على السلام، وضرورة إدراج المرأة في عمليات السلام، وتفهم للأمن يشدد على الصلات بالتنمية المستدامة. وسنواصل التكلم مع البلدان، وليس فقط بشأنها، وسنظل أوفياء لمبادئنا. وتستند السياسة الخارجية السويدية بقوة إلى القانون الدولي، واحترام حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين والمنظور الإنساني.

”اليوم هو اليوم الأخير من الحرب“. وهذا هو ما كتبت مجلة ”سيمانا“ الكولومبية في ٢٣ حزيران/يونيه من هذا العام. لقد مضى أكثر من ٥٠ عاما من النزاع. وقد قتل مئات الآلاف. وأرغم الملايين على الفرار. فلنظهر احترامنا للضحايا. ولنرحب باتفاق السلام. ولكن لنتذكر أيضا ما هو فريد إزاء هذا الاتفاق. إن مهندسيه ليسوا الحكومة والعصابات المسلحة فحسب. لقد شارك أيضا فيه ضحايا النزاع والمنظمات النسائية والمجتمع المدني. ولا يتحقق السلام

لأنه ينشر في العناوين الرئيسية. بل يتحقق خطوة خطوة، بسبب شجاعة الناس العاديين. ويتحقق عندما يقوم الناس بتنظيم اجتماع لتشكيل حزب سياسي للتعبير عن مطالبهم أو طباعة كتيب أو استخدام وسائط التواصل الاجتماعي للتجمع من أجل قضيتهم. ويتحقق عندما تطالب النساء والفتيات بحقوقهن الإنسانية، وعندما ينمو المجتمع المدني والنقابات، مما يجعل المجتمعات والاقتصادات شاملة وأكثر تشاركية. هذا هو نسيج السلام الدائم وهذه هي مهمة الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد صلاح الدين مزوار، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في المملكة المغربية.

السيد مزوار (المغرب): السيد الرئيس، يطيب لي في مستهل كلمتي، أن أتقدم إليكم ولبلدكم الصديق، بخالص التهاني بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الواحدة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. متمنيا لكم التوفيق في إدارة أعمال هذه الدورة، وتحقيق نتائج ملموسة بشأن مختلف المسائل والقضايا المدرجة في جدول أعمالها.

كما أود بهذه المناسبة أن أعرب لسلفكم السيد ماغنز ليكتوفت عن خالص الشكر على رئاسته الموفقة لأعمال الدورة المنتهية. كما أغتنم هذه المناسبة لأتقدم باسم بلادي، بالشكر للسيد بان كي – مون أمين عام الأمم المتحدة، على الجهود الدؤوبة التي بذلها لتحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة.

يتزامن انعقاد دورة الجمعية العامة لهذه السنة مع الذكرى الستينية لانضمام المملكة المغربية إلى منظمة الأمم المتحدة. ستون سنة من العمل الدؤوب مع المنظمة الأممية ومن الالتزام الفعلي بمقاصدها ومبادئها لتدعيم السلم والأمن الدوليين، وتثبيت خيار التنمية لصالح كل شعوب ودول المعمور، لا سيما النامية منها.

وقد كان الانضمام إلى المنظمة الأممية، كأحد أول القرارات السيادية للمغرب فور استعادته لاستقلاله، تعبيرا، من جهة، عن إيمان المملكة بجدوى العمل متعدد الأطراف كأنجع السبل لتدبير الأزمات المستعصية، ومواجهة التحديات الدولية المتزايدة، وتكريسا، من جهة أخرى، لالتزام المغرب بقيم التضامن الفاعل والتعاون المثمر، ولتشبثه بمبادئ الحرية والسلم. وعليه، فإن المملكة المغربية تؤمن إيمانا راسخا بمكانة ودور الأمم المتحدة، باعتبارها إطارا مرجعيا للقيم الكونية، ومبادئ الشرعية الدولية.

حيث لم يتوان المغرب منذ انضمامه إلى هذه المنظمة، عن العمل جاهدا على الإسهام في بلوغ أهدافه. وقد حرص المغرب في هذا الإطار على تبني مقاربة مندمجة وديناميكية تشاركية، من خلال ملاءمة أولوياته الوطنية مع أولويات أجندة الأمم المتحدة.

وقد حرص المغرب في هذا الإطار على تبني مقاربة مندمجة وديناميكية تشاركية من خلال ملاءمة أولوياته الوطنية مع أولويات أجندة الأمم المتحدة.

ويظل تحقيق السلام في صلب المهام التاريخية للأمم المتحدة، بناء على مبدأ الحل السلمي للنزاعات الدولية والإقليمية، واحترام سيادة الدول ووحدتها الوطنية، واستقلالها السياسي، ووحدتها الترابية، طبقا لمقتضيات ميثاق الأمم المتحدة.

وباعتبارها شريكا ملتزما ومسؤولا في عمليات حفظ السلام الأممية منذ انطلاقها في بداية الستينات من القرن الماضي، تحرص المملكة المغربية على المساهمة في هذا المجال بشكل مكثف ودائم، كعربون على الإيمان الراسخ بأهمية الأمن الجماعي، وبالدور المحوري الذي تلعبه الأمم المتحدة في هذا المجال. والمغرب، الذي شارك في عمليات حفظ السلام في أفريقيا وأمريكا وآسيا بنحو ١٠٠ ٠٠٠ جندي، يساهم اليوم في عمليتين لحفظ السلام في أفريقيا، بأكثر من ١ ٦٠٠ من القبعات الزرق.

وارتباطا بذلك، يتعين على المنتظم الدولي العمل بشكل دؤوب على استتباب الأمن والسلم في العالم، وفي أفريقيا بشكل خاص، آخذا في الاعتبار التلازم الحاصل بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي والاستقرار السياسي، إذ لا تنمية في غياب الأمن والسلم، ولا استقرار في غياب تنمية شاملة ومستدامة. ولن تتوانى المملكة المغربية في تعزيز مبادرات الأمم المتحدة لاحتواء النزاعات الجهوية في القارة الأفريقية، من خلال مساهمتها في جهود السلام الأممية، بما فيها جهود بناء السلام، بشكل يحول دون العودة إلى حالة النزاع في إطار الاحترام التام لسيادة الدول ووحدتها الترابية. ويندرج في هذا الإطار ترؤس المغرب، منذ كانون الأول/يناير ٢٠١٤، لتشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى للجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة.

منذ أن أصبحت عضوا في هيئة الأمم المتحدة، انخرطت المملكة المغربية في خلق علاقات تضامن فاعل بين أعضاء المجتمع الدولي من خلال تقوية روابط الشراكة البناءة والمثمرة بين الشمال والجنوب من جهة، وعبر تعزيز التعاون جنوب – جنوب كأولوية استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة لفائدة كل شعوب العالم، من جهة أخرى.

ومثابرة منها على جعل قضية التنمية المستدامة في محور اهتمامات المنتظم الدولي، انخرطت المملكة في مسلسل بناء وتعزيز شراكة عالمية من أجل تنمية بشرية مستدامة ومتضامنة. وفي هذا الصدد، تثمّن بلادي خطة أهداف التنمية المستدامة (القرار ١/٧٠) الذي تبنته الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر الماضي ٢٠١٥، باعتباره التزاما سياسيا توافقنا من خلاله على أرضية مشتركة لمواصلة مسيرتنا من أجل تحقيق تطلعات الشعوب النامية والتواقة للعيش الكريم.

وفي هذا الصدد، تؤكد المملكة المغربية على ضرورة العمل على تحقيق وسائل تنفيذ هذا البرنامج من خلال تأمين تمويل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كما تؤكد على وجوب تظافر جهود الجميع من أجل وضعه موضع التنفيذ الصحيح والفعال. فمنظمة الأمم المتحدة مطالبة بأن تكيف عملها وبرامجها بشكل يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والدول الأعضاء مطالبة من جهتها باتخاذ الإجراءات اللازمة وتبني السياسات المناسبة لتبني تلك الأهداف وتوفير تمويل كاف لها من أجل الوصول إلى تحقيقها بشكل كامل في أفق ٢٠٣٠.

وفي إطار جهود المملكة المغربية لتعزيز التنمية على المستوى الوطني، فإن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في أيار/مايو ٢٠٠٥، تُعتبر أحد أعمدة المشروع المجتمعي للمغرب. فهي تنطلق من منظور متكامل للتنمية، بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية جاعلة الإنسان في صلب اهتماماتها. وقد حقق هذا المشروع التنموي الوطني نتائج مشجعة في مجالات محاربة الفقر، والهشاشة، والإقصاء، وتطوير البنيات التحتية، والتغطية الصحية، وفك العزلة عن العالم القروي، وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل.

وانطلاقا من قناعتها بالمصير المشترك، وضعت المملكة المغربية تعزيز التضامن مع الدول الأفريقية في صلب سياستها الخارجية، ودأبت على الدفاع عن القضايا الأفريقية المرتبطة بترسيخ السلم والأمن في القارة إضافة إلى قضايا التنمية ومحاربة الفقر. كما عملت على تقاسم تجربتها في مجال التنمية البشرية مع عدد من الدول الأفريقية من خلال إنجاز مشاريع للتنمية البشرية والخدمات الاجتماعية من خلال إنجاز المشاريع للتنمية البشرية والخدمات الاجتماعية في مجالات أساسية كالتعليم والتكوين والماء والفلاحة والأمن الغذائي والكهرباء والصحة والتي لها تأثير مباشر على حياة السكان.

وفي هذا الصدد، تجدد المملكة المغربية نداءها لمنظمة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية، الإقليمية والدولية، من أجل إعداد خطة عمل للتحول الاقتصادي في أفريقيا، وتوفير موارد قارة لتمويلها.

وبخصوص مسألة التنمية المستدامة في علاقتها بالبيئة، يتطلع المغرب من خلال استضافته لمؤتمر ٢٢ للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المزمع عقده بمراكش في تشرين الثاني/نوفمبر من هذه السنة، إلى جعل هذا الموعد العالمي فرصة لإسماع صوت البلدان الأفريقية، على غرار باقي مناطق العالم الأكثر عرضة للانعكاسات السلبية لتدهور البيئة وتغير المناخ.

وعلى هذا الأساس، تؤكد المملكة المغربية عزمها على أن تجعل من مؤتمر مراكش محطة حاسمة لتفعيل اتفاق باريس من خلال وضع الحلول اللازمة لضمان تنمية اقتصادية مستدامة وتبني إجراءات عملية وبلورة مشاريع مهيكلة لتنفيذ الالتزامات الدولية لمكافحة تغير المناخ، وفي هذا الإطار، يود المغرب التأكيد على أن نجاح تفعيل مقتضيات اتفاق باريس مرتبط ورهين بتعبئة الموارد المالية اللازمة والمهيكلة بشكل جيد وبتنمية القدرات وكذا الولوج المبسط إلى التمويلات.

وفي هذا السياق، تحرص المملكة المغربية على أن يولي المؤتمر اهتماما خاصا لمصالح دول الجنوب بما فيها الدول الأفريقية والدول الجزرية الصغيرة، التي تعاني من ويلات التحولات المناخية.

وبهذه المناسبة، يوجه المغرب، الذي أودع وثائق التصديق على اتفاق باريس، نداء لباقي الدول الأطراف من أجل تسريع مساطر التصديق على هذا الاتفاق بغرض ضمان دخوله حيز النفاذ في أقرب الآجال، كتعبير قوي عن الالتزام الفعلي للمنتظم الدولي.

ولا غرو أن المغرب سيعتمد على انخراط كل الأطراف وكل الفاعلين غير الحكوميين حتى يعكس مؤتمر مراكش تضامننا والتزامنا من أجل الحفاظ على مستقبل أجيالنا الحاضرة والمقبلة.

وضعت المملكة المغربية القارة الأفريقية في صلب سياستها الخارجية وستستمر في تعزيز كل الجهود الرامية إلى النهوض بالتنمية بأفريقيا. وانطلاقا من رؤية مستقبلية نيرة تستند إلى معرفة عميقة بقضايا القارة، ما فتئ جلالة الملك، الحامل لمشعل السلام والتنمية في القارة، يقوم بمبادرات وزيارات عديدة للدول الأفريقية تستهدف بالأساس توثيق أواصر الأخوة والتعاون والتضامن بين الشعوب الأفريقية.

وفي هذا السياق، عبر جلالته في خطابه الأخير في ٢٠ آب/أغسطس من هذه السنة ٢٠١٦، بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، عن الارتباط الوثيق الذي يجمع المغرب بأفريقيا. وقال، ”إن أفريقيا بالنسبة إلينا ليست هدفا وإنما هي التزام من أجل المواطن الأفريقي أينما كان، وإن مصلحة المغرب هي من مصلحة أفريقيا، ومصيره لا يمكن أن يكون بدونها. والتقدم والاستقرار في نظرنا إمّا أن يكونا مشتركين أو لا يكونان“. ”فأفريقيا بالنسبة إلى المغرب“، يضيف جلالة الملك، ”أكثر من مجرد انتماء جغرافي وارتباط تاريخي. إنها مشاعر صادقة من المحبة والتقدير، وروابط إنسانية وروحية عميقة، وعلاقات تعاون مثمر، وتضامن ملموس. إنها الامتداد الطبيعي والعمق الاستراتيجي للمغرب“.

وما قرار المغرب بالعودة إلى مكانه الطبيعي داخل الاتحاد الأفريقي إلاّ تجسيد لهذا الالتزام تجاه القارة الأفريقية، قصد مواصلة العمل على نصرة قضاياها. وبهذه المناسبة، أتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى جميع الدول الأفريقية التي طالبت برجوع المغرب إلى الاتحاد الأفريقي، استشعارا منها لمكانة المغرب ودوره المحوري في أفريقيا، وكفاعل دولي للدفاع عن قضايا أفريقيا في المنتديات الدولية كافة.

ستون سنة بعد انضمام المغرب إلى منظمتنا العتيدة، وإيمانا منه بدور التكتلات الاقتصادية الجهوية الإقليمية في مواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية والبيئية، حرص المغرب

على توطيد علاقات حسن الجوار في محيطه الأفريقي والمغاربي والمتوسطي. وفي هذا الصدد، ما فتئ جلالة الملك ينادي بضرورة العمل على إقامة نظام مغاربي جديد، وازن في محيطه الجغرافي، وفاعل على المستويين الجهوي والعالمي، وضامن للأمن والاستقرار في المنطقة على أساس احترام سيادة الدول الأعضاء ووحدتها الترابية.

ومن هذا المنطلق، تفاعل المغرب بكل جد وصدق ومسؤولية مع نداءات مجلس الأمن الدولي، للبحث عن حل سياسي ونهائي ومتفاوض بشأنه للنزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية، من خلال طرح مبادرة الحكم الذاتي، التي أكدت القرارات المتتالية لمجلس الأمن بجديتها ومصداقيتها، كأرضية واقعية وواعدة لإيجاد حل نهائي لهذا النزاع المفتعل.

وقد جاء قرار مجلس الأمن الأخير ليعيد التأكيد على المحددات الأساسية للحل السياسي لهذا النزاع المفتعل، حيث طالب مجددا جميع الأطراف بالتحلي بالواقعية وروح التوافق، مؤكدا على ضرورة الانخراط الكامل والصادق لدول الجوار في المسلسل السياسي.

ومن هذا المنبر، يجدد المغرب استعداده لمواصلة العمل بكل صدق وعزيمة مع الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل سياسي تفاوضي ونهائي، يضمن للملكة المغربية سيادتها ووحدتها الترابية، ويكفل لسكان أقاليمها الجنوبية التدبير الذاتي لشؤونهم الجهوية في إطار الديمقراطية والاستقرار والتنمية المندمجة، وتحصين منطقة غرب الشمال الأفريقي ودول الساحل من مخاطر الانفصال والبلقنة والتطرف والإرهاب.

إن الذكرى الستين لانضمام المملكة المغربية إلى هيئة الأمم المتحدة تعدّ مناسبة سانحة للتذكير بالتزام المملكة المغربية بجعل حماية حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات الأساسية خيارا لا رجعة فيه، في إطار استراتيجية شاملة تروم النهوض بالعنصر البشري وصون كرامته، ضمن نموذج مجتمعي ديمقراطي وحداثي.

ووفقا لهذا المنظور، أطلق المغرب حلقات عمل إصلاحية كبرى، وحقق مكاسب متقدمة في مجالات تعزيز حقوق مواطنيه وحمايتها، وخاصة تلك المتعلقة بالمرأة والطفل والشباب، وكذلك توسيع فضاء الحريات الفردية والجماعية، وفقا لمقاربة تضع حقوق الإنسان في صلب التنمية البشرية المستدامة.

كما عمل المغرب بجدية وصدق على تكريس الرؤية المندمجة، في سائر المحافل الجهوية والدولية. وقد أدى المغرب دورا فعالا ونشيطا في إحداث آليات عمل مجلس حقوق الإنسان وتطويرها، من ضمنها آلية المراجعة الدورية الشاملة التي يعدّ المغرب مهندسها. كما اتخذت المملكة العديد من المبادرات بمعيّة شركائها داخل المجلس لتعزيز منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فضلا عن احتضان المغرب للمنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان في عام ٢٠١٤ الذي يترجم اعترافا دوليا بإنجازات المملكة في هذا المجال.

ولن يدخر المغرب أي جهد لجعل المبادئ النبيلة لحقوق الإنسان عنصر تقارب ووئام بين الأمم، في احترام لاختلاف وتنوع مكونات المجتمع الدولي، والعمل من أجل انبثاق رؤية مسؤولة حول القيم الأصيلة لحقوق الإنسان، بعيدا عن التوظيف السياسي المغرض لغاياتها النبيلة.

وتبنت المملكة المغربية، كعضو فاعل ونشيط في الأمم المتحدة، موقفا واضحا وحازما في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب الدولي، مهما كان مصدره أو أسبابه. كما انخرطت المملكة بجدية ومسؤولية في جميع جهود التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل مكافحة ظاهرة الإرهاب، مؤكدة بذلك عزمها على مواصلة جهودها من خلال السهر على احترام التزاماتها بشكل دقيق في هذا

المجال، لمنع إعداد أو تمويل أو تنفيذ أعمال إرهابية انطلاقا من التراب المغربي.

ويجدر التذكير في هذا الصدد بأن المغرب كان من بين أوائل الدول التي قدّمت في نيسان/أبريل الماضي تقريرا وطنيا شاملا ومفصلا عن تنفيذ مقتضيات قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بخصوص محاربة الإرهاب والقضاء على مصادر تمويله. وقد استعرض التقرير بندا ببند التدابير والخطوات التي اتخذها المغرب تنفيذا للالتزامات المترتبة على الدول بمقتضى القرار المذكور.

وعلى المستوى الوطني، اعتمد المغرب سياسة صارمة وواضحة في مجال مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ووضع استراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد، تستمد جوهرها من استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وتعتمد مقاربة دينية واجتماعية وحقوقية وأمنية مندمجة.

وفي هذا المضمار، أطلق المغرب عددا من المبادرات من ضمنها مبادرة محاربة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب بشراكة مع هولندا، في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. ويسعى المغرب، إلى جانب هولندا من خلال رئاستهما المشتركة لهذا المنتدى، إلى توسيع دائرة الشراكات الدولية والإقليمية لتعزيز الجهود المبذولة على المستوى العالمي لمكافحة هذه الظاهرة.

وعلى الصعيد الأممي، أطلق المغرب مبادرة لإنشاء مجموعة أصدقاء مكافحة الإرهاب بالأمم المتحدة، تستهدف الإسهام في إيجاد الانسجام المطلوب بين جميع المبادرات الطوعية الهادفة إلى مكافحة الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره.

وعلى المستوى الإقليمي، وضع المغرب تجربته في مجال تدبير الشأن الديني رهن إشارة الدول الشقيقة والصديقة التي عبّرت عن رغبتها في الاستفادة من النموذج المغربي، لتوفير تكوين علمي وديني لأئمتها، متشبع بمبادئ التعايش والانفتاح وقيم الوسطية ونهج الاعتدال. حيث أنه كما قال جلالة الملك في خطابه الأخير ”أمام انتشار الجهالات باسم الدين، فإن على الجميع، مسلمين ومسيحيين ويهود، الوقوف في صف واحد من أجل مواجهة كل أشكال التطرف والكراهية والانغلاق. وتاريخ البشرية خير شاهد على أنه من المستحيل تحقيق التقدم في أي مجتمع يعاني من التطرف والكراهية لأنهما السبب الرئيسي لانعدام الأمن والاستقرار“.

إن المملكة المغربية تعتقد جازمة أن الأمم المتحدة ينبغي أن تظل الإطار المركزي للمضي قدما في مكافحة الإرهاب. كما تؤكد المملكة المغربية استعدادها التام لتتقاسم مع شركائها خبراتها والممارسات الجيدة التي طورتها في حربها ضد الإرهاب، وتبقى منفتحة على أي مبادرة تروم محاربة هذه الظاهرة، علما بأن مكافحة الإرهاب مسؤولية مشتركة بين جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، تتطلب التزاما عالميا بتنفيذ أحكام جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وتستلزم تبنّي مقاربة تعاونية وتضامنية على المستوى الثنائي وعلى المستويين الإقليمي وما دون الإقليمي.

وبنفس الإرادة، يواصل المغرب جهوده في مجال الوساطة والتسوية السلمية للنزاعات في محيطه الإقليمي. وفي هذا الصدد، يسرت المملكة المغربية اجتماع الفرقاء الليبيين بالمغرب ودعمت مساعيهم التي توجت – برعاية المبعوث الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا – بتوقيع اتفاق الصخيرات السياسي.

إن المملكة المغربية التي تساند انبثاق حل سياسي متوافق بشأنه للأزمة الليبية، يضع حدا لإراقة دماء الأبرياء، ويحفظ لليبيا وحدتها الوطنية وسيادتها الإقليمية، لتجدد من هذا المنبر دعوتها كافة القوى السياسية الليبية إلى تبني الحوار كطريق وحيد لوضع اتفاق الصخيرات موضع التنفيذ والعمل وفقا

لمقتضياته بدون إقصاء أو تهميش، بما يمكّن الشعب الليبي الشقيق من تحقيق طموحاته المشروعة في الاستقرار والوحدة الوطنية والتنمية المستدامة في جو تسوده الحرية والكرامة والديمقراطية بعيدا عن نوازع التطرف والإرهاب والتجزئة والانقسام.

كما لا يدخّر المغرب أي جهد للمشاركة في تحقيق التنمية وإرساء السلم والاستقرار في منطقة الساحل والصحراء، حيث لعب المغرب دورا بارزا، من داخل مجلس الأمن، كعضو غير دائم خلال سنتي ٢٠١٢-٢٠١٣ في إطلاق استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وهي استراتيجية تعتمد الحكم الرشيد والأمن والتنمية في إطار مقاربة متكاملة تستهدف تعزيز الاستقرار والتنمية بهذه المنطقة.

تعتبر المملكة المغربية أن القضية الفلسطينية تشكل أزمة جوهرية في الشرق الأوسط، ولديها اليقين بأن هذه المنطقة الحساسة من العالم لا يمكن أن تنعم بسلام عادل ودائم دون تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه المشروع في إقامة دولته فلسطين، مستقلة وقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشرقية.

كما يود المغرب التعبير عن انشغاله العميق للجمود الذي يطبع مسلسل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، ويدعو في هذا الصدد، المجتمع الدولي والدول النافذة إلى العمل بشكل أكثر حزما وفعالية بغية توفير الظروف اللازمة لاستئناف المفاوضات المباشرة بين فلسطين وإسرائيل، وفق أهداف وجدول زمني محددين.

إن إحياء عملية السلام يجب أن يتم على أسس متينة وفقا لضوابط الشرعية الدولية والالتزامات والاتفاقات السابقة بين الأطراف المعنية، وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية، سعيا وراء ضمان حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وستظل المملكة المغربية متشبثة بالسلام لتسوية القضية الفلسطينية، من خلال مساندتها للمبادرات الجادة الهادفة لتهيئة الظروف الملائمة والمحفزات الواقعية لتحقيق حل الدولتين، بما فيها المبادرة الفرنسية ذات البعد الدولي الشامل، والمسعى المصري ذي الأثر الإقليمي الواقعي، وهو مطلب منسجم مع دعوة المغرب إلى استئناف الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لمفاوضات هادفة تتجاوز العوامل التي أدت إلى فشلها في السابق.

إن ما تشهده مدينة القدس الشريف من انتهاكات واستيطان وتهجير بهدف تغيير الوضع القانوني والديمغرافي لهذه المدينة المقدسة يشكل انتهاكا صارخا للمواثيق الدولية ويتطلب تدخلا عاجلا لكل القوى المحبة للسلام.

وفي هذا الإطار، ما فتئ جلالة الملك بصفته رئيسا للجنة القدس، يثير انتباه المجتمع الدولي إلى خطورة تمادي إسرائيل في مخططاتها الرامية إلى تغيير الوضع القانوني والديمغرافي والديني لمدينة القدس، ويحث القوى الدولية المؤثرة على العمل على تطبيق مقتضيات الشرعية الدولية، لكي تبقى القدس كما كانت، رمزا للتعايش والسلام بين الديانات التوحيدية.

بعد مرور أكثر من ٧٠ سنة على الوجود الفعلي لمنظمتنا الأممية، فإننا اليوم في أمسّ الحاجة إلى أمم متحدة متجددة قوية وفاعلة. ووفق هذا المنظور، يجدر بنا اليوم تجديد تشبثنا الصادق بمبادئ منظمتنا، والتعبئة الفعالة لطاقاتنا، لتأهيلها وإصلاحها وتقويتها بكيفية جادة، باعتبارها الإطار الأنجع للعمل متعدد الأطراف قصد إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل والأزمات الراهنة، وصولا إلى بناء نظام عالمي عادل ومنصف وقادر على أن يضمن الأمن والسلم لأجيالنا الحالية والمستقبلية.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.